مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة

ISSN- 1858-7119

تصدر عن كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة دنقلا
University of Dongola – Faculty of Economics & Administrative Sciences
العدد الثالث – السنة الثانية - مارس 2016 م

العدد الثالث– مارس 2016م
مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة
تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة دنقلا

رئيس هيئة التحرير
المشرف العام
أ. د سعد الدين إبراهيم محمد عز الدين

رئيس التحرير
د. عصام عبد المطلب أحمد

نائب رئيس التحرير
د. أكرم بابكر الشريف حمد
هيئة التحرير
د. أسامة معاوية بخيت
د. إشراقة محمد صالح
د. عبد الله محمد محمد صالح
أ. سعدية إبراهيم عبد الله

سكرتارية التحرير
هنادي محمد فضل
مصعب عبد الله أحمد محمود

مستشارو التحرير

أ.د حسن على الساعوري

أ.د حسن محمد صالح

أ. د أبو القاسم أبو النور

أ. د عبد الماجد عبد الله حسن

أ.د بكري الطيب موسي

أ. د محمد حسين أبو صالح

أ. د عمر محمد علي

أ. د على عبد الله على خيري

د. أمير محمد دياب

د. تاج الختم محمد علي

كلمة العدد :

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى وعلى آله وصحبه أولى التقى وبعد ، ، ،

إيماناً منا بدور البحث العلمي في ترقية الحياة وتنمية الإنسان وسعياً في نشر المعرفة، بين أيديكم العدد الثالث من مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والتي تقوم بإصدارها كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة دنقلا.

يحتوي هذا العدد على مجموعة من الأوراق العلمية في مجال الاقتصاد والاجتماع والذي قام بتحكيمها نخبة من العلماء في مجال تخصصهم آملين أن تكون إضافة حقيقية في مجال المعرفة وخدمة المجتمع.

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية حُظيت بالعديد من المشاركات من قِبل الباحثين داخل وخارج السودان مما جعلها تأخذ موقعاً متميزاً بين الأوساط العلمية والبحثية مما زادها ألقاً ورفعة وإثراء للمعرفة وخدمة المجتمع.

وهيئة التحرير تُهيب بكل الباحثين والمهتمين بنشر بحوثهم عبر المجلة في الأعداد القادمة إثراءً للعلم والمعرفة وتشكر كل من ساهم في إخراج هذا العدد من باحثين ومحكمين وأساتذة.

كما تُهيب أسرة المجلة قُراءها الكرام باستقبال آرائهم ومقترحاتهم عبر عنوان المجلة بغية التطوير والارتقاء في الأعداد القادمة.

والله من وراء القصد وبه السداد والتوفيق، ، ، ،

هيئة التحرير

العدد الثالث – مارس 2016م
مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
مجلة علمية دورية نصف سنوية محكّمة
تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة دنقلا
دنقـــــــلا – الســـــودان

مقدمة:

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (مجلة علمية دورية نصف سنوية محكّمة) تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة دنقلا.

تقبل المجلة البحوث والأوراق العلمية المبتكرة التي تتوافر فيها الموضوعية والأمانة العلمية والمنهجية وذلك باللغتين العربية أو الإنجليزية، وتُرحب المجلة بالباحثين من داخل وخارج الجامعة لنشر إنتاجهم العلمي شريطة التقيد بأساسيات البحث العلمي الرصين وألاّ تكون الإسهامات قد نُشرت من قبل أو تحت إجراءات النشر في أي مجلة علمية.

قواعد النشر:

- الموضوعية والمستوى العلمي والدقة.
- يقدم المقال أو الدراسة مطبوعاً على ورق A4، ومرفقاً معه قرص مدمج 3.5 فيما لا يزيد عن (7000) كلمة (20 صفحة) بفراغات مزدوجة وهوامش 2.5 سم وترقم الصفحات في الأسفل على الجانب الأيسر بشكل متسلسل سواء باللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية. ويرفق ملخص للبحث لا يزيد عن (100) كلمة بإحدى اللغات المستخدمة في المجلة خلافاً للغة البحث.
- تعرض المقالات والبحوث على محكمين متخصصين في مجالات المجلة لإجازتها وتقوم المجلة بإخطار أصحاب المقال بقرار المحكمين، ولها حق إجراء أي تعديلات شكلية جزئية قبل نشر المادة دون أن يخل ذلك بمضمون المادة المنشورة في حالة الموافقة بنشرها.
- عدم نشر المواد التي سبق نشرها أو المرسلة للنشر بأي مجلة أو دورية أخرى.
- تخضع المساهمات لتحكيم الهيئة الاستشارية للمجلة ولا تعاد المواد التي لم تنشر لصاحبها.

- تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الكلمات بما يتلاءم وأسلوبها في النشر مع عدم الإخلال بالنسق العام للموضوع أو الأفكار أو المعلومات الواردة فيه.
- تُمنح الأولوية للدراسات والبحوث التي لا يتعدى عمر مصادرها ومراجعها خمس سنوات.
- تتبع الطريقة الأمريكية في توثيق المصادر.
- يجب أن تتبع الطريقة العلمية المثلى لعرض البحث، أو الورقة من حيث الخلاصة ومناهج ووسائل البحث، وعرض الموضوع وتحليله، والنتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات المقدمة، وقائمة المراجع وفق المنهج المتبع.
- بعد التحكيم يطلب من الباحث تسليم البحث في قرص مدمج (CD).
- تقبل البحوث من كافة الباحثين من داخل وخارج السودان.
- الأفكار والمعلومات الواردة في البحوث تعبر عن آراء كاتبها وليست بالضرورة تبنيها من قبل المجلة.
- تمنح المجلة كاتب المقال ثلاث نسخ من العدد الذي يحتوي على مقاله.
- أصول المقالات التي ترد إلى المجلة لا تسترجع سواء نشرت أم لم تنشر.
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر.
- رسوم النشر للورقة (100جنيه) داخل السودان، و (50 دولار) خارج السودان.
- ترسل البحوث إلى المجلة على العنوان التالي:

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
هيئة التحرير
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة دنقلا – ص ب 47
تلفون 0120342869
البريد الإلكتروني ecoandsoc.dog@gmail.com
موقع المجلة على الانترنت: http://Journals.uofd.edu.sd
مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
الفهرس

م	المحتويات	رقم الصفحة
1	المعالجة المحاسبية لمصروفات وإيرادات النشاط الزراعي (بالتطبيق على عينة من المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية - السودان) د. عصام عبد المطلب عثمان أحمد	9
2	أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية العاملة في محافظة البلقاء" الدكتور خالد محمد الحياصات و وليد محمد كايد الحياصات	43
3	تطور السودان السياسي حتى عام 1956م د. خنساء علي محمد صالح كبارة	83
4	تقييم الخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس من وجهة نظر طلاب جامعة دنقلا وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية د. مجذوب أحمد محمد أحمد و د. عثمان عبد الله عثمان	99
5	الوقاية خير من العلاج تأصيل شرعي د. عبد الوهاب شمت محمد أحمد	129
6	التخطيط والتنمية السياحية في الولاية الشمالية الواقع والمأمول د. السيد بخت أحمد بخت	155

م	المحتويات	رقم الصفحة
7	إثبات الملكية في وثائق الشايقية (وثائق الشيخ محمد محمد خير الطيب شيخ البلد بمنطقة شبا نموذجاً) د. محمد فتح الرحمن أحمد إدريس الطيب	179
8	الأسباب التاريخية لانفصال دولة جنوب السودان د. اشتياق عبد الله محمد حسن	211
9	هندرة الموارد البشرية وتعزيز الأمن الوطني (مقـــــال) د. مدثر حسن سالم عز الدين	233

المعالجة المحاسبية لمصروفات وإيرادات النشاط الزراعي

(بالتطبيق على عينة من المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية ـ السودان)

د. عصام عبد المطلب عثمان أحمد

أستاذ مساعد – عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة دنقـــلا – الســـودان

Abstract

The problem of the study is represented in the lack of care of agricultural projects in the Northen State in employing the principles and rules of accounting in processing the expenses and revenues of agricultural activiting which has negative impact in the measurement of the result of agricultural activity.

The aim of the study is to explain the principles and accounting procedures which related to the measurement and accounting demonstration to the expenses and revenues of agricultural activity as well as its extent of employment in agricultural projects in Northen State.

The findings of the study is that the agricultural projects in Northen States don't follow the principles and appropriate, a ccounting procedures in treating the expenses and revenues of agricultural activity. In addition to that accountants don't have efficient knowledge of accounting rules and principles to measuring classify and registering of expenses and revenues.

The study recommended that the importance of training the accounting staff in the agricultural projects of Northen States through the work-shops and conferences to be acquainted, with the principles and rules of accounting which concerned with the treatment of the different financial processes particularly the elements of expenses and revenues and how to organize books keeping.

مستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية باستخدام الأسس والقواعد المحاسبية في معالجة مصروفات وإيرادات النشاط الزراعي مما يؤثر سلباً على قياس نتيجة النشاط الزراعي. هدفت الدراسة إلى توضيح الأسس والإجراءات المحاسبية الخاصة بالقياس والإثبات المحاسبي لمصروفات وإيرادات النشاط الزراعي ومدى استخدامها في المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية. توصلت الدراسة إلى أن المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية لا تتبع الأسس والإجراءات المحاسبية السليمة في معالجة مصروفات وإيرادات النشاط الزراعي وأن هناك عدم إلمام كافٍ من قبل مسئولي الحسابات بهذه المشاريع بالأسس والمبادئ المحاسبية الخاصة بقياس وتصنيف وتسجيل المصروفات والإيرادات وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتدريب الكادر المحاسبي في المشاريع الزراعية بالولاية من خلال إقامة الورش والمؤتمرات لتعريفهم بالأسس والقواعد المحاسبية الخاصة بمعالجة العمليات المالية المختلفة وبصفة خاصة عناصر المصروفات والإيرادات وبكيفية تنظيم ومسك الدفاتر المحاسبية.

المقدمة : يحتل القطاع الزراعي موقعاً حيوياً في اقتصاديات العديد من دول العالم، وتزداد أهمية هذا القطاع في ظل تنامي مشاكل نقص الغذاء أو ما يطلق عليه مشاكل الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي والدولي.

تعتبر الولاية الشمالية إحدى الولايات الزراعية في السودان حيث تمثل الزراعة الحرفة الأولى لمعظم سكان الولاية، لذلك نجد أن القطاع الزراعي هو القطاع الحيوي الأهم في النشاط الاقتصادي للولاية وتمثل المشاريع الزراعية بأشكالها المختلفة أحد الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية بالولاية. بالرغم من أهمية هذه المشاريع إلا أنها ظلت تواجه العديد من المشاكل والمتمثلة في تدنى الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف التمويل وغيرها والتي تتمثل أهم أسبابها في انخفاض كفاءة الأداء الإداري والتشغيلي والمالي فيها.

تعتبر المحاسبة أحد أهم أدوات القياس والتقويم بجانب دورها المهم في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، لا سيما في المشاريع الزراعية والتي تتميز بتعدد

أنشطتها ومنتجاتها وأشكالها القانونية وتعتبر المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي أحد الوسائل المهمة التي يمكن أن تعين القائمين على أمر هذه المشاريع (إدارات المشاريع) في تقييم كفاءة الأداء التشغيلي والمالي فيها، إلا أن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على الإلمام بالأسس والقواعد المحاسبية وكيفية استخدامها في معالجة البيانات المحاسبية لأوجه النشاط والتي تأتي في مقدمتها عناصر المصروفات والإيرادات، من هنا تأتى هذه الدراسة بهدف التعرف على كيفية ومدى استخدام الأسس المحاسبية في معالجة مصروفات وإيرادات النشاط الزراعي في المشاريع الزراعية .

مشكلة الدراسة : تتمثل مشكلة الدراسة في عدم اهتمام المشاريع الزراعية باستخدام الأسس والقواعد المحاسبية السليمة في معالجة مصروفات وإيرادات النشاط الزراعي مما يؤثر سلباً على قياس نتيجة النشاط الزراعي وتتمحور المشكلة في السؤال التالي: هل تتبع المشاريع الزراعية الأسس والإجراءات المحاسبية السليمة في معالجة مصروفات وإيرادات النشاط الزراعي ؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية استخدام الأسس والإجراءات المحاسبية السليمة في معالجة بنود الإيرادات والمصروفات في المنشآت المختلفة وفي المشروعات الزراعية على وجه الخصوص لما لها من أثر في قياس نتيجة نشاطها وتوفير معلومات تفيد الأطراف ذات الصلة في تقييم أداء هذه المشاريع واتخاذ قراراتهم تجاهها.

أهداف الدراسة :

1) التعرف على مفهوم وأنواع النشاط الزراعي.
2) توضيح كيفية القياس المحاسبي لمصروفات وإيرادات النشاط الزراعي.
3) التعريف بأنواع المصروفات والإيرادات بالمشاريع الزراعية وتوضيح الإجراءات المحاسبية المتعلقة بمعالجتها وعرضها بالدفاتر والتقارير المحاسبية.
4) التعرف على مدى استخدام الأسس والإجراءات المحاسبية السليمة في المعالجة المحاسبية لمصروفات وإيرادات النشاط بالمشاريع الزراعية بالولاية الشمالية.

فرضية الدراسة : لا تتبع المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية الأسس والإجراءات المحاسبية السليمة في معالجة مصروفات وإيرادات النشاط الزراعي.

مناهج الدراسة : استخدمت الدراسة المناهج البحثية المختلفة والتي تمثلت في المنهج الاستنباطي والذي استخدم في تحديد المشكلة وصياغة المحاور الأساسية للدراسة، والمنهج التاريخي والذي استخدم في عرض الإطار النظري والدراسات السابقة والمنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة والتي استخدمت لأغراض الدراسة التطبيقية.

تنظيم الدراسة :

أولاً : الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة.

ثانياً : الدراسة التطبيقية.

ثالثاً : الخاتمة.

أولاً : الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة: تتناول هذه الدراسة المفاهيم المتعلقة بالنشاط الزراعي وأنواعه مع التركيز على النشاط الزراعي النباتي من خلال التعريف بأنواع مصروفات وإيرادات هذا النشاط والإجراءات المحاسبية المتعلقة بمعالجتها في الدفاتر والتقارير المحاسبية مع استعراض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بهذه الدراسة.

مفهوم المشاريع الزراعية: عرّف (الملاح، 1999م) المشاريع الزراعية بأنها تلك المشروعات التي تركز نشاطها في البنيان الزراعي بشقيه النباتي والحيواني أي التي يتم فيها إنفاق الموارد المالية في القطاع الزراعي للحصول على العائد المتمثل في الإنتاج النباتي والحيواني واستغلاله أو بيعه للحصول على العوائد النقدية.

أنواع النشاط الزراعي : يتألف النشاط الزراعي في معظم المزارع من استغلال الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية كالقطن والحبوب والقصب والفواكه والخضر وغيرها، ومن تربية المواشي للاستفادة من نتاجها ومنتجاتها ومن ثم إنشاء الصناعات الزراعية للاستفادة من المنتجات الزراعية في صنع الكونسرو والألبان والزيوت والمنسوجات.

يوضح (حسن زكي، 1997م) المزارعة بالمعني الدارج هي استغلال الأرض عن طريق الفلاحة والري والحرث للحصول علي المحاصيل المختلفة كالقمح والقطن والذرة

وغيرها، وهذا الغرض الرئيس ويتفرع عنه ثلاثة فروع وهي المنتوجات النباتية، تربية المواشي والصناعات الزراعية.

المحاسبة الزراعية: يضيف (نفس المرجع السابق) بأن المحاسبة الزراعية بشكل عام هي تطبيق للقواعد والمبادئ والأصول الخاصة بالمحاسبة في المجال الزراعي.

يبين (صادق الحسني، 1988م) بأنها عبارة عن تطبيق المبادئ والفروض العلمية للمحاسبة على مختلف العمليات والأنشطة مع مراعاة ظروف الحال التي يتميز بها القطاع الزراعي بكل فروعه.

القياس المحاسبي للمصروفات والإيرادات في المنشآت الزراعية: لا تختلف المنشآت الزراعية عن غيرها من الوحدات الاقتصادية في قياس مصروفات وإيرادات نشاطها وتماشياً مع مبادئ المحاسبة المالية فلا بد من استخدام أساس الاستحقاق في قياس مصروفات وإيرادات النشاط الزراعي والذي يتطلب حصراً دقيقاً للمصروفات والإيرادات التي تمت خلال الفترة المحاسبية وتصنيفها بغرض فصل مصروفات وإيرادات النشاط الأساسي (الزراعة) عن المصروفات والإيرادات الرأسمالية، وإجراء التسويات والمعالجات اللازمة للبنود غير النقدية مثل المخزون والإهلاك بغرض تحقيق الدقة في مقابلة إيرادات الفترة بالمصروفات والأعباء المتعلقة بها للوصول إلى صافي الدخل الحقيقي في نهاية تلك الفترة.

المصروفات وكيفية معالجتها محاسبياً في المنشآت الزراعية: تختلف تصنيفات ومسميات المصروفات في المنشآت الزراعية باختلاف الطريقة المتبعة في مسك الحسابات فهناك منشآت تمسك بحسابات للتكاليف بجانب الحسابات المالية والبعض الآخر يكتفي بالحسابات المالية ويبين (عصام، 2014م) فيما يلي أنواع المصروفات وكيفية معالجتها في كل حالة :

الحالة الأولى : إذا كانت المنشأة تمسك بدفاتر للتكاليف : في هذه الحالة يتم تصنيف عناصر المصروفات حسب التصنيفات المعروفة في محاسبة التكاليف وكما هو معلوم فلأغراض قياس تكلفة النشاط يتم تصنيف التكاليف إلى مباشرة وغير مباشرة وتكون المعالجات المحاسبية على النحو التالي :

1/ المواد الزراعية المباشرة : تتمثل المواد الزراعية المباشرة في البذور والأسمدة ويتم إثباتها بالدفاتر وفقاً لمراحل حركتها داخل المنشأة من حيث الشراء والاستخدام في الإنتاج لتحميلها على المنتجات بغرض تحديد تكلفتها كخطوة أولى وبما يساعد في حساب تكلفة الوحدات المباعة خلال الفترة كخطوة ثانية وتتم المعالجة المحاسبية لتكلفة عنصر المواد المباشرة من خلال فتح الحسابات التالية:

أ) حساب الموردين أو ح/ النقدية : حيث يجعل هذا الحساب دائنا بتكلفة المواد المشتراة خلال الفترة وبالتالي يمثل رصيد هذا الحساب (اجمالى القيود الدائنة) تكلفة المواد الواردة أو المشتراه خلال الفترة وبإضافة مصاريف النقل والتأمين والعتالة وخلافه يمكن تحديد تكلفة شراء الوحدة من المواد.

ب) حساب مراقبة المخازن : حيث تخصص صفحة لكل صنف من الأصناف بدفتر الأستاذ العام ويبين هذا الحساب حركة كل صنف من الأصناف (الوارد والمنصرف) خلال الفترة حيث يتم إثبات تكلفة المواد المشتراة في الجانب المدين من هذا الحساب بينما يتم إثبات تكلفة المواد الصادرة لكل فرع من فروع النشاط الزراعي في جانبه الدائن مما يساعد في قياس تكلفة المواد الخاصة بكل منها ويمثل رصيد هذا الحساب كمية المواد الموجودة في المخازن في نهاية الفترة وتكلفتها مما يساعد في تقييم المخزون في نهاية الفترة المحاسبية.

ج) حساب الحقل أو المحصول : حيث يتأثر هذا الحساب في الجانب المدين منه بتكلفة المواد المباشرة المستخدمة في الحقل أو المحصول المعين خلال فترة التكاليف وفى الجانب الدائن بتكلفة المواد المرتجعة إلى المخازن من الحقل أو المحصول أو الحديقة مما يساعد في تحديد نصيب كل حقل أو محصول من المواد المباشرة.

2/ المحاسبة عن تكلفة عنصر العمل :

تتألف تكلفة عنصر العمل من ثلاثة أنواع : العمل الإنساني، العمل الحيواني، العمل الآلي. وفيما يلي المحاسبة عن كل عنصر من عناصر تكلفة العمل بالتفصيل (حسن زكي، 1997م):

أ/ عنصر تكلفة العمل الإنساني: يضم عنصر العمل الإنساني أنواعاً ثلاثة من العمال هي : عمال دائمين، عمال مؤقتين، المزارع وأفراد أسرته. وان الطرق المتبعة في دفع الأجور هم الطريقتان الرئيستان (طريقة الأجر الزمني وطريقة الأجر بالقطعة)، والأولى هي أكثر شيوعاً من الثانية ومع ذلك فلكل مزرعة طريقتها الخاصة، فقد يقوم العامل بالحراثة أو السقي لقاء أجر بحسب الوقت الذي صرفه، وقد تدفع له الأجور على أساس ما حصد بالفدان، وما قام به من عمل بالمتر المكعب.

تتم معالجة الأجور بحيث : يجعل حساب مراقبة الأجور مديناً وحسابات (التأمينات الاجتماعية، الضرائب، الخزينة) دائناً بالقيمة عند سداد صافي الأجور، عند توزيع عنصر الأجور على مراكز التكلفة المستفيدة يجعل حسابات المحاصيل مديناً وحساب مراقبة الأجور دائناً .

الأجور كغيرها من عناصر التكاليف الأخرى منها المباشر على مركز أو مدة النشاط ومنها ما هو غير مباشر عليه وتتمثل الأجور المباشرة في أجور العمال الزراعيين، أجور جني المحاصيل، أجور عمال الري، أجور عمال المكافحة. أما الأجور غير المباشرة فتتمثل في أجور عمال الصيانة، أجور موظف البيطرة، أجور الحراسة، أجور عمال نقل المحاصيل، أجور عمال خدمات متنوعة.

ب/ عنصر العمل الآلي (عمل الآلات) : تستخدم الآلات في المزرعة كما تستخدم في المنشآت الصناعية فهي تمثل أصولاً ثابتة وتشكل تكاليف تشغيلها بنداً مهماً من بنود التكاليف ويجب التفرقة بين (حساب الأصل الثابت ـ الآلة) وبين (حساب مصاريف وإيرادات الأصل الثابت)، حيث يعطى الحساب الأول رصيد يمثل (ثمن تكلفة الآلات في نهاية المدة) أما بالنسبة لرصيد الحساب الثاني فهو يمثل (ثمن تكلفة العمل الآلي) ويمكن فتح حساب خاص لكل من الآلات الخاصة بمختلف فروع النشاط الزراعي، وبمسك سجل لكل آلة من الآليات بغية إثبات كافة المصاريف العائدة لها (كالزيوت والمحروقات المستعملة) مع بيان الزمن الذي اشتغلته كل آلة وباقي المعلومات الأخرى اللازمة(المرجع السابق).

أما فيما يخص الرقابة على تكلفة العمل الآلي والمتمثل في استخدام الآلات والمعدات الزراعية بأنواعها المختلفة، فلا شك في أن هذه الآلات تمثل أصولاً ثابتة يتم حساب تكلفة اقتنائها وحساب استهلاكها بنفس الطرق المعروفة في معالجة الأصول الثابتة حيث يتم تخصيص حساب منفصل لكل مفردة منها، أما متابعة عمل الآلات والمعدات الزراعية من حيث التكلفة والإيراد فيتم تخصيص حساب آخر باسم ح/ مصاريف وإيرادات الآلة... ولكل آلة من الآلات، يحمل هذا الحساب بكافة المصاريف التي تنفق على الآلة بما فيها قسط استهلاكها، وذلك في الجانب المدين منه، أما الجانب الدائن فيمثل الإيرادات المتحققة من عمل هذه الآلات سواء في المزرعة نفسها، أو إيرادات تأجيرها للغير وذلك كما يلي (محمود جلال وإيهاب نظمي، 2011م):

يجعل حساب مصاريف وإيرادات الآلات الزراعية (الحرث، الحصاد، السقي، التكييف) مديناً وحساب الخزينة دائناً بمصرفات الآلة للفترة، وتتمثل هذه المصاريف المحملة بأجور العمال ومصاريف الصيانة وأقساط الاستهلاك الخاصة بكل آلة من الآلات. بينما يجعل حساب إيرادات عرضية (تأجير آلة للغير) مديناً وحساب إيرادات الآلة دائناً بإيرادات الآلة للفترة. ويقفل ح/ إيرادات الآلة بحساب مصروفات وإيرادات الآلة نفسها. ويمثل رصيد ح/ مصروفات وإيرادات الآلة في آخر المدة تكلفة كل آلة من الآلات المستخدمة في النشاط الزراعي للفترة الواحدة، حيث يتم توزيع هذه التكلفة على مراكز النشاط التي استفادت من عمل هذه الآلات، وفقاً لعدد الساعات المستنفدة في كل مركز تكلفة حيث يتم قيد التحميل بجعل حسابات المحاصيل مديناً وحساب مصروفات وإيرادات الآلة دائناً. بينما تعتبر الإيرادات العرضية تخفيضاً لتكلفة استخدام الآلة، والمتمثلة في عوائد تأجير الآلة للغير، حيث يتم قيدها بجعل حساب الخزينة مديناً وحساب إيرادات عرضية دائناً. ثم يقفل ح/ إيرادات عرضية في ح/ مصروفات وإيرادات الآلة المؤجرة للغير بجعل حساب إيرادات عرضية مديناً وحساب مصروفات وإيرادات الآلة دائناً.

3/ المحاسبة عن المصروفات الزراعية غير المباشرة: المصروفات غير المباشرة هي المصروفات التي تنفقها المنشأة الزراعية ولا يكون من السهل تخصيصها لناحية معينة من نواحي النشاط أو تخصيصها لوحدات معينة من الإنتاج (كأحد المحاصيل مثلاً) وكذلك تشمل المصروفات التي يستفيد بها أكثر من محصول زراعي أكثر من ناحية واحدة من نواحي النشاط الزراعي. تتمثل التكاليف غير المباشرة في عناصر التكاليف التي يصعب ربطها بمنتج معين وتشمل المواد الزراعية غير المباشرة والأجور الزراعية غير المباشرة والخدمات الزراعية غير المباشرة مثل المبيدات الحشرية وأجور المشرفين واستهلاك الآلات الزراعية وإيجار الأرض الزراعية ويتم حصر هذه التكاليف من المصادر المختلفة مثل أذونات الصرف بالنسبة للمواد وكذلك أوامر الصيانة بالنسبة لمصروفات الصيانة أو سجل الأصول الثابتة لتحديد الاستهلاك وهكذا .

من واقع قائمة التكاليف غير المباشرة لكل قسم يتم إثبات المصروفات الفعلية عن الفترة بجعل حسابات (المبيدات، الأجور، الإيجار، التأمين ضد السرقة) مدينة وحساب النقدية دائناً.

ثم يتم الإقفال بجعل حساب مراقبة تكاليف زراعية غير مباشرة مديناً وحسابات (المبيدات، الأجور، الإيجار، التأمين ضد السرقة) دائنة .

ثم يحمل الإنتاج بالتكاليف غير المباشرة إما على أساس فعلى أو على أساس تقديري بجعل حساب مراقبة إنتاج تحت التشغيل مديناً وحساب مراقبة تكاليف زراعية غير مباشرة (للتحميل الفعلي) أو حساب مراقبة التكاليف الزراعية الإضافية (للتحميل التقديرى) دائناً.

ثم يقفل ح/ التكاليف الإضافية بجعل حساب مراقبة التكاليف الزراعية الإضافية مديناً وحساب مراقبة التكاليف الزراعية غير المباشرة دائناً .

ثم يتم تحديد فروق التحميل التي يحسن ترحيلها إلى ح/ أ.خ فيعالج عجز التحميل آخر الفترة بجعل حساب الأرباح والخسائر مديناً وحساب مراقبة التكاليف الزراعية غير المباشرة دائناً فى حالة العجز أو العكس فى حالة الزيادة.

4/ المصروفات التسويقية : تتمثل في المصروفات التي تنفقها المنشأة الزراعية في سبيل أداء وظيفة التسويق ومن أمثلتها مواد التعبئة والتغليف ومصروفات ترحيل وتأمين المحاصيل ومصروفات الشحن والتفريغ (المبيعات) ومصروفات الدعاية والإعلان وغيرها. تتم المعالجة المحاسبية لتكاليف التسويق كالآتي(عصام عبد المطلب، مرجع سابق):

أ) إثبات المصروفات الفعلية للفترة : وتثبت بجعل حسابات (مواد التعبئة والتغليف، أجور البائعين، مصروفات النقل، مصروفات الكهرباء، مصروفات الإيجار، مرتبات وأجور) مدينة وحساب النقدية (الصندوق أو البنك) دائناً.

ب) إثبات توزيع التكاليف التسويقية على مراكز التكاليف حسب أسس التوزيع المناسبة : وتثبت بجعل حسابات (مركز التعبئة، مركز مخازن المبيعات، مركز مخازن المبيعات، مركز المعارض) مدينة وحسابات (مواد التعبئة والتغليف، أجور البائعين، مصروفات النقل، مصروفات الكهرباء، مصروفات الإيجار، مرتبات وأجور) دائنة.

ج) إثبات توزيع وتحميل تكاليف مراكز التسويق على وحدات النشاط المختلفة على أســـــاس وحدات التكلفة : يتم ذلك بجعل حسابات المحاصيل مدينة وحسابات مراكز التسويق (التعبئة، مخازن المبيعات، النقل، المعارض) دائنة

5/ المحاسبة عن التكاليف الإدارية والتمويلية: تعتبر عناصر التكاليف الإدارية هي تلك العناصر المتعلقة بمراكز الخدمات الإدارية مثل المرتبات ومصروفات الكهرباء والمياه والاتصالات الخاصة بالإدارة وإهلاك أصول الإدارة والتأمين عليها ومصروفات التمويل وخلافها ويمكن أن تقسم إلى نوعين هما(صادق الحسني، مرجع سابق):

أ) مراكز إدارية ذات صفة خاصة كمركز إدارة الإنتاج الذي مهمته الإنتاج أو مركز إدارة المبيعات الذي يتولى مهمة التسويق.

ب) مراكز إدارية عامة أي لا تخص نشاطاً معيناً بذاته كالإدارة العامة أو المركز الرئيس الذي يتولى التنسيق بين الإدارات المختلفة.

المعالجة المحاسبية للمصروفات الإدارية :

لا خلاف في أن عبء التكاليف الإدارية العامة لا تحمل على وحدات الإنتاج وإنما تعتبر تكلفة فترة زمنية يتم تحميلها على الحسابات الختامية. وإن كان هناك من يرى توزيعها على وظيفتي الإنتاج والتسويق باعتبار أن الإدارة العامة تكون أساساً في خدمة الوظائف الأخرى.

إن التكاليف الإدارية والتمويلية في معظمها ثابتة ولا تتأثر بمستوى النشاط الإنتاجي على الأقل في المدى القصير وعلى هذا فمن الأفضل معالجتها في حساب الأرباح والخسائر في نهاية الفترة.

الحالة الثانية : إذا كانت المنشأة تمسك بحسابات مالية فقط : في هذه الحالة يمكن تقسيم المعالجة المحاسبية حسب مراحل الدورة الزراعية في ثلاث مجموعات رئيسة على النحو التالي (عصام عبد المطلب، مرجع سابق):

1/ العمليات المتعلقة بالبذور والأسمدة: عند شرائها من الخارج يتم إثباتها بجعل حساب مشتروات البذور أو الأسمدة مديناً وحساب النقدية أو الدائنون دائناً.

في نهاية العام يتم جرد المخزون من البذور والأسمدة وتقويمه حسب تكاليف الشراء وذلك لتحديد تكلفة البذور المستخدمة في الإنتاج الزراعي خلال الفترة والتي بناءً عليها تكلفة الإنتاج المباع خلال الفترة .

2/ المصروفات الزراعية: هناك نوعان من المصروفات الزراعية :

أ/ المصروفات الزراعية قبل الحصاد : وتشمل هذه المصروفات كافة المصاريف التي تنفقها المنشأة الزراعية خلال الدورة الزراعية إلى حين نضج المحاصيل مثل مصروفات تسوية وتجهيز الأرض وريها، مصروفات الغرس، مصروفات مكافحة الآفات الزراعية، المرتبات والأجور بما في ذلك مرتب الخبير الزراعي، الوقود والزيوت والشحوم، مصروفات الصيانة وقطع الغيار، الأدوات والمعدات الزراعية، المبيدات، مصروفات رعاية الماشية، إيجار الحظائر، مشتريات الأعلاف .

ب/ المصروفات الزراعية عند الحصاد : وتشمل كافة المصروفات التي تنفقها المنشأة الزراعية في سبيل إتمام عمليات الحصاد للمحاصيل المختلفة أو المصروفات المتعلقة بجني ثمار أشجار الفاكهة ومن أمثلتها مرتبات وأجور سائقي الآلات

الزراعية وتكلفة العمالة المؤقتة في حالة استجلاب عمالة خارجية لتأدية بعض أعمال الحصاد مثل قص المحاصيل أو العمل مع آلة الحصاد (الحاصدة) بالإضافة إلى تكلفة إيجار آلات الحصاد في حالة عدم امتلاك المنشأة لآلات الحصاد وكذلك قيمة الجوالات الفارغة ومواد تعبئة المحاصيل والثمار.

3/ المصروفات التسويقية والإدارية: تتمثل في المصروفات التي تنفقها المنشأة الزراعية في سبيل أداء وظيفتي التسويق والإدارة ومن أمثلتها مصروفات ترحيل وتأمين المحاصيل ومصروفات الشحن والتفريغ (المبيعات) ومصروفات الدعاية والإعلان بالإضافة إلى المصروفات الإدارية المختلفة مثل المرتبات ومصروفات الكهرباء والمياه والاتصالات الخاصة بالإدارة وإهلاك أصول الإدارة والتأمين عليها ومصروفات التمويل وخلافها.

المعالجة المحاسبية: يتم إثبات سداد هذه المصروفات بجعل حساب المصروف مديناً وحساب النقدية دائناً وفي نهاية الموسم الزراعي (الفترة المحاسبية) يتم تسوية كافة عناصر هذه المصروفات باستخدام أساس الاستحقاق لتحديد المصروفات المتعلقة بالسنة المالية للمنشأة ثم يتم إقفال المصروفات الزراعية في حساب الاستغلال الزراعي لتحديد نتيجة النشاط الأساسي (الزراعة) أما بالنسبة للمصروفات التسويقية والإدارية فيتم إقفالها في حساب الأرباح والخسائر العام للمنشأة الزراعية.

إيرادات النشاط الزراعي وكيفية معالجتها محاسبياً: تتمثل الإيرادات الرئيسة في مجال الإنتاج الزراعي النباتي في مبيعات المحاصيل المختلفة (قمح، ذرة، شعير، أرز، قطن وغيرها)، مبيعات حدائق الفاكهة (الثمار)، مبيعات الشتلات وتتمثل الإيرادات العرضية في مبيعات المنتجات العرضية مثل الخضروات، إيرادات الآلات الزراعية، إيرادات المياه (في حالة نظام الأجرة).

المعالجة المحاسبية لإيرادات النشاط الزراعي: لا تعتمد المعالجة المحاسبية للإيرادات على الطريقة المتبعة في مسك الحسابات كما الحال بالنسبة للمصروفات وإنما يتم إثباتها حسب نوعها كالآتي :

مبيعات المحاصيل : يجعل حساب النقدية أو المدينون مديناً وحسابات (مبيعات المحاصيل ـ قمح، مبيعات المحاصيل ـ ذرة، مبيعات المحاصيل ـ قطن) دائناً .

مبيعات حدائق الفاكهة : يجعل حساب النقدية أو المدينون مديناً وحسابات (مبيعات حدائق الفاكهة ـ مانجو، مبيعات حدائق الفاكهة ـ برتقال، مبيعات حدائق الفاكهة ـ ليمون) دائناً .

مبيعات الشتلات : يجعل حساب النقدية أو المدينون مديناً وحساب مبيعات الشتلات دائناً .

الإيرادات العرضية: يجعل حساب النقدية أو المدينون مديناً وحسابات (مبيعات الخضروات ـ فاصوليا، مبيعات الخضروات ـ بطاطس، مبيعات الخضروات ـ بامية، مبيعات الخضروات ـ طماطم، إيرادات الآلات الزراعية، إيرادات أجرة المياه) دائناً .

من الاستعراض السابق للمعالجة المحاسبية للمصروفات والإيرادات في المشاريع الزراعية يستخلص الباحث أن الإجراءات المحاسبية التي يجب إتباعها تعتمد على الطريقة التي تتبعها المنشأة في مسك الحسابات وبصفة خاصة لعناصر المصروفات حيث يلاحظ الباحث أنه في حالة وجود نظام للتكاليف فإن المعالجة المحاسبية لها تعتمد على النظام المطبق لحصر وتتبع عناصر التكاليف حيث يتم إثبات هذه المصروفات حسب تصنيفاتها عند حدوثها كخطوة أولى ثم يتم تحميلها أو توزيعها على أنواع الإنتاج المختلفة كخطوة ثانية لتحديد تكلفة كل نوع من الإنتاج على حدا وبمقابلة هذه التكلفة مع الإيرادات المتحققة خلال نفس الفترة يمكن التوصل الي صافي الربح أو الخسارة لكل نوع من أنواع الإنتاج إلا أن هذه الطريقة تتطلب توفر كادر محاسبي كافٍ ومؤهل في مجال التكاليف ويفضل استخدامها في المنشآت الكبيرة، أما إذا كانت المنشأة تمسك بحسابات مالية فقط كما في المنشآت الصغيرة فإن المعالجة المحاسبية لكافة عناصر المصروفات تتم بنمط واحد حيث يتم إثباتها في تاريخ سدادها على أن يتم تسويتها في نهاية الفترة لتحديد المصروف السنوي الذي يجب أن يتم تحميله على حسابات النتيجة. أما بالنسبة للإيرادات فلا تختلف المعالجة المحاسبية في المنشآت الزراعية عن المنشآت الأخرى باستثناء الإقفال في حالة وجود حسابات للتكاليف حيث

يتم مقابلتها مع المصروفات المقابلة لها على مستوى المنتجات أولاً لتحديد صافي النتيجة لكل منها ومن ثم إقفال نتيجة المنتجات في حساب الأرباح والخسائر العام.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (Argiles&Slof 2001) الاتجاهات الحديثة في محاسبة المزارع حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على المفاهيم الحديثة في محاسبة المزارع وإمكانية تطبيقها في المزارع الأوربية .

تمثلت مشكلة الدراسة حول إمكانية ومعوقات تطبيق المفاهيم الحديثة في المحاسبة الزراعية (المحاسبة على أساس القيمة العادلة) وذلك بالتطبيق على عينة من المزارع الأوربية .

توصلت الدراسة إلى وجود فجوة ما بين المبادئ المحاسبية الهامة والممارسات المحاسبية في قطاع الزراعة وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء شبكة معلومات محاسبية عن المزارع توضح الإجراءات المحاسبية الملائمة لتنفيذها في المزارع على أن يتم الاسترشاد بالمعيار الدولي رقم (41) في هذا الشأن .

تناولت دراسة (محمد 2001م) دراسة تكاليف الإنتاج الزراعي في مشروع تنمية جنوب الوادي ـ توشكي ـ باستخدام نظم الخبرة وقد هدفت الدراسة إلى توجيه الاهتمام بتقدير تكاليف الإنتاج الزراعي لكل محصول من المحاصيل الزراعية الملائمة لمنطقة جنوب الوادي بنفس درجة الاهتمام التي تحظى به عملية تقدير التكاليف الاستثمارية الثابتة والمتمثلة في تكاليف البنية القومية للمشروع حيث تبلورت المشكلة الأساسية للدراسة في الحاجة إلى إعداد دراسة تقديرية وتفصيلية عن تكاليف الإنتاج الزراعي للمحاصيل الملائمة لمنطقة جنوب الوادي وقد اعتمد الباحث على استخدام نظم الخبرة والتي تعد احد أهم التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات وذلك كأحد تطبيقات الذكاء الصناعي في دراسة تكاليف الإنتاج الزراعي كتطبيق جديد في هذا المجال.

توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أهمية بيانات تكاليف الإنتاج الزراعي إلا أنها لا تحظى بالاهتمام الكافي إذ تعتبر من أضعف البيانات الإحصائية في الدول العربية وإن استخدام نظم الخبرة في مجال تكاليف الإنتاج الزراعي يؤدى إلى توفير الكثير من الوقت والجهد الذي يبذله المستثمر غير المتخصص في النشاط الزراعي وييسر له عملية اتخاذ القرار .

أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الدولة بإعداد نظم خبرة متكاملة في المجال الزراعي على أن تتضمن تلك النظم تكاليف الإنتاج الزراعي، ومن الممكن إنشاء تلك النظم بالتعاون بين المعمل المركزي للنظم الخبيرة التابع لوزارة الزراعة وبين محاسبي التكاليف في المشروعات الزراعية الضخمة .

تناولت دراسة (منير 2007م) نظم قياس التكاليف في المؤسسات الزراعية (دراسة مقارنة) بالتطبيق على

مشروع الجزيرة وهدفت الدراسة بصورة أساسية لإجراء مقارنة بين نظام الحساب المشترك ونظام الحساب الفردي بمشروع الجزيرة وتمثلت مشكلة الدراسة فى الآتي : هل يعتبر نظام الحساب الفردي أكثر عدالة من وجهة النظر المحاسبية من الحساب المشترك في قياس التكاليف الزراعية ؟، هل استخدام الحساب الفردي في قياس التكاليف الزراعية يمكن الجهات المعنية من تحديد نتيجة الدخل على مستوى الحواشات ؟ وهل يساعد استخدام الحساب الفردي في قياس التكاليف الزراعية في اتخاذ قرارات رشيدة بالمشروع ؟

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن استخدام الحساب الفردي في قياس التكاليف الزراعية يعتبر أكثر عدالة من استخدام الحساب المشترك وأن استخدام الحساب الفردي في قياس التكلفة يمكن الجهات المعنية من تحديد نتيجة الدخل على مستوى الحواشات كما إن الحساب الفردي يساعد على اتخاذ قرارات رشيدة .

أوصت الدراسة بالاهتمام بتوفير الآلات والمعدات بمشروع الجزيرة مما يساعد على تقليل التكلفة وبالتالي تشجيع المزارع على زيادة إنتاجيته كما أوصت بضرورة اشتراك العاملين بمشروع الجزيرة وبصفة خاصة المزارعين في اتخاذ القرارات.

ثانياً : الدراسة التطبيقية:

يتم في هذه الدراسة عرض وتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضية الدراسة، وذلك من خلال الوصف التحليلي للإجراءات المحاسبية المتبعة في معالجة مصروفات وإيرادات النشاط في المشاريع الزراعية المختارة في عينة الدراسة .

1/ **إجراءات الدراسة التطبيقية:** تشمل إجراءات الدراسة التطبيقية وصفاً عاماً للطريقة والإجراءات التي اتبعها الباحث في تنفيذ هذه الدراسة بحيث يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، والأسلوب الذي اتبعه في جمع البيانات والأدوات التي تم استخدامها في ذلك، كما تشمل المنهجية التي استخدمت في تنفيذ الدراسة والطريقة التي اتبعت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج .

2/ مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية بأشكالها المختلفة (مشاريع حكومية، جمعيات زراعية، مشاريع خاصة) وتتمثل عينة الدراسة في مجموعة المشاريع الزراعية التي تم قام الباحث باختيارها من المجتمع وهى عينة طبقية قصدية قد راعى الباحث في اختيارها ملاءمتها للدراسة وتمثيلها لمجتمع الدراسة من حيث النوع (الشكل القانوني للمشروع)، الموقع (التوزيع الجغرافي) وطبيعة النشاط الاقتصادي في المشروع حسب علاقات الإنتاج المتبعة في المشروع .

تتكون العينة من أربعة مشاريع زراعية هي جمعية الكروات التعاونية الزراعية، مشروع البرقيق الزراعي، جمعية دبتود التعاونية الزراعية وشركة شياخة البكري الزراعية.

3/ أسلوب جمع البيانات: يتم جمع البيانات ذات الصلة لأغراض الدراسة التطبيقية عن طريق المقابلات الشخصية مع مديري ومحاسبي (أو المديرين الماليين) المشاريع المختارة في العينة، كما يتم جمع البيانات من خلال الملاحظة والإطلاع على المستندات والدفاتر المحاسبية للمشاريع أثناء الزيارات الميدانية والمعاينات التي قام بها الباحث للمشاريع

المختارة بجانب البيانات التي يتم الحصول عليها من السجلات المحاسبية المستخدمة في هذه المشاريع.

4/ أسلوب التحليل: يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة في تحليل البيانات واختبار الفرضية.

5/ الدراسة الوصفية التحليلية: تختص هذه الدراسة بوصف الإجراءات المحاسبية التي تتم لمعالجة مصروفات وإيرادات النشاط في مشاريع العينة وتحليلها في ضوء الأسس والقواعد المحاسبية التي تم عرضها وتوضيحها في الإطار النظري لاستخلاص المعلومات التي من خلالها يتم اختبار فرضية الدراسة وذلك كما يلي:

مشروع الكروات الزراعي: يقع المشروع بمحلية دنقلا ويمتد المشروع ليشمل خمسة مناطق (البان جديد، أقحة، مراغة، الديم، كابتود)، تبلغ مساحة المشروع حوالي 500 فدان ويتمثل النشاط الزراعي في زراعة محاصيل القمح، الفول المصري في العروة الشتوية بجانب زراعة الأعلاف (البرسيم والقصب) بينما يتمثل النشاط البستاني في أشجار الليمون، القريب فروت، البرتقال، المانجو والنخيل وفيما يلي المعالجات الخاصة بالايرادات والمصروفات بالمشروع (مقابلة مع البخاري الشيخ، 2014):

الإجراءات المتعلقة بالإيرادات :

إيرادات أجرة المياه: يتمثل المصدر الأساس في أجرة الري ويتم تحديدها عن طريق حصر المصروفات الفعلية الشهرية (المرتبات، اليوميات، الكهرباء، الأدوات المكتبية، الترحيلات، الصيانات المتوقعة، الأسبيرات) وحصر المساحات المزروعة والمتوقع زراعتها، ثم قسمة إجمالى التكلفة الفعلية على إجمالى المساحة .

تحصيل إيرادات الري: يتم تحصيل إيرادات النشاط المتمثلة في أجرة المياه بموجب إيصال استلام نقدية صادر من المحصل أو السكرتير. بنهاية كل أسبوع أو 15 يوم يقوم سكرتير المشروع بتوريد المبالغ المحصلة بحساب المشروع في البنك وبعد إتمام عملية التوريد يقوم السكرتير بإصدار إذن توريد نقدية بإجمالي المبلغ المورد بالبنك حسب حافظة التوريد ويشتمل إذن التوريد على إجمالي المبالغ المحصل في إيصالات التوريد

وذلك حسب بنود التحصيل المختلفة (ري محاصيل، ري برسيم، ري جناين، ري محاصيل).

إيرادات حديقة الفاكهة: عند حلول مواعيد حصاد الثمار (المانجو) والبلح يتم البيع عن طريق مزاد علني، وبعد اختيار الشخص أو الجهة التي يرسو عليها العطاء. يتم توقيع عقد بين المشترى ومجلس الإدارة ويتم تحصيل القيمة بشيك مصرفي يضاف لحساب الجمعية بالبنك أو يتم التحصيل نقداً حيث يتم تسليم المبلغ لمجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتوريده في حساب البنك وبعد توريد المبلغ المحصل من المشترى في حساب المشروع في البنك يقوم السكرتير بإصدار إيصال توريد نقدية بالمبلغ المحصل وتفاصيله حسب بيانات حافظة التوريد البنكية .

تسجيل الإيرادات : يتم تسجيل الإيرادات الناتجة عن النشاط (الري) بدفتر الأستاذ وذلك من واقع بيانات إذن التوريد، حيث يتم تسجيل المبالغ المحصلة لكل بند من البنود المشار إليها أعلاه في الأعمدة الخاصة بها ويدرج إجمالي المبالغ الكلى للمبالغ الخاصة بالبنود في عمود خاص يمثل إجمالي المبلغ المورد طبقاً لحافظة التوريد البنكية، كما يتم تسجيل الإيراد الناتج عن بيع ثمار الحديقة في دفتر الأستاذ من واقع بيانات إيصال التوريد المشار إليه أعلاه .

الإجراءات المتعلقة بالمصروفات: بالنسبة لبنود الصرف التي لها مستندات خارجية مثل الفواتير النهائية في حالة الشراء (شراء قطع غيار، شراء أدوات مكتبية، شراء كهرباء، شراء مواد) يقوم السكرتير بإصدار شيك مصرفي بقيمة المصروفات، وبعد إتمام عملية الصرف يقوم السكرتير بإعداد إذن صرف نقدية بإجمالي وتفاصيل المبلغ المنصرف .

أما بالنسبة لبنود الصرف التي ليست لها مستندات خارجية (من جهات أخرى خارج المشروع) مثل مصروفات النقل والترحيل والعتالة واليوميات يقوم السكرتير بصرف المبلغ ثم يتم إعداد فاتورة داخلية بالمبلغ المنصرف ويتم اعتمادها من قبل

الرئيس، السكرتير وأمين المال، بعد ذلك يقوم السكرتير باستخراج إذن صرف بالمبلغ المنصرف.

تسجيل المصروفات: يتم تسجيل المصروفات في دفتر الأستاذ من واقع بيانات إذن الصرف، حيث يتم إدراج كل بند من بنود الصرف الواردة في إذن الصرف في الأعمدة الخاصة بها ويدرج إجمالي المبلغ الكلى طبقاً لإذن الصرف في عمود خاص .

في نهاية الموسم الزراعي (السنة المالية) تتم المقابلة بين إجمالي الإيرادات النقدية وإجمالي المصروفات النقدية دون إجراء أي تسوية لها وذلك لتحديد صافي ربح أو خسارة الفترة.

من الاستعراض السابق للإجراءات المحاسبية المتبعة لمعالجة المصروفات والإيرادات في المشروع يلاحظ الباحث أن الدفتر المستخدم في التسجيل (دفتر الأستاذ) هو دفتر تقليدي يمكن إعتباره دفتر قيد أولى حيث أن تصميمه وطريقة التسجيل فيه لا يتفق مع طريقة التصميم والكيفية الصحيحة للتسجيل في الدفاتر المحاسبية (التسجيل بموجب قيود محاسبية)، كما أنه يشتمل على بنود المصروفات النقدية والإيرادات النقدية والرصيد النقدي في بداية الفترة ولا يتم التفريق بين العمليات الإيرادية والرأسمالية عند التسجيل، كما أن عملية التسجيل لا تستند على نظرية القيد المزدوج حيث يهتم المشروع بتسجيل العمليات النقدية (المقبوضات والمدفوعات) ويركز عليها بشكل أساسي بحيث يتم تصنيفها بأنها إما إيرادات (كل المتحصلات النقدية) أو مصروفات (كل المدفوعات النقدية) دون التمييز بين العمليات الايرادية والرأسمالية .

عليه يستخلص الباحث أن الإجراءات المتبعة في معالجة المصروفات والإيرادات بالمشروع لا تتم وفق الأسس المحاسبية، كما أن القياس المحاسبي لمصروفات وإيرادات الفترة لا يتم بصورة سليمة لإعتماده على الأساس النقدي وعدم مراعاته للفرق بين العمليات الإيرادية والرأسمالية عند المقابلة بين الإيرادات والمصروفات .

مشروع البرقيق الزراعي: يعتبر مشروع البرقيق الزراعي من أهم المشاريع الزراعية في الولاية الشمالية، وتم إنشاءه في العام 1943م، يقع المشروع بمحلية البرقيق على الضفة

الشرقية من النيل ويعتبر من أكبر مشاريع مؤسسة الشمالية سابقاً من حيث المساحة والتي تبلغ 8000فدان. تبلغ المساحة المستغلة حالياً في الزراعة حوالي 4800 فدان، حيث يتم زراعة حوالي 600 فدان بمحصول القمح، وحوالي 150 فدان بالفول المصري، وتتراوح المساحة التي تزرع بالخضروات من 30 فدان الى 100 فدان في الموسم الواحد . لقد توسع المشروع فى زراعة المنتجات البستانية كالنخيل (بركاوى، بتمودا، قنديلا، ودلقاى، النسيجى، الخلاص) حيث توجد حوالى 10000 شجرة نخيل بالمشروع الآن، الموالح (القريب فروت، البرتقال، الجوافة، الليمون) وتبلغ إجمالي المساحة المستغلة فى البساتين حوالي 63٪ من المساحة الكلية المستغلة بالمشروع (مقابلة مع م.النعيم بريمة، 2014م). فيما يلي توضيح لإجراءات معالجة الإيرادات والمصروفات بالمشروع (مقابلة مع طارق محمد فضل، 2014م) :

الإجراءات المتعلقة بالإيرادات: تتمثل إيرادات المشروع في أجرة المياه، رسوم شهادات إدارية، رسوم حل النزاعات بين المزارعين، غرامات إدارية، إيرادات بيع البراميل الفارغة، وإيرادات بيع الزيت الراجع.

حصر وقياس إيرادات المياه: عند بدء الموسم وبعد إتمام عمليات زراعة المحاصيل من قبل المزارعين وبعد انتهاء الريتين الأولى والثانية يقوم الخبير الزراعي (المسّاح) بحصر المساحات المزروعة (قياس الحواشات الخاصة بالمزارعين) بمساعدة مراقب المياه فى دفتر خاص يحفظ مع الخبير الزراعي وبعد إتمام عملية الحصر يتم إعلان المساحات الخاصة بكل مزارع في المساجد المختلفة ويتم إعطاء مهلة 15 يوم للمزارعين لتقديم الطعون في عملية الحصر لتسوية أي اختلافات إن وجدت، بعد انقضاء المهلة المحددة يتم إعداد كشف تسوية (شتوي، صيفي) من واقع بيانات الحصر المقدمة من الخبير الزراعي ويحتوى هذا الكشف على البيانات التالية اسم المزارع، المحاصيل، المبلغ المستحق عن كل محصول، جملة المبلغ المستحق على المزارع .

تحصيل الإيرادات: في نهاية الموسم يقوم المزارعون بسداد المبالغ المستحقة للمشروع بموجب إيصالات التوريد (اورنيك (15)) التي تصدر من المتحصل، عندما يقوم

المتحصل بتوريد المبالغ المتحصلة في خزينة المشروع يقوم الصراف بإصدار إيصال توريد نقدي (أورنيك مالي (39)) باسم المتحصل من أصل وصورتين الأصل للمتحصل وصورة ترفق مع أورنيك مالى (67) معاون التحصيل وصورة تحفظ مع الصراف.

تسجيل الإيرادات: يتم تسجيل المبالغ الواجبة السداد من قبل المزارعين فى دفتر المزارع (دفتر العهد) أورنيك مالى نمرة (24) ويحتوى هذا الدفتر على البيانات التالية : اسم المزارع، المبلغ المطلوب، البيان (شتوي، صيفي) ويتم التسجيل فى هذا الدفتر من واقع بيانات كشف التسوية الذي يعد من قبل الخبير الزراعي .

في نهاية الموسم وبعد أن يقوم المزارعون بسداد المبالغ المستحقة عليهم ويتم توريدها بواسطة المتحصل في خزينة المشروع عندها يقوم المحاسب بتسجيل المبالغ المسددة فى دفتر الخزينة (الجانب المدين) من واقع بيانات إيصال التوريد .

فى نهاية كل شهر يتم حصر الإيرادات الشهرية من واقع إيصالات التوريد النقدي ويتم تسجيلها حسب بنودها (شتوي، صيفي، غرامات، بيع براميل، رسوم تسوية نزاعات) بدفتر التحليل الشهري للإيرادات .

في نهاية السنة يتم تسجيل المبالغ المحصلة من المزارعين من إيصالات التوريد النقدي في دفتر العهد في عمود دائن ويتم ترصيد هذا الحساب في نهاية السنة وفى حالة وجود رصيد فهو يمثل المتأخرات التي لم تسدد وترحل للموسم التالي .

الإجراءات المتعلقة بالمصروفات: بالنسبة لمشتريات الأصول يتم تكوين لجنة مشتريات من المدير المالي، أمين المخازن ومهندس البيارة لعمل مناقصة للأصول المطلوبة لاختيار جهة الشراء وتقوم اللجنة برفع تقرير لمدير المشروع مع الفواتير المبدئية والتوصية بالشراء والتي على أساسها يقوم المدير بالتصديق بعملية الشراء ويحول التصديق للمدير المالي والذي يقوم بتوجيه المحاسب لتكملة الإجراءات حيث يقوم المحاسب باستخراج أورنيك مالي نمرة (17) والذي يحتوى على الجهة المدفوعة إليها، بند الصرف (الخصم)، المبلغ، التاريخ، توقيع المدير، توقيع المدير المالي، توقيع المحاسب، رقم الشيك واسم المستلم وتوقيعه حيث يتم استخراج الشيك بموجب هذا المستند والذي يحفظ مع مستندات الصرف .

أما بالنسبة لبنود الصرف التى لا تتجاوز 1500جنيه فيتم تقديم طلب لمدير المشروع بالمصروفات (حسب المستندات) والذي يقوم بالتصديق على الطلب بالصرف عن طريق تحويله للمدير المالي وهو بدوره يقوم بتحويله للمحاسب والذي يقوم بتحرير إذن صرف نقدية(أورنيك مالي (40) والذي يتم بموجبه صرف المبلغ من خزينة المشروع ويحفظ هذا المستند مع مستندات الصرف (الفواتير، تسويات الاستحقاقات) .

تسجيل المصروفات: يتم تسجيل المصروفات فى جانب المصروفات فى دفتري الخزينة والبنك من واقع بيانات إذن صرف نقدية بالنسبة للمصروفات النقدية (الخزينة) وإذن خصم بالنسبة للمصروفات التي تتم بشيك (البنك).

فى نهاية كل شهر يتم حصر المصروفات الشهرية من واقع بيانات إذن الصرف وإذن الخصم ويتم تسجيلها حسب بنودها (فصل أول، مصروفات عمومية، وابورات، بنزين، ترع وقنوات، زيوت، مباني، عربات، مكتبية) بدفتر التحليل الشهري للمصروفات .

في نهاية السنة المالية (نهاية الموسم) يقوم المدير المالي للمشروع بإعداد الحساب الختامي للمشروع ويتم إعداد هذا الحساب في شكل جدول مقسم إلى جانبين جانب للمصروفات ويتكون من عمودين عمود للمبلغ وعمود للبيان ويوضح فيه بنود المصروفات المختلفة، أما الجانب الآخر فيخصص للإيرادات ويتكون من عمودين عمود للمبلغ وعمود للبيان ويوضح فيه الإيرادات المختلفة ويمثل الفرق بين إجمالي الإيرادات النقدية وإجمالي المصروفات النقدية رصيد الميزانية (صافى الفائض أو العجز النقدي للفترة).

مما سبق يلاحظ الباحث أن عملية التسجيل في الدفاتر المستخدمة تتم بطريقة علمية حيث أنها تستند على نظرية القيد المزدوج في التسجيل إلا أن النظام المحاسبي المتبع يهتم فقط بتسجيل العمليات النقدية (المقبوضات والمدفوعات) ويركز عليها بشكل أساسي بحيث يتم تصنيفها بأنها إما إيرادات (كل المتحصلات النقدية) أو مصروفات (كل المدفوعات النقدية) دون التمييز بين العمليات الإيرادية والرأسمالية، كما يتضح للباحث أن عملية المقابلة بين إيرادات ومصروفات الفترة تتم وفق أسس وقواعد المحاسبة

الحكومية والتي لا تتلاءم مع مثل هذا النوع من المشاريع، عليه يستنتج الباحث وعلى الرغم من أن المشروع يتبع الطريقة العلمية (نظرية القيد المزدوج) في إثبات المصروفات والإيرادات في الدفاتر المحاسبية المختصة إلا أن القياس المحاسبي لها والمقابلة بينها لا تتفق مع أسس ومبادئ المحاسبة الزراعية.

مشروع دبتود الزراعي: تأسس المشروع في العام 1981م، ويقع المشروع بمحلية دنقلا على الضفة الشرقية لنهر النيل وتبلغ المساحة الكلية للمشروع حوالي 392 فدان. تتمثل أهم المحاصيل التي يتم زراعتها بالمشروع الفول المصري والقمح، القصب، الكبكبى، البسلة، الشمار والخضروات وتبلغ إجمالي المساحة التي يتم زراعتها فى الموسم الشتوي محصول القمح حوالي 200 فدان، الفول المصري حوالي 100 فدان، بقية المحاصيل (الشمار، الكبكبى، البسلة) والخضروات حوالي 40 فدان، كما يتم زراعة القصب في الموسم الصيفي وتبلغ المساحة التي يتم زراعتها حوالي 100 فدان. فيما يلي نستعرض الإجراءات المتبعة في معالجة الإيرادات والمصروفات (مقابلة مع عوض صالح صالح، 2014م) :

الإجراءات المتعلقة بالتحضيرات في بداية الموسم الزراعي : بناءً على العقد الذي يتم توقيعه بين المزارع وإدارة الجمعية قبل بداية الموسم الزراعي فإن إدارة الجمعية عادة تقوم ببعض العمليات في بداية الموسم نيابة عن المزارع ويتم تسوية تكاليف هذه العمليات بين المزارع وإدارة الجمعية عند الحصاد، على أن يتم تسوية تكاليف نصيب المزارع من التكاليف الإجمالية لهذه العمليات قبل بداية الحصاد، حيث يقوم المزارع بسداد هذه الالتزامات من موارده الخاصة وفى حالة عجز المزارع عن السداد حتى موعد الحصاد عندها يتم استقطاع تكاليف هذه العمليات من نصيب المزارع في المحصول على أساس سعر السوق.

من أهم العمليات التي تقوم بها إدارة الجمعية فى بداية الموسم وتتحمل نفقاتها نيابة عن المزارع توفير مدخلات الإنتاج مثل التقاوي والأسمدة والمبيدات بالإضافة إلى تحضيرات الأراضي مثل الحرث والتسطيح والتجريف وخلافها وتتم هذه العمليات على النحو التالي :

بالنسبة للمدخلات المتوفرة لدى الجمعية مثل التقاوي والأسمدة إن وجدت يتم صرفها من المخازن بموجب إذن صرف صادر من سكرتير المشروع (من أصل وصورة الأصل للمزارع والصورة تحفظ مع السكرتير) .

أما بالنسبة للمدخلات والعمليات التي تقوم الجمعية بشرائها أو توفيرها من مصدر خارجي فتقوم إدارة الجمعية ممثلة فى السكرتير بسداد تكاليف هذه العمليات بناءً على الفواتير الرسمية الصادرة من الجهات ذات الصلة ويقوم السكرتير بعد إتمام عملية الصرف بإصدار إذن صرف (الأصل لأمين المال وصورة تحفظ مع السكرتير) .

التسجيل : يتم تسجيل هذه العمليات فى دفتر التحضير حيث يوضح هذا الدفتر المبالغ المستحقة على المزارع نظير تحضيرات الموسم والأرض حسب البنود المنفذة من قبل إدارة المشروع مثل التقاوي، الأسمدة، الحرث، التجريف، المبيدات، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الدفتر يستخدم لتسجيل بعض الالتزامات الأخرى المرحلة من المواسم السابقة أو تلك التي تحدث خلال الموسم الحالي ومن أمثلتها مديونية الموسم السابق، الغرامات المفروضة على المزارع خلال الموسم الحالي وخلافها .

الإجراءات المتعلقة بالمصروفات خلال الفترة (الموسم): بالنسبة لبنود الصرف التي يكون لها مستندات خارجية (فواتير) مثل الطباعة، تصوير المستندات، شراء مواد مثل الأسمنت أو السيخ، مصروفات الكهرباء، شراء مبيدات، شراء أسبيرات يتم صرفها نقداً من خزينة الجمعية بواسطة السكرتير وأمين المال وبعد إتمام عملية الصرف يقوم سكرتير الجمعية بإصدار إذن صرف بالمبالغ المنصرفة وتفاصيلها ويعنون بذكر اسم الجهة الواردة في إحدى وفواتير الصرف مع إضافة كلمة وآخرون . يصدر هذا المستند من أصل وصورة، الأصل لأمين المال والصورة تحفظ مع السكرتير.

أما بالنسبة لبنود الصرف التي ليست لها فواتير خارجية يتم تكوين لجنة من ثلاثة أشخاص وهم المشرف واثنين من أعضاء مجلس الإدارة شريطة ألا يكون من بينهم الرئيس أو أمين المال أو السكرتير حيث يتم الإنفاق على العمل والتكلفة، ثم يقوم المشرف بإعداد فاتورة بقيمة المصروفات ويتم اعتمادها بواسطة أعضاء اللجنة ويتم

بموجبها صرف المقبل وبعد إتمام عملية الصرف يقوم السكرتير بتحرير إذن الصرف بالمبلغ المنصرف طبقاً للفاتورة أو الفواتير المرفقة .

التسجيل: في نهاية الموسم يقوم السكرتير بتسجيل المصروفات الخاصة بالعام في دفتر الأستاذ في صفحة المصروفات من واقع بيانات صور أذونات الصرف الموجودة معه .

الإجراءات المتعلقة بالإيرادات :

إيرادات الزراعة: بعد انتهاء عملية الحصاد (في نهاية الموسم) وتسوية الحسابات بين المزارعين والجمعية بموجب استمارة الحصر وعند قيام المزارعين بسداد الالتزامات الواجبة عليهم تجاه الجمعية يقوم سكرتير المشروع بإصدار إذن توريد نقدية بإجمالي المبلغ المورد وتفاصيله باسم المزارع الذي قام بالتوريد . يصدر هذا المستند من أصل وصورتين الأصل للسكرتير، صورة للمزارع وصورة لأمين المال .

إيرادات الاستثمار: تقوم الجمعية بإيجار جزء من أراضيها لأشخاص من خارج أعضاء الجمعية حيث يتم توقيع عقد بين الجمعية والمستأجر قبل بداية الموسم ويوضح هذا العقد جملة المبلغ المتفق عليه وطريقة الدفع وعدد الأقساط .

عند قيام المستأجر بسداد الأقساط يقوم السكرتير بإصدار إقرار استلام نقدية باسم الشخص المورد للمبلغ والمبلغ المسدد والقسط أو الأقساط المسددة بموجب هذا الإقرار ويحمل هذا الإقرار اعتماد الجمعية (ختم الجمعية)، وفي نهاية كل شهر يقوم السكرتير بحصر المبالغ الموردة من قبل المستأجرين ويقوم بتحرير إذن توريد نقدية لإيرادات الشهر. يصدر هذا المستند من أصل وصورة، الأصل لأمين المال والصورة تحفظ مع السكرتير.

التسجيل: في نهاية الموسم يقوم السكرتير بتسجيل الإيرادات المتحصلة للعام في الصفحة الخاصة بالإيرادات بدفتر الأستاذ عن طريق تفريغ البيانات الخاصة بهذه الإيرادات والواردة في صور أذونات التوريد .

في نهاية السنة المالية يتم حصر الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالزراعة للتوصل إلى صافي ربح الزراعة للفترة وتتم المقابلة على أساس الإيرادات النقدية المحصلة

والمصروفات المسددة نقدا خلال الفترة مع إجراء الجرد الفعلي للمحزون الإنتاجي في آخر الفترة ومعالجة إهلاك الأصول الثابتة.

من الاستعراض السابق يلاحظ الباحث أن عملية تسجيل الإيرادات والمصروفات تتم في دفاتر تقليدية ولا تستند على نظرية القيد المزدوج في التسجيل ولا يتم إثباتها في حينها ويهتم النظام المتبع بتسجيل المصروفات والإيرادات النقدية ولا يهتم بتسجيل العمليات الآجلة، كما يلاحظ الباحث أن المشروع يميز بين العمليات الإيرادية والرأسمالية عند إجراء المقابلة بين الإيرادات والمصروفات في نهاية الفترة إلا أنه يستخدم الأساس النقدي في قياسهما. عليه يستخلص الباحث أن المشروع لا يتبع الأسس المحاسبية السليمة في معالجة وقياس إيرادات ومصروفات النشاط الزراعي.

شركة شياخة البكري الزراعية: تأسس المشروع في العام 1984م كجمعية تعاونية وتم تحويلها إلى شركة فى العام 1990م، يقع المشروع بمحلية القولد على الضفة الغربية - وتمتد مساحة المشروع على امتداد أربعة قرى هي (رومي البكري، البكري قبلي، النوراب، الخليوى) لنهر النيل وتبلغ المساحة الكلية للمشروع حوالي 20500 فدان، المساحة المستغلة منها 3600 فدان. أهم المحاصيل التي يتم زراعتها بالمشروع القمح والبطاطس والذرة الرفيعة والقصب وتبلغ إجمالي المساحة التي يتم زراعتها بمحصول القمح حوالي 80٪ من المساحة الكلية المستغلة بينما تبلغ المساحة التي يتم زراعتها بمحصول البطاطس حوالي 20٪ من المساحة الكلية بالنسبة للموسم الشتوي، أما بالنسبة للموسم الصيفي فيتم زراعة حوالي 60٪ من المساحة الكلية بمحصولي الذرة الرفيعة والقصب (العلف). يتركز النشاط البستاني في المشروع في الليمون، النخيل، البرتقال، المانجو ويبلغ إجمالي المساحة المستغلة في البستنة في المشروع حوالي 400 فدان، وفيما يلي وصفاً لإجراءات معالجة المصروفات والإيرادات بالشركة (مقابلة مع ماهر حسن، 2014م) :

الإجراءات المتعلقة بالمصروفات: يتم الصرف بموجب تصديق من المدير للمحاسب ويكون المبلغ المصدق حسب الفواتير المرفقة وبعد إتمام عملية الصرف يقوم المحاسب باستخراج إذن الصرف ويرفق مع الفواتير الأصلية وتحفظ مع المحاسب.

في حالة وجود أعمال خاصة بنظافة الترع أو بعض الصيانة الصغيرة تقوم لجنة مكونة من رئيس العمال واثنين من أعضاء مجلس الإدارة بالاتفاق مع عمالة مؤقتة بمبلغ معين يتم تحديده في فاتورة داخلية يتم استخراجها من قبل اللجنة ويتم طلب المبلغ من مدير المشروع الذي يقوم بتصديق المبلغ للمحاسب ويتم بموجبه صرف المبلغ ويستخرج إذن الصرف من قبل المحاسب ويرفق مع هذه الفاتورة .

التسجيل: يتم تسجيل المصروفات في دفتر اليومية من واقع بيانات إذن الصرف، وفى نهاية كل شهر يقوم المحاسب بتجميع المبلغ الإجمالي لبنود الصرف المختلفة ويقوم برصد المبلغ الإجمالي في الصفحة المخصصة للمصروفات حسب بنودها بالدفتر الشهري.

عملية التحصيل (الإيرادات): تتمثل إيرادات الشركة في إيرادات أجرة مياه الري، إيرادات الآلات الزراعية (التركتور، الزراعة)، إيرادات بيع المحاصيل .

بالنسبة لإيرادات أجرة المياه وإيرادات الآلات الزراعية عند قيام المزارعين بسداد أي مبلغ نقدي يقوم المحاسب بإصدار إيصال توريد نقدي من أصل وصورة . الأصل يسلم للمزارع وصورة تحفظ مع المحاسب .

التسجيل: يقوم المحاسب بتسجيل الإيرادات المحصلة من واقع بيانات إيصال التوريد بدفتر اليومية، وفى نهاية كل شهر يقوم المحاسب بتجميع المبلغ الإجمالي لبنود الإيرادات المختلفة ويقوم برصد المبلغ الإجمالي في الصفحة المخصصة للإيرادات حسب بنودها بالدفتر الشهري .

أما بالنسبة لإيرادات بيع المحاصيل فيتم البيع بين المشترى وإدارة المشروع ممثلة في مدير المشروع والمحاسب بموجب مكاتبة موقعة بين الطرفين ويتم بموجب هذه المكاتبة تسليم المحصول المباع للمشترى ويسلم المستند للمحاسب ليقوم بموجبه تسجيل المبلغ المحصل من المشترى في دفتر اليومية كإيراد.

الدفاتر المستخدمة في التسجيل:

أ) دفتر اليومية : هذا الدفتر يستخدم لتسجيل المبالغ النقدية المحصلة وكذلك المبالغ النقدية التي يتم صرفها يومياً ويمسك بواسطة المحاسب ويتم التسجيل في هذا الدفتر من صور إيصال التوريد النقدي وكذلك فواتير الصرف المختلفة وتشتمل الصفحة على البيانات التالية: التاريخ، البيان ويوضح وصفاً مختصراً للعملية التي تمت، مدين، دائن .

يتم التسجيل في هذا الدفتر بناءً على العملية التي تمت، فإذا كانت العملية خاصة بتحصيل مبلغ نقدي يتم إدراج المبلغ في عمود (مدين)، أما إذا كانت العملية خاصة بسداد نقدي فيتم إدراج المبلغ في عمود (دائن) . في نهاية اليوم يتم استخراج الرصيد ويمثل رصيد النقدية .

ب) الدفتر الشهري : يستخدم هذا الدفتر لحصر الإيرادات الشهرية والمصروفات الشهرية، حيث تخصص فيه صفحة أو صفحات للمصروفات الشهرية وتشتمل صفحة المصروفات على البيانات التالية (البيان وتدرج تحته بنود المصروفات المختلفة مثل المرتبات، الجازولين، الزيوت، مصنعيات، اسبيرات، صيانات، ترحيل، كهرباء، سداد مديونيات)، المبلغ ويوضح الرقم الشهري للبند المعين . أما صفحة الإيرادات فتشتمل على البيانات التالية (رقم المستند، التاريخ، البيان ويوضح نوع الإيرادات المحصلة مثل إيرادات أجرة الري، إيرادات التركتور، إيرادات الزَراعة، إيرادات قمح، جملة المبلغ المحصل) .

في نهاية السنة المالية يتم إعداد الميزانية العمومية عن طريق حصر إجمالي المصروفات النقدية وإجمالي الإيرادات النقدية من واقع الدفتر الشهري وتتم المقابلة بينهما حيث يمثل الفرق بينهما صافي الفائض أو العجز النقدي مع إهمال تأثير المعاملات الآجلة والعمليات غير النقدية مثل المخزون والإهلاك.

من الملاحظ من الميزانية أنه يتم تصنيف جميع المعاملات والعمليات التي تمت بالشركة خلال الفترة إلى فرعين الفرع الأول ويمثل كافة المصروفات (المدفوعات) النقدية التي تمت خلال الفترة والفرع الثاني ويمثل كافة الإيرادات (المقبوضات)

النقدية التي حدثت خلال الفترة ويمثل رصيد الميزانية صافى الفائض أو العجز النقدي للفترة .

مما سبق يتضح للباحث أن عملية التسجيل في الدفاتر المستخدمة تتم بطريقة تقليدية ولا تستند على نظرية القيد المزدوج في التسجيل، كما أن النظام المتبع يهتم بتسجيل العمليات النقدية التى تتم عبر خزينة الشركة (المقبوضات والمدفوعات) ويركز عليها بشكل أساس حيث يتم تصنيفها بأنها إما إيرادات (كل المتحصلات النقدية) أو مصروفات (كل المدفوعات النقدية) دون التمييز بين العمليات الايرادية والرأسمالية ولا يهتم النظام بتسجيل العمليات الآجلة وكذلك يهمل العمليات التى تتم عبر حساب الشركة بالبنك. على الرغم من أن التسجيل يتم في دفترين وهما دفتر اليومية والدفتر الشهري إلا أن الدفترين بمثابة دفتر واحد حيث نجد أن الدفتر الشهري هو ملخص إجمالي يتم رصده شهرياً من واقع بيانات دفتر اليومية . أيضاً من الملاحظ من الميزانية التي يتم إعدادها في نهاية الفترة أنه يتم تصنيف جميع المعاملات والعمليات التي تمت بالشركة خلال الفترة إلى فرعين الفرع الأول ويمثل كافة المصروفات (المدفوعات) النقدية التي تمت خلال الفترة والفرع الثاني ويمثل كافة الإيرادات (المقبوضات) النقدية التي حدثت خلال الفترة ويمثل رصيد الميزانية صافى الفائض أو العجز النقدي للفترة، عليه يستخلص الباحث أن المعالجات المحاسبية المتعلقة بإثبات وقياس المصروفات والإيرادات بالشركة لا تستند الى أسس علمية سليمة (أسس المحاسبة الزراعية)

6/ اختبار فرضية الدراسة: لغرض اختبار فرضية الدراسة يقوم الباحث بتلخيص نتائج الدراسة التحليلية للإجراءات المحاسبية المتبعة في معالجة مصروفات وإيرادات النشاط في مشاريع العينة وذلك عن طريق تحليل الفرضية إلى عبارات فرعية ثم الإجابة عليها بالإثبات أو النفي (الإجابة بنعم أو لا) بالاعتماد على النتائج التي توصل إليها الباحث من الدراسة التحليلية كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول رقم (1) ملخص نتائج الدراسة التحليلية المرتبطة باختبار فرضية الدراسة

العبارة	جمعية الكروات	جمعية دبتود	شركة شياخة البكري	مشروع البرقيق
يتم تسجيل المصروفات والإيرادات من واقع المستندات بشكل يومي بالدفاتر المختصة .	لا	لا	لا	نعم
يتم تصنيف العمليات المالية حسب طبيعتها (إيرادية، رأسمالية) عند تسجيلها في الدفاتر	لا	لا	لا	لا
يتم قياس وتسجيل الإيرادات عند تحققها (عند تقديم الخدمة)	لا	لا	لا	لا
يتم الفصل بين (المصروفات والإيرادات) النقدية والآجلة عند تسجيلها وتبويبها بالدفاتر	لا	لا	لا	لا
يتبع المشروع طريقة القيد المزدوج في إثبات المصروفات والإيرادات	لا	لا	لا	نعم
يتم قياس مصروفات وإيرادات الفترة باستخدام أساس الاستحقاق	لا	لا	لا	لا
تتم المقابلة بين مصروفات وإيرادات الفترة بعد عمل التسويات اللازمة ومعالجة البنود غير النقدية مثل المخزون والإهلاك	لا	لا	لا	لا

المصدر: إعداد الباحث، نتائج الدراسة التحليلية، 2014م .

من الجدول رقم (1) يلاحظ الباحث أن عدد ثلاثة مشاريع أي ما يعادل 75٪ من مشاريع عينة الدراسة لا يتم فيها تسجيل المصروفات والإيرادات من واقع المستندات بشكل يومي بالدفاتر المختصة، وأن عدد ثلاثة مشاريع أي ما يعادل 75٪ من مشاريع عينة الدراسة لا تتبع طريقة القيد المزدوج في إثبات المصروفات والإيرادات، وأن عدد

أربعة مشاريع أي ما يعادل 100٪ من مشاريع عينة الدراسة لا يتم فيها تصنيف العمليات المالية حسب طبيعتها (ايرادية، رأسمالية) عند تسجيلها في الدفاتر، وأن عدد أربعة مشاريع أي ما يعادل 100٪ من مشاريع عينة الدراسة لا يتم فيها قياس الإيرادات وتسجيلها عند تحققها، وأن عدد أربعة مشاريع أي ما يعادل 100٪ من مشاريع عينة الدراسة لا يتم الفصل فيها بين (المصروفات والإيرادات) النقدية والآجلة عند التسجيل والتبويب بالدفاتر، وأن عدد أربعة مشاريع أي ما يعادل 100٪ من مشاريع عينة الدراسة لا يتم فيها قياس مصروفات وإيرادات الفترة باستخدام أساس الاستحقاق، وأن عدد أربعة مشاريع أي ما يعادل 100٪ من مشاريع عينة الدراسة لا يتم فيها المقابلة بين مصروفات وإيرادات الفترة بعد عمل التسويات اللازمة ومعالجة البنود غير النقدية مثل المخزون والإهلاك.

مما سبق يتضح للباحث أن كافة الأسس والإجراءات المحاسبية الخاصة بمعالجة مصروفات وإيرادات النشاط لا يتم إتباعها في كافة مشاريع العينة باستثناء عمليتي التسجيل وطريقة القيد والتي تتم بطريقة صحيحة فى مشروع واحد فقط من مشاريع العينة وهذا يدل على صحة فرضية الدراسة وهى أن المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية لا تتبع الأسس والإجراءات المحاسبية السليمة في معالجة مصروفات وإيرادات النشاط الزراعي.

ثالثاً: الخاتمة

النتائج:

بعد استعراض الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1) أظهرت نتائج الدراسة بأن الإيرادات والمصروفات فى المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية لا يتم تسجيلها من واقع المستندات بشكل يومي بالدفاتر المختصة .
2) أبانت نتائج الدراسة بأن العمليات المالية للمشاريع الزراعية بالولاية الشمالية لا يتم تصنيفها حسب طبيعتها (إيرادية، رأسمالية) عند تسجيلها في الدفاتر .

3) أكدت نتائج الدراسة بأن المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية لا تقوم بقياس وتسجيل الإيرادات عند تحققها (عند تقديم الخدمة).

4) كشفت نتائج الدراسة عدم الفصل بين (المصروفات والإيرادات) النقدية والآجلة عند تسجيلها وتبويبها بالدفاتر للمشاريع الزراعية بالولاية الشمالية .

5) أوضحت نتائج الدراسة بأن المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية لا تتبع طريقة القيد المزدوج في إثبات العمليات المالية المختلفة.

6) أوضحت نتائج الدراسة أن المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية لا تستخدم أساس الاستحقاق في قياس مصروفات وإيرادات الفترة المحاسبية.

7) كشفت نتائج الدراسة أن المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية لا تقوم بعمل التسويات اللازمة ومعالجة البنود غير النقدية مثل المخزون والإهلاك عند إجراء المقابلة بين المصروفات والإيرادات في نهاية الفترة .

8) أوضحت نتائج الدراسة عدم إلمام مسئولي الحسابات بالمشاريع الزراعية في الولاية الشمالية بالأسس والمبادئ المحاسبية الخاصة بقياس وتصنيف وتسجيل المصروفات والإيرادات.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يقدم الباحث التوصيات التالية :

1) زيادة الاهتمام بالجانب المحاسبي في المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية عن طريق تعيين الكوادر المحاسبية المؤهلة والعمل على تدريبهم لإكسابهم المهارات اللازمة وبما يضمن سلامة وكفاءة تنفيذ العمل المحاسبي فيها.

2) العمل على نشر وزيادة الوعي المحاسبي بين إدارات وأعضاء ومزارعي المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية .

3) الاهتمام بتدريب الكادر المحاسبي بالمشاريع الزراعية بالولاية من خلال إقامة الورش والدورات التدريبية والمؤتمرات لتعريفهم بالأسس والقواعد المحاسبية

الخاصة بمعالجة العمليات المالية المختلفة وبصفة خاصة عناصر المصروفات والإيرادات وكيفية تنظيم ومسك الدفاتر .

4) ضرورة الالتزام بالأسس والمبادئ المحاسبية عند قياس وتصنيف وتسجيل العمليات المالية بالدفاتر المحاسبية للمشاريع الزراعية بالولاية الشمالية .

5) الاستعانة بالجهات أو الأشخاص ممن تتوفر لديهم المعرفة والخبرة لإعداد حسابات النتيجة والميزانية العمومية للمشاريع الزراعية بالولاية الشمالية .

قائمة المراجع والمصادر:

1) جلال الملاح، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1991م.

2) حسن زكى، محاسبة التكاليف الزراعية - الأصول العلمية والعملية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997م.

3) عصام عبد المطلب عثمان، تقويم وتطوير النظام المحاسبي في المشاريع الزراعية "بالتطبيق على عينة من المشاريع الزراعية بالولاية الشمالية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دنقلا، 2014.

4) صادق الحسنى، دراسة معاصرة في المحاسبة الزراعية، د.ن، الإمارات، 1988م.

5) محمد عباس المصري، دراسة تكاليف الإنتاج الزراعي في مشروع تنمية جنوب الوادي - توشكي - باستخدام نظم الخبرة، المجلة العلمية لكلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، العدد 29، 2004م .

6) محمود جلال، د.إيهاب نظمى، محاسبة التكاليف الزراعية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010م.

7) منير سعيد عبد الله، نظم قياس التكاليف في المؤسسات الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2007م .

8) مقابلة مع البخاري الشيخ البخاري، سكرتير جمعية الكروات الزراعية، مايو2014م.

9) مقابلة مع ماهر حسن، محاسب شركة شياخة البكري الزراعية، مايو2014م.

10) مقابلة مع عوض صالح صالح، سكرتير مشروع دبتود الزراعي، مايو2014م.

11)مقابلة مع م.النعيم بريمة،مدير مشروع البرقيق الزراعي، مايو2014م.

12) مقابلة مع طارق محمد فضل إدريس، المدير المالي لمشروع البرقيق الزراعي، أغسطس 2014م.

13/ Argiles,j.n.and Slof,j.,‘‘ New Oppertunities For farm Accounting’’ ,Eurpean Accounting review,vol.10No.2,july 2001.

أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية العاملة في محافظة البلقاء)

الدكتور/ خالد محمد الحياصات

آستاذ مساعد في إدارة الموارد البشرية، جامعة ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

وليد محمد كايد الحياصات

طالب دكتوراه

Abstract

This study aimed to identify the impact of human resource management practices and of human resource planning, attracting human resources, recruitment and selection, training, development, and performance appraisal in the application of comprehensive quality in the Jordanian commercial banks surveyed, has been designed aquestionaire to collect data, where responded to (150) of individual workers surveyed in the Jordanian commercial banks, it has been using the Statistical Package for social Sciences (SPSS) to analyze the study data and test hypotheses.

The study found that there is the impact of a statistically significant practices of human resources management in the application of comprehensive quality in the Jordanian commercial banks surveyed as the independent variables together explain percentage (.519) of the dependent variable is addition to that the value of (F) calculating amount to (22.36), a greater than the value of (F) tabular the (2:43) at the significance level of (0.05), and that the level of human resource management

practices in commercial banks, according to (planning 3.77, recruiting 3.97, selection and appointment 3.98, training and development 3.94) was high , according to the (performance appraisal 3.54), in addition to the level of total quality management in commercial banks had reached 3.82

The study recommended that commercial banks, should keep on planning its human rejeui planning and human resources, and the use of different types of polarization, with reliance on clear foundations in the selection and appointment of staff and the allocation of adequate financial budget to train and develop the skills of workers to that addition need for departments to develop performance evaluation constantly aslo should execute periodic evaluation of its staff, and give them feedback about their performance.

Keywords: Human Resource, Management Practices, Total Qaulity Management, and Banking.

مستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية والمتمثلة في (تخطيط الموارد البشرية، استقطاب الموارد البشرية، الاختيار والتعيين، التدريب والتطوير، وتقييم الأداء) في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة، وقد تم تصميم استبيان لجمع البيانات، حيث استجاب (150) فرداً من العاملين في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة، وتم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة حيث أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته (0.519) من المتغير التابع إضافة إلى أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (22.36) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (2.43) عند مستوى الدلالة البالغة (0.05)، وأن مستوى ممارسات إدارة الموارد البشرية في البنوك

التجارية وفقاً لمجالات (التخطيط بلغ3.77، الاستقطاب بلغ 3.97، الاختيار والتعيين بلغ 3.98 ، والتدريب والتطوير بلغ 3.94) كان مرتفعاً، في حين أنه وفقاً لمجال (تقييم الأداء بلغ 3.54) كان متوسطاً، إضافة إلى أن مستوى استخدام إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية كان مرتفعاًحيث بلغ 3.82

وقد أوصت الدراسة بأن تستمر البنوك التجارية بالتخطيط لمواردها البشرية، واستخدام الأنواع المختلفة لاستقطابها، مع الاعتماد على أسس واضحة في اختيار وتعيين العاملين وتخصيص موازنة مالية كافية لتدريب وتطوير مهارات العاملين لديها، إضافة لضرورة قيام إداراتها بتطوير نماذج تقييم الأداء باستمرار وعمل تقييم دوري لموظفيها، وإعطائهم التغذية الراجعة حول مستوى أدائهم.

الكلمات الدالة: إدارة الموارد البشرية، إدارة الجودة الشاملة، البنوك.

المقدمة: تواجه منظمات الأعمال اليوم تحديات كبيرة فرضت نفسها على بيئة العمل الداخلية والخارجية، بحيث أن المنظمات لا تستطيع أن تعمل دون معرفة نواحي القوة والضعف في بيئتها الداخلية، وكذلك معرفة الفرص والتهديدات لبيئتها الخارجية، وتعتبر إدارة الموارد البشرية من أكثر الإدارات تفاعلاً مع بيئتها الداخلية والخارجية، حيث أن العنصر البشري هو الأساس في بناء المنظمات وتطويرها، وعليه يعتمد نجاحها أو فشلها (الحياصات، 2005). وعليه فإن المورد البشري يعتبر من أهم العناصر التي تمتلكها المنظمة، وما لم يكن في المنظمة المورد الفعال من الموارد البشرية فإنها تفتقر إلى الكفاءة والأداء المتميز (أبو الرب، 2009). وتعتبر الموارد البشرية أهم عناصر العمل والإنتاج لأنها تقوم بعملية الإبداع والإبتكار وهي التي تصمم المنتج وتشرف على تصنيعه ورقابة جودته، وهي التي تسوقه وتستثمر رأس المال، وبدون موارد بشرية فعالة لا يمكن لأي منظمة من تحقيق أهدافها (عقيلي، 2009). ويطلق عليها العديد من المفكرين الإداريين إدارة الموارد البشرية والتي تشمل مجموعة من النشاطات والممارسات التي من شأنها أن تحسن الأداء وتعزز جدارات ومهارات ومعارف الموارد

البشرية لتحقيق أهدافها (Heneman, Herbert G.& Milanowski, Anthony, 2011). وقد حدد Bernardin (2007) ممارسات إدارة الموارد البشرية بتخطيط الموارد البشرية، تحليل الوظائف، التوظيف، التدريب، التطوير، التعويضات، المنافع، وتقييم الأداء.

ومما زاد من أهمية الموارد البشرية ظهور منهجية إدارة الجودة الشاملة والتي تؤكد على أن بقاء المنظمة وإستمرارها يعتمدان على رضا المستهلك الذي يجعل حصة المنظمة أكبر ويزيد من أرباحها ويضمن لها الاستمرار والبقاء (عقيلي، 2009). وتتضمن الجودة الشاملة مجموعة من الفلسفات الفكرية المتكاملة والأدوات الإحصائية والعمليات الإدارية المستخدمة لتحقيق الأهداف، ورفع مستوى رضا العميل والموظف على حد سواء، وذلك من خلال التحسين المستمر للمنظمة وبمشاركة فعَّالة من الجميع من أجل منفعة المنظمة والتطوير الذاتي لموظفيها، وبالتالي تحسين نوعية الحياة في المجتمع، ويشير (جابلونسكي، 1993) إلى أن مفهوم إدارة الجودة الشاملة كغيره من المفاهيم الإدارية التي تتباين بشأنه المفاهيم والأفكار وفقاً لزاوية النظر من قبل هذا الباحث أو ذاك، إلا أن هذا التباين الشكلي في المفاهيم يكاد يكون متماثلاً في المضامين الهادفة إذ أنه يتمحور حول الهدف الذي تسعى لتحقيقه المنظمة، والذي يتمثل بالمستهلك من خلال تفاعل كافة الأطراف الفاعلة فيها (جودة، 2004).

وتواجه البنوك الأردنية كغيرها من المنظمات الأخرى تحديات كبيرة في عصر العولمة، وخاصة في مجال ممارسات إدارة مواردها البشرية، ولذلك فإن هذه البنوك تحتاج إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة إستناداً إلى ممارسات مواردها البشرية بما يتناسب ومستجدات العمل، من أجل تحقيق رضا الزبون والتحسين المستمر في خدماتها والسرعة في تقديم هذه الخدمات.

أهمية الدراسة: تمثلت أهمية الدراسة بما يلي:

1- الأهمية النظرية والمتمثلة بالربط ما بين الأفكار النظرية للدراسات المتخصصة بممارسات إدارة الموارد البشرية مع الواقع التطبيقي والممارسة

العملية لمجالات الدراسة لمعرفة وتحليل مدى الفجوة القائمة ما بين النظرية والتطبيق وتقديم التوصيات المناسبة.

2- الأهمية العملية تتمثل في أن النتائج والتوصيات ستساعد متخذي القرار في البنوك التجارية الأردنية المتعلقة في مجالي ممارسات إدارة الموارد البشرية وتطبيق إدارة الجودة الشاملة.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى:

1- التعرف إلى أثر تخطيط، استقطاب، اختيار وتعيين، تدريب وتطوير وتقييم أداء الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية العاملة بمحافظة البلقاء.

2- التوصل إلى نتائج والخروج بتوصيات وحلول عملية للبنوك التجارية الأردنية حول ممارسات الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

مشكلة الدراسة: تعد ممارسات إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية العنصر الأهم مقارنة بالموارد الأخرى، وبما أن غالبية هذه البنوك تتضمن رؤيتها تقديم خدمات بنكية متميزة وعلى مدار الساعة، وإيصال كافة خدماتها بكفاءة وفاعلية، وبجودة عالية، جاءت هذه الدراسة لبيان "أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة" لما لهذا الموضوع من أثر كبير في ضمان نجاح هذه البنوك واستمرارها في سوق العمل الأردني المتسم بالتعقيد والتنافسية العالية. وعليه فإن عناصر مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما واقع ممارسات إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة؟

2- ما مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة؟

3- ما أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة؟

فرضيات الدراسة: استناداً إلى أنموذج الدراسة فقد قام الباحثان بصياغة الفرضية العدمية التالية:

الفرضية الرئيسة:

Ho1: لا يوجد أثر ذي دلاله إحصائية لممارسات إدارة الموارد البشرية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى (Ho11): لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتخطيط الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة.

الفرضية الفرعية الثانية (Ho12): لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستقطاب الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة.

الفرضية الفرعية الثالثة (Ho13): لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإختيار وتعيين الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة.

الفرضية الفرعية الرابعة (Ho14): لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتدريب و تطوير الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة.

الفرضية الفرعية الخامسة (Ho15): لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتقييم أداء الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة.

أنموذج الدراسة: على ضوء الدارسة المحددة ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدارسة، وأهمها ما يلي:

(Dessler, 2005), (Osman, 2011), (triguero, 2012) , (Scheible & Bastos, 2013) (فوطة والقطب، 2013)، (الصرايرة والغريب، 2010)، (النحوي، 2013)، (جودة، 2010).

تم تصميم الأنموذج النظري التالي للدراسة، والذي يوضح متغيرات الدراسة والعلاقة المفترضة بينهما كما في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) إنموذج الدراسة

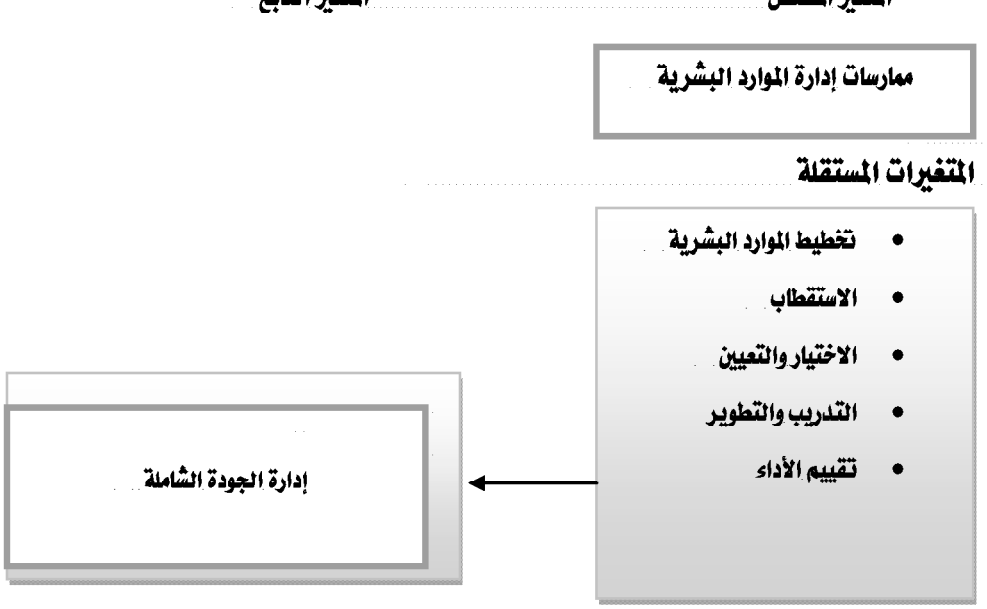

المصدر: إعداد الباحثين إستناداً إلى الأدبيات والدراسات السابقة.

منهج الدراسة: لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي (الوصفي التحليلي) في إجراء هذه الدراسة، وذلك للتعرف على أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، من خلال إستعراض الأدبيات النظرية السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الميداني من خلال تصميم إستبانة خاصة عن موضوع الدراسة لممارساتها لجمع البيانات والمعلومات ومن ثم تحليلها، للوصول إلى نتائج مقبولة من خلال الإجابة عن أسئلة الإستبانة، واختبار فرضياتها، وتقديم التوصيات في ظل هذه النتائج.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في البنوك التجارية الأردنية العاملة في محافظة البلقاء والبالغ عددها(8) بنوك، حيث بلغ عدد أفرعها في المحافظة (34) فرعاً، ويوضح الجدول رقم (1) مجتمع الدراسة:

الجدول رقم (1): البنوك التجارية الأردنية في محافظة البلقاء وفروعها

اسم البنك	الفرع	عدد العاملين
الإسكان	السلط	14
	بوابة السلط	7
	الفحيص	9
	الشونة الجنوبية	8
	الكرامة	3
	دير علا	8
	الكريمة	4
	البقعة	9
القاهرة عمان	السلط	15
	السرو	12
	الفحيص	8
	الشونة الجنوبية	3
	معدي	9
	البقعة	7
	جامعة فيلادلفيا	5
العربي	السلط	12
	الفحيص	6
	الشونة الجنوبية	4
	دير علا	4
	البقعة	6
الأهلي	السلط	7
	بوابة السلط	6

	جامعة البلقاء التطبيقية	4
	الفحيص	4
	دير علا	7
الأردني الكويتي	السلط	6
	جامعة عمان الأهلية	6
	البتمة	9
الأردن التجاري	السلط	5
	الفحيص	7
	معدي	6
الأردن	السلط	9
	الفحيص	8
المؤسسة العربية المصرفية	السلط	6
المجموع		245

المصدر: بيانات شؤون الموظفين لدى البنوك التجارية الأردنية في محافظة البلقاء 2014.

عينة الدراسة: قام الباحثان باستخدام عينة عشوائية بسيطة لاختيار عينة الدراسة، وبما أن مجتمع الدراسة يتكون من (245) مفردة، تم أخذ عينة منه بمقدار (162) مفردة، وبنسبة (66٪) من مجتمع الدراسة، (Sekran, 2008). وقد تم توزيع (162) إستبانة على مجتمع الدراسة، حيث تم استرجاع (157) إستبانه، وبنسبة (96.91٪)، واستبعدت (7) إستبانات لعدم صلاحيتها للتحليل وبذلك أصبح عدد الإستبانات الصالحة للتحليل (150) إستبانة وبنسبة (92.59٪).

ويوضح الجدول رقم (2) وصف خصائص عينة الدراسة كالآتي:

الجدول رقم (2): خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	69	٪46
	أنثى	81	٪54
	المجموع	150	٪100
العمر	20 سنة وأقل	7	٪5
	أكبر من 20 سنة وأقل من 30 سنة	78	٪52
	أكبر من 30 سنة وأقل من 45 سنة	56	٪37
	45 وأكثر	9	٪6

	المجموع	150	٪100
المؤهل العلمي	أقل من توجيهي	9	٪6
	توجيهي	3	٪2
	دبلوم متوسط	6	٪4
	بكالوريوس	114	٪76
	دراسات عليا	18	٪12
	المجموع	150	٪100
المستوى الوظيفي	مدير	28	٪19
	رئيس قسم	39	٪26
	موظف	83	٪55
	المجموع	150	٪100

المصدر: بيانات شؤون الموظفين لدى البنوك التجارية الأردنية في محافظة البلقاء **2014**.

يشير الجدول رقم (2) أن نسبة الإناث قد بلغت (54٪) من مجموع المبحوثين، وربما يدل ذلك على أن نسبة تولي الإناث للمناصب الإدارية في البنوك التجارية المبحوثة أكثر بقليل من نسبة الذكور وقد يعود السبب إلى تشجيع إدارات البنوك التجارية الإناث للعمل لديه.

أما متغير العمر فقد شكلت الفئة العمرية (أكبر من 20 – وأقل من30 سنة) والفئة العمرية (من 30 – وأقل من 45 سنة) غالبية المبحوثين، حيث بلغت النسبة (89٪). ويتضح من الجدول السابق أنّ غالبية المبحوثين ممّن يحملون الشهادة الجامعيّة الأولى كحدّ أدنى حيث بلغت النسبة (76٪)، وكان المستوى الإداري لحوالي (55٪) من المبحوثين من الإدارة الدنيا.

ولعل لخصائص عينة الدراسة علاقة بتصورات المبحوثين حول متغيرات الدراسة، وبما أنه ليس من أهداف هذه الدراسة قياس هذه العلاقة، فربما يكون هذا الموضوع مجالاً للبحث في دراسات مستقبلية.

مصادر الحصول على البيانات: إعتمدت الدراسة على مصدرين في جمع البيانات هما:

أ .المصادر الثانوية: وهي المعلومات المتوفرة في المكتبات، وقواعد البيانات الإلكترونية من الكتب، والدوريات العلمية العربية، والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة، والرسائل العلمية السابقة ذات العلاقة بالدراسة، كما تم الإستعانة بالإنترنت للحصول على أحدث الأبحاث العالمية حول الموضوع مدار البحث.

ب.المصادر الأولية: تتمثل أداة الدراسة في إستبانه، تم تطويرها لتناسب طبيعة الدراسة وعنوانها، وقد تم بلورة مدلولاتها من خلال استقراء الأبعاد العلمية المتضمنة في المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إعتماداً على ما تم طرحه نظرياً في أدبيات كل من ممارسات إدارة الموارد البشرية وإدارة الجودة الشاملة، بالإضافة إلى الاستفادة من الأدوات المستخدمة في جمع البيانات في الدراسات السابقة.

وقد تم قياس المتغيرات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي المبين في الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3): مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في أداة الدراسة

موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الباحثان، 2014م

وتم إدخال البيانات إلى الحاسوب، وتحليلها حسب برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للدراسة الحالية، كما تم تصنيف أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة إلى: مرتفع، متوسط، ومنخفض، وكانت المستويات الثلاثة على النحو التالي:

الحد الأعلى للمقياس- الحد الأدنى للمقياس تقسيم عدد الفئات = 5- 1 تقسيم 3= 1.33 طول الفئة وكانت الفئات كالتالي:

- من 1 - 2.33 يكون المستوى منخفضاً.
- من 2.34 - 3.67 يكون المستوى متوسطاً.
- من 3.68 - 5 يكون المستوى مرتفعاً.

متغيرات الدراسة: تكونت الدراسة من المتغيرات الآتية:

1. المتغيرات المستقلة: ممارسات إدارة الموارد البشرية، وتتكون من المجالات الآتية:

تخطيط الموارد البشرية، الاستقطاب، الاختيار والتعيين، التدريب والتطوير، تقييم الأداء.

2. المتغير التابع: تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

اختبار صدق الأداة: تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الإختصاص، وذلك لإبداء الرأي في كل مجال من المجالات التي وضعت الأداه لقياسها، وإبداء الرأي في فقرات كل مجال، من حيث ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة، ووضوحها، وسلامة الصياغة اللغوية.

اختبار ثبات الأداة: للتأكد من ثبات الأداة تم استخدام معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ الفا)، وقد جاءت قيمة معامل الاتساق الداخلي لمجالات إدارة الموارد البشرية (0.85)، والتي تعكس تقييم أفراد عينة الدراسة لممارسات إدارة الموارد البشرية لدى قطاع البنوك التجارية في الأردن. وهي قيمة مناسبة في البحوث والدراسات الإنسانية والجدول رقم (4) يوضح ذلك:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار كرونباخ الفا للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة الفا كرونباخ
1	تخطيط الموارد البشرية	8	0.84
2	الإستقطاب	6	0.79
3	الاختيار والتعيين	7	0.79
4	التدريب والتطوير	8	0.80
5	تقييم الأداء	7	0.82
الكلي			0.85

المصدر: إعداد الباحثين، 2014م

يبين الجدول رقم (4) أن مجالات الدراسة تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت للأداة ككل (0.85)، حيث تعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض التحليل لمثل هذه الدراسة وتشير إلى قيم ثبات مناسبة.

وللتأكد أيضاً من الثبات تم استخدام معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ الفا)، وقد جاءت قيمة معامل الاتساق الداخلي لمجال إدارة الجودة الشاملة (0.86)، والتي تعكس تقييم أفراد عينة الدراسة لجودة الخدمة المقدمة من قبل البنوك التجارية في المحافظة، وهي قيمة مناسبة في البحوث والدراسات.

اختبار معامل تضخم التباين (VIF): وتم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factor) واختبار التباين المسموح به (Tolerance) للمتغيرات المستقلة، حيث أشارت النتائج إلى أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة تقل عن (10). وأن قيم اختبار التباين المسموح به (Tolerance) أعلى من (0.05)، ويُعدّ هذا مؤشراً على عدم وجود إرتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity). ولذلك نستطيع اختبار فرضيات الدراسة، والجدول رقم (5) يبين نتائج هذه الاختبارات.

الجدول (5) نتائج اختبار تضخم التباين

المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance
تخطيط الموارد البشرية	2.403	0.416
الإستقطاب	2.246	0.445
الاختيار والتعيين	3.519	0.313
التدريب والتطوير	2.29	0.204
تقيم الأداء	2.34	0.208
إدارة الجودة الشاملة	2.46	0.218

المصدر: إعداد الباحثين، 2014م

اختبار التوزيع الطبيعي: إن من شروط التحليل الإحصائي أن تكون البيانات مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته للتوزيع الطبيعي وهو ما يعرف بشرط الاعتدالية، ويقاس شرط الاعتدالية في برنامج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار (k-s kolmogorov –Smirnov والذي يبين أن العينة مسحوبة من مجتمع يتبع إلى التوزيع الطبيعي، فيكون شكل الفرض فيها:

الفرض العدمي H0 : البيانات مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل H1: البيانات مسحوبة من مجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

حيث كانت النتائج كما في الجدول رقم (6):

الجدول رقم (6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

إحصائي الإختبار	درجة الحرية	الإحتمال(Sig.P.VSLUE)
0.156	15	0.200

المصدر: إعداد الباحثين، 2014م

يتضح من الجدول أعلاه أن نتائج اختبار التوزيع الطبيعي هي بإحتمالية (0.200) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمى القائل بأن بيانات العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: استخدم الباحثان برنامج (SPSS) في التحليل الإحصائي، واتبع من خلاله الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقاييس الإحصاء الوصفي: (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة باستخدام النسب المئوية والتكرارات، واستخدم كذلك لتحليل إجابات المبحوثين عن الفقرات الواردة في إستبانة الدراسة بناءً على المتوسطات الحسابية، واانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاور وأبعاد الدراسة.

2- معامل ثبات أداة الدراسة: (Cronbach Alpha) لإختبار ثبات أداة الدراسة.

3- تحليل الانحدار المتعدد: (Multiple Linear Regression)، وذلك لاختبار الفرضية الرئيسة.

4- تحليل الانحدار البسيط: (Simple Linear Regression))، وذلك لاختبار الفرضيات الفرعية.

5- اختبار (VIF) وذلك لاختبار عدم تداخل المتغيرات المستقلة للدراسة، واختبار قوة الأنموذج.

6- اختبار kolmogorov –Smirnov والذي يستخدم لاختبار توزع البيانات طبيعياً.

حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية : البنوك التجارية في محافظة البلقاء/ المملكة الأردنية الهاشمية.

2- الحدود الزمانية: 2014/2013.

3- الحدود المنهجية: تقتصر دقة النتائج التي تم التوصل إليها على درجة موضوعية ودقة إستجابة المبحوثين للأسئلة الواردة في أداة جمع البيانات، ودقة الأرقام والبيانات الكمية التي تم تقديمها لغايات عمل الدراسة الإحصائية.

تنظيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى التالي:

1/ الأساس النظري ومراجعة أدبيات الدراسة.

2/ اختبار الفرضيات.

3/ النتائج والتوصيات.

أولاً: الأساس النظري ومراجعة أدبيات الدراسة.

مفهوم إدارة الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية أهم عناصر العمل والإنتاج لأنها تقوم بعملية الإبداع والابتكار وهي التي تصمم المنتج وتشرف على تصنيعة ورقابة جودته، وهي التي تسوقه وتستثمر رأس المال، وبدون موارد بشرية فعالة لا يمكن لأي منظمة من تحقيق أهدافها (عقيلي، 2009). ويقصد بالموارد البشرية (Human Resources) بأنهم جميع الأفراد الذين يعيشون في بلد ما، أي ما يعبِّر عنه إحصائياً بعدد السكان في ذلك البلد، وتضم الموارد البشرية ثلاثة قطاعات بشرية هي: قطاع العاملين، والعاطلين، والخارجين عن هذين القطاعين وهم الخارجون عن قوة العمل (زويلف، 1998). وعليه فإن المورد البشري يعتبر من أهم العناصر التي تمتلكها المنظمة، وما لم يكن في المنظمة المورد الفعال من الموارد البشرية فإنها تفتقر إلى الكفاءة والأداء المتميز (أبو الرب، 2009). وقد حدد (Bernardin 2007) ممارسات إدارة الموارد البشرية بتخطيط الموارد البشرية، تحليل الوظائف، التوظيف، التدريب والتطوير، التعويضات والمنافع، وتقييم الأداء. وعرفّها (Griffin Denisi &2001) بأنهم الأفراد الذين يقومون بتنفيذ العديد من المهام والوظائف في مقابل الأجور والمرتبات والمكافآت وغيرها. وعرفها عقيلي (2009) على أنها إحدى الإدارات الأساسية في المنظمة والتي محور عملها جميع الموارد البشرية منذ ساعة تعيينها ولغاية انتهاء خدماتها من خلال مجموعة من الأنشطة المتمثلة بتحليل العمل وتخطيط الموارد البشرية واستقطابها واختيارها وتعينها وتعويضها وتدريبها وتقييم أدائها والمحافظة على صحتها وسلامتها وتحفيزها بما ينسجم مع إستراتيجية المنظمة ورسالتها. ويرى (Dessler 2005) أن إدارة الموارد البشرية عبارة عن السياسات والممارسات التي تستخدم لإدارة العنصر البشري

والمحافظة عليه وتشمل عملية الاستقطاب والتعيين والتدريب والمكافأة والتقييم. وينظر إليها كل من (Robbins & Decenzo 2010) على أنها فرع من فروع الإدارة والتي تركز على كيفية اجتذاب الموظفين، وتعيينهم، وتدريبهم، وتحفيزهم، والمحافظة عليهم. وعرف (Denisi & Griffin 2001) إدارة الموارد البشرية بأنها مجموعة الأنشطة والمهام الإدارية المتعلقة بتطوير القوى العاملة والحفاظ على قدرتها وتأهيلها بطرق تساهم في فعالية المنظمة. وعرف كل من (Leede & Looise 2005) إدارة الموارد البشرية بأنها هي كل قرارات ونشاطات الإدارة التي تؤثر على طبيعة العلاقة بين المنظمة وموظفيها.

ممارسات إدارة الموارد البشرية :(Human Resource Management Practice)تشترك إدارة الموارد البشرية مع الإدارات الأخرى بممارستها الوظائف الإدارية من تخطيط Planning وتنظيم Organizing وتوجيه Directing ورقابة Controlling، حيث لا بد لإدارة الموارد البشرية أن تضع الخطط للعمل على تحقيق أهدافها، وعلى ضوء الظروف التي قد تطرأ مستقبلاً، وأن تجد التنظيم الملائم للقيام بتنفيذ تلك الخطط والسياسات وصولاً لتحقيق أهدافها النابعة من أهداف المنظمة ككل، وأن تقود وتوجه نشاطات العاملين نحو تحقيق الأهداف، والعمل على المراقبة والتأكد من سير الأعمال ضمن ما رسم من خطط وسياسات وذلك لضمان مسيرة تلك الجهود وتوجهها نحو تحقيق الأهداف المرجوه، ومنع خروجها عن الحدود التي رسمت لها (عبيدات، 2003). أما فيما يتعلق بالمهام المتخصصة لإدارة الموارد البشرية فهي تشمل على كل ما يتعلق بالحصول على المورد واستخدامه وتطويره وصيانته للمحافظة عليه (برنوطي، 2004)، ولاسيما أن المهام الرئيسة المناطه بالموارد البشرية تختلف من منظمة إلى أخرى، ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها حجم نشاط المنظمة وطبيعة عملها ونظرة الإدارة العليا إلى أهمية إدارة الموارد البشرية (سالم، 2008).

ومن ممارسات إدارة الموارد البشرية ما يلي:

1/ تخطيط الموارد البشرية: (Human Resource Planning): يعرف تخطيط الموارد

البشرية أنه عملية ربط الاحتياجات المستقبلية مع العرض المحتمل للموارد البشرية، آخذاً بعين الاعتبار الوضع الحالي والتوجهات الإستراتيجية للمنظمة المعنية (Decenzo & Robbins, 1999). وتعد عملية تخطيط الموارد البشرية حلقة وصل بين الإستراتيجية العامة للمنظمة وممارسات إدارة الموارد البشرية في المنظمة، حيث تبين الخطة الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية كيفية الاستقطاب للمورد البشري وتعيينه وتدريبه والحفاظ عليه (جودة، 2010)، وكذلك المهارات اللازمة للمواءمة ما بين إحتياجات المنظمة من المهارات والقدرات ومواءمتها مع احتياجات المنظمة من الموارد.

2/ استقطاب الموارد البشرية (Human Resource Recruitment): هي الخطوة التالية لعملية التخطيط والتي تعنى بجذب الكفاءات من الموارد البشرية بما يتناسب مع متطلبات الوظيفة وخصائصها، وتشجيعهم على تقديم طلبات للعمل في المنظمة، لإتاحة الفرصة للمنظمة لاختيار وتعيين الأفراد الأكثر كفاءة. ويساعد التخطيط الناجح إدارة الموارد البشرية في معرفة احتياجات المنظمة الحالية، والتنبؤ بالمستقبلية منها، وبناءً على نتائجها يتم البدء بإستقطاب الأفراد المؤهلين وذوي الخبرة الكافية لإنجاز المهام الأساسية المطلوبة. ويرى العزاوي وجواد (2010) بأن الاستقطاب هو عملية اكتشاف المرشحين المحتملين الراغبين والمؤهلين لشغل الشواغر الفعلية أو المتوقعة. ويرى الكلالدة (2010) أن الاستقطاب عبارة عن مجموعة أنشطة المنظمة الخاصة بالبحث عن وجذب المرشحين لسد الشواغر الوظيفية فيها بالعدد والنوعية المطلوبة والمرغوبة، وفي الوقت المناسب.

3/ الاختيار والتعيين (Selection & Appointment): وهي الاختيار الذي يمكن أن يساعد في توظيف من هو الأفضل لصياغة الإستراتيجية وتوظيف الأفراد في المنظمة الأكثر فاعلية في تنفيذ الإستراتيجية (Miner & Crane, 1995). وتحظى عملية الاختيار بأهمية فائقة من قبل إدارة الموارد البشرية، حيث أن توفر العدد المناسب من الأفراد المؤهلين، وأصحاب الخبرة الكافية لإنجاز مهام العمل، يعني ضرورة التركيز على عملية الاختيار بحيث تكون قائمة وفق أسس ومعايير موضوعية وواضحة لاختيار

من هم أقدر على تحقيق أهداف المنظمة. ويقصد بعملية الاختيار انتقاء الأفراد الذين تتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة لإنجاز مهام وظائف معينة أو محددة بالشكل المطلوب (العزاوي وجواد، 2010)، وتتم عملية الاختيار والتعيين وفقاً لمجموعة من الأسس والمعايير مثل المؤهلات، الخبرة، وتوفر مهارات خاصة وقدرات معينة، بحيث تنسجم هذه المعايير مع طبيعة العمل (Stone, 2002).

4/ التدريب (Trainning): وهو المكون الذي يعنى بتطوير الموارد البشرية وتمكينهم وإكسابهم المهارات والقابليات المطلوبة (الهيتي، 2000)، ويعرفها Denisi & Griffin 2001)) على أنها عملية تقييم احتياجات المنظمة المرتبطة بأداء مهام كل وظيفة، وتحديد قدرات القوى العاملة الموجودة حاليا في المنظمة.

ويعرف كذلك رضا (2003) التدريب بأنه مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تحسين المعارف والقدرات المهنية مع الأخذ في الاعتبار دائماً إمكانية تطبيقها في العمل. وتعتبر عملية تحديد الاحتياجات التدريبية لمنظمة ما حجر الزاوية في أي نشاط تدريبي، فهي المرحلة التي يتم فيها تخطيط البرامج التدريبية التي تشبع الاحتياجات الفعلية، وعليها يتوقف نجاح هذه البرامج أو إخفاقها.

5/ تقييم الأداء (Performance Evaluation): ويمكن تعريفه بأنه الذي يزود المنظمة بتغذية عكسية عن أداء العاملين من أجل تطويره بخطط مستقبلية، وكذلك تزويد المنظمة بوثائق داعمة للقرارات المتعلقة بالأفراد .(Decenzo & Robbins, 1999)يرى Jones 2001) أن عملية تقييم الأداء تهتم بتحديد أداء الموظفين، وجمع المعلومات ووضع الخطة المناسبة لتطوير الأداء، وتعد عملية تقييم الأداء وسيلة مهمة للتحقق من مدى إمكانية قيام الأفراد بالعمل. ويشير ربابعة (2003) أن عملية تقييم الأداء تعتبر من السياسات الإدارية المهمة لأنها تلزم الرؤساء على متابعة مرؤوسيهم بشكل مستمر، ولإصدار حكم موضوعي على قدرة الموظف في أداء واجباته ومهامه وتنفيذ مسؤولياته الوظيفية والتحقق من سلوكه أثناء العمل وإدراك مدى التحسن الذي طرأ على أدائه. ويرى Bratton & Gold 2003) أنه قد تختلف نتائج منظمتين متنافستين على الرغم من

تماثل توفر الموارد المالية والتكنولوجية والمعلوماتية فيهما، حيث قد يرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف أداء العاملين في كل منهما، حيث أن أداء العاملين هو الأساس الذي ينعكس على أداء المنظمة ككل.

إدارة الجودة الشاملة: :(TQM) إدارة الجودة الشاملة في الوقت الحالي يعتبر علم من العلوم الإدارية المهمة والحيوية والتي تسهم مساهمة كبيرة في بناء المنظمات، وتحديد أهدافها بما يتناسب مع إستراتيجياتها وتطلعاتها، ويعتبر تبني إدارة الجودة الشاملة من أهم التحديات أمام المنظمات على اختلاف أنواعها، وكذلك أحد الأسس التي يمكن الحكم من خلالها بين المنظمات وتقييمها من خلال قياس أدائها وتقييم وضعها الحالي والمستقبلي ومكانتها بين المنظمات الرائدة في السوق. إن لإدارة الجودة الشاملة نظام مبرمج ومستمر يمكن من خلاله تحقيق التحسين المستمر من خلال الأخذ بآراء الناس وتطلعاتهم والاستفادة من خبراتهم لإضافة قيمة وصفة واضحة على الخدمة المقدمة أو السلعة المباعه، ويحدِّد الزبون ما إذا كانت هذه القيمة المضافة ذات معنى وفائدة أم لا، وذلك من خلال قياس مستوى رضا الزبون ومتلقي الخدمة عن القيمة المضافة (الحكيم، 2009). إن الهدف الأساسي من تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة في الشركات هو تطوير الجودة للمنتجات/ الخدمات مع إحراز تخفيض في التكاليف والإقلال من الوقت والجهد الضائع لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء وكسب رضاهم (جمعه، 2005).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (زعتري، 2013) هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر ممارسات إستراتيجيات الموارد البشرية في المرونة الإستراتيجية من وجهة نظر المديرين العاملين في المصارف الإسلامية الفلسطينية، وخلصت الدراسة إلى أن جميع ممارسات إستراتيجيات الموارد البشرية لها أهمية مرتفعة، ومن أهم التوصيات استمرار المصارف الإسلامية الفلسطينية بالعمل على تطوير آليات تعزيز المرونة الإستراتيجية فيها.

2- دراسة (فوطة والقطب، 2013) هدفت الدارسة إلى اختبار مدى تطبيق ممارسات الموارد البشرية (التحليل الوظيفي، تخطيط الموارد البشرية، التوظيف، إدارة وتقييم الأداء، التعويضات والمنافع، والتمكين وإدارة علاقات العاملين) وأثرها على أحد أبعاد بطاقة الأداء المتوازن (التعليم والنمو) متمثلاً بـ (إدارة العاملين، تحسين العمليات الداخلية، والجدارات والقدرات والإبداع والابتكار)، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن (جميع المصارف تطبق ممارسات الموارد البشرية الثمانية بدقة، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجميع الممارسات على تعلم ونمو العاملين باستثناء التحليل الوظيفي. وأهم التوصيات التي أشارت إليها الدراسة (ضرورة الاهتمام بالتدريب والتطوير ومواكبة أحدث المستجدات الإدارية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتوفير مستلزمات التمكين والمشاركة في القرارات ودعم الإبداع والابتكار ومكافأة التعلم).

3- دراسة (الصرايرة والغريب، 2010) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى ممارسة وظائف إدارة الموارد البشرية ومستوى ممارسة الإبداع التنظيمي في شركة الاتصالات الأردنية، والتعرف على أثر وظائف إدارة الموارد البشرية في الإبداع التنظيمي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن مستوى ممارسة وظائف إدارة الموارد البشرية في شركة الاتصالات مرتفعة، وأهم التوصيات: ضرورة التركيز على وظيفة تخطيط الموارد البشرية بإعتبارها أهم الوظائف الإدارية، والاهتمام بالكفاءات العلمية وتعزيز روح الإبداع والتطوير في شركة الاتصالات الأردنية.

4- دراسة (النعامي، 2009) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور وظائف إدارة الموارد البشرية في الجامعات الحكومية الأردنية، المتمثلة في تخطيط الموارد البشرية، اختيار وتعيين المورد البشري، تقييم أداء المورد البشري، تدريب المورد البشري، والتعويضات والحوافز للمورد البشري على تعزيز الأداء المؤسسي والمتمثل بالتعلم والنمو، إجراءات العمل، ورضا العملاء. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن درجة تطبيق وظائف إدارة الموارد البشرية في الجامعات الحكومية الأردنية

متوسطة، وأن مستوى الأداء المؤسسي في الجامعات الحكومية الأردنية متوسط، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية لوظائف إدارة الموارد البشرية (تخطيط الموارد البشرية، الاختيار والتعيين، تقييم أداء العاملين، تدريب العاملين، والتعويضات والحوافز) في الأداء المؤسسي. وأهم توصيات الدراسة: أن تعمل الجامعات الحكومية على زيادة ورفع مستوى تعلم ونمو الأفراد العاملين لديها ليس فقط من خلال عقد الدورات التدريبية وإنما من خلال التعلم والتطور الأكاديمي، وعقد دورات تدريبية متخصصة للعاملين في إدارة الموارد البشرية.

5- دراسة (المهداوي، 2007) هدفت الدراسة إلى معرفة واقع تخطيط الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية عن طريق (تحليل البيئة، تحديد الطلب والعرض من الموارد البشرية، قرارات التطبيق) وبيان أثر ذلك على الفاعلية التنظيمية المتمثلة بـ (القدرة على التكيف، التطور الوظيفي، الرضا الوظيفي، والقابلية للتطور العلمي)، وكانت أهم النتائج هي: توفر معلومات عن المصادر الخارجية ووجود ربط مابين إستراتيجية البنك العامة وعملية تخطيط الموارد البشرية وتوفر معلومات حول الوظائف الشاغرة والمشغولة.

6- دراسة (الحياصات، 2005) وهدفت هذه الدراسة إلي التعرف إلى كفاءة وفاعلية وإستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الصحفية الأردنية المتمثلة في تخطيط الموارد البشرية، الاختيار والتعيين، تقييم أداء العاملين، وتدريب العاملين وعلاقتها بالأداء المؤسسي، وكانت أهم النتائج: يوجد علاقة إيجابية بين كفاءة و فعالية إستراتيجيات تخطيط الموارد البشرية في المؤسسات الصحفية الأردنية وأدائها المؤسسي، ومن بين توصيات الدراسة العمل على تحليل نقاط القوة والضعف للبيئة الداخلية والفرص والتهديدات للبيئة الخارجية، وتحليل الوظائف ووصفها وتصنيفها على الهياكل التنظيمية للمؤسسات الصحفية الأردنية.

ثانيا :الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Scheible & Bastos, 2013) بحثت الدراسة في أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية على ترسيخ الالتزام التنظيمي في واحدة من منظمات تكنولوجيا المعلومات البرازيلية، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جميع ممارسات إدارة الموارد البشرية والالتزام التنظيمي، كان أقواها مع التدريب والتطوير.

2- دراسة (Osman, et al.,2011) هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إدارة الموارد البشرية من حيث تاريخها وممارساتها الحالية في الشركات الماليزية، وهدفت أيضاً إلى دراسة تأثير ممارسات إدارة الموارد البشرية المتمثلة بالتخطيط، التوظيف، تصميم العمل، التدريب، تقييم الأداء، التعويضات، علاقات الموظفين، والصحة والسلامة المهنية على أداء المنظمة. وقد توصلت الدراسة إلى: وجود علاقة إيجابية قوية بين ممارسات الشركات للموارد البشرية ككل وأدائها. وبينت الدراسة أن هنالك ثلاث ممارسات لإدارة الموارد البشرية لها التأثير الأكبر على أداء المنظمة وهي: علاقات الموظفين، تخطيط العمل، وتصميم الوظائف.

3- دراسة (Medina, 2011) بحثت في علاقة ممارسات إدارة الموارد البشرية في رفع مستوى الأداء الابتكاري للعاملين في دوائر البحث والتطوير في اسبانيا وتوصلت الدراسة إلى أن التمكين وإتاحة فرص التعلم المستمر كانت الأكثر تأثيراً على الأداء الإبتكاري للعاملين.

4- دراسة (Huselid, Mark A., Becker, brain E., 2006) ألقت هذه الدراسة الضوء على واقع تطبيق ممارسات تخطيط الاحتياجات من الموارد البشرية المختلفة، إضافة لدراسة أثر هذه الممارسات على أداء المنظمة، وقد توصلت هذه الدراسات إلى عدة نتائج كان أهمها: وجود علاقة ارتباط بين تخطيط الموارد البشرية وإستراتيجيات إدارة الموارد البشرية، وأن المنظمات التي تستخدم تخطيط الموارد البشرية واستراتيجيات إدارة الموارد البشرية أظهرت درجة تقلب منخفضة فيما يتعلق بعدم الاستقرار في عوائد المنظمة وعدم الاستقرار في التوظيف واستراتيجيات الموارد البشرية في منظمات الأعمال الأمريكية ضمن معظم

القطاعات لديها، وهي أيضا تحوي مستوى توظيف مرتفع، وإجراءات أكثر رسمية وتعقيداً، ومشاركة أعلى لوحدة الموارد البشرية في التخطيط الإستراتيجي، أدى إلى مشاركة أوسع بالنقابات واستثمار أقل في البحث والتطوير.

الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية: يمكن استخلاص ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، ويوضح الجدول رقم (7) مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

الجدول رقم (7): مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

الرقم	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
1	تناولت بعض الدراسات السابقة ممارسة واحدة لإدارة الموارد البشرية.	في حين تناولت الدراسة الحالية ممارسات إدارة الموارد البشرية للمتغيرات التالية (التخطيط، الاستقطاب، الاختيار والتعيين، التدريب والتطوير، تقييم الأداء).
2	تناولت بعض الدراسات السابقة ممارسات إدارة الموارد البشرية وأثرها على الابتكار أو الإبداع أو المرونة الإستراتيجية.	في حين تناولت هذه الدراسة ممارسات إدارة الموارد البشرية وأثرها على إدارة الجودة الشاملة.
3	هدفت بعض الأدبيات إلى بيان دور أو ممارسات إدارة الموارد البشرية وآثرها على الأداء.	قامت هذه الدراسة بأخذ ممارسات إدارة الموارد البشرية كمتغيرات مستقلة وإدارة الجودة كمتغير تابع.
4	تناولت بعض الأدبيات أبعاد الجودة أو إدارة الجودة كمتغيرات مستقلة.	في حين تناولت هذه الدراسة إدارة الجودة كمتغير تابع.
5	تناولت بعض الأدبيات ممارسات إدارة الجودة	بينما تناولت هذه

الرقم	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
	وأثرها على الالتزام التنظيمي أو الثقافة التنظيمية أو إدارة المعرفة.	الدراسة ممارسات إدارة الموارد البشرية وأثرها على الجودة الشاملة.
6	مكان إجراء الدراسات السابقة المحلية كانت على قطاع البنوك في عمان أو قطاعات أخرى.	في حين جرى تطبيق هذه الدراسة على البنوك التجارية في محافظة البلقاء.

المصدر: إعداد الباحثين

عرض نتائج التحليل الإحصائي لمجالات وفقرات إدارة الموارد البشرية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لممارسات إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية في محافظة البلقاء، حيث جاءت النتائج كما في الجدول رقم (8):

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لممارسات إدارة الموارد البشرية:

الرقم	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
3	الاختيار والتعيين	3.98	0.73	79.46	مرتفع	1
2	الإستقطاب	3.97	1.03	79.28	مرتفع	2
4	التدريب والتطوير	3.94	0.86	77.96	مرتفع	3
1	التخطيط	3.77	0.96	75.45	مرتفع	4

5	تقييم الأداء	3.54	1.06	70.20	متوسط	5
المجموع الكلي		3.84	0.92	76.47	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثين، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

اما الوسط الحسابي لكافة فقرات إدارة الجودة الشاملة فكانت مرتفعة حيث بلغت 3.82

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الرئيسة (HO1):

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الموارد البشرية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تطبيق إدارة الجودة الشاملة" في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة.

لإختبار الفرضية الرئيسة، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، حيث إستند الباحث في اختبار هذه الفرضية إلى أنه تقبل الفرضية العدمية إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، حيث يوضح الجدول رقم (9) نتائج التحليل:

الجدول رقم (9): نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأثر ممارسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة

ممارسات إدارة الموارد البشرية	R	R^2	F	F الجدولية	Sig F	T	Sig t	نتيجة فرضية الدراسة
التخطيط	0.737	0.519	22.36	2.43	0.000	2.76	❖0.007	رفض
الاستقطاب						3.94	❖0.000	
الاختيار والتعيين						0.63	0.531	
التدريب والتطوير						2.91	❖0.004	
تقييم الأداء						3.10	❖0.003	

المصدر: إعداد الباحثين، 2014م.

❖ ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من الجدول رقم (9) أن أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته (0.519) من المتغير التابع وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، إضافة إلى أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (22.36) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (2.43) عند مستوى الدلالة البالغة (0.05)، ما يعني وجود أثر لممارسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وهذا يعني رفض الفرضية العدمة وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة. ولعل تفسير هذه النتيجة يبين أن ممارسات إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة يعزز تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ويستنتج الباحث بأن البنوك التجارية الأردنية التي تقوم بهذه الممارسات تتمكن من تطبيق إدارة الجودة الشاملة بشكل أفضل من البنوك التجارية الأردنية التي لا تقوم بذلك.

وقد اتفقت الدراسة مع دراسة كل من (زعتري، 2013) و(فوطة والقطب، 2013) و(الصرايرة والغريب، 2010) و (الحياصات، 2005) و (Osman, et al.,2011) و Medina, (2011) و (Scheible & Bastos, 2013) واختلفت مع دراسة (النعامي، 2009)

اختبار الفرضيات الفرعية: لاختبار الفرضيات الفرعية فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط

الفرضية الفرعية الأولى (HO1:1): لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتخطيط الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة.

وجاءت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية كما في الجدول رقم (10):

الجدول رقم (10): اختبار فرضيات الدراسة الفرعية:

رقم الفرضية	الفرضية الفرعية	مضمون الفرضية	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
Ho11	الأولى	أثر التخطيط على إدارة الجودة الشاملة	❖0.201	0.040	2.907	0.004
Ho12	الثانية	أثر الإستقطاب على إدارة الجودة الشاملة	❖0.141	0.020	2.019	0.045
Ho13	الثالثة	أثرالإختيار والتعيين على إدارة الجودة الشاملة	❖0.183	0.034	2.645	0.009
Ho14	الرابعة	أثر التدريب والتطوير على إدارة الجودة الشاملة	❖0.171	0.029	2.449	0.015
Ho15	الخامسة	أثر تقييم الأداءعلى إدارة الجودة الشاملة	❖0.245	0.202	7.137	0.000

المصدر: إعداد الباحثين، 2014م.

❖ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\leq$ 0.05 α).

يظهر التحليل الإحصائي كما في الجدول رقم (10) أن قيمة t المحسوبة = 2.907 وهي أعلى من قيمةt الجدولية ولهذا نذهب إلى مستوى الدلالة الذي يظهر أن مستوى الدلالة هو 0.004 وهذا يؤكد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر لتخطيط الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة. ولعل تفسير هذه النتيجة يتعلق بأن تخطيط الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية عنصر متصل مباشرة بمفهوم تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

وقد اتفقت الدراسة مع دراسة كل من (فوطة والقطب، 2013) و(الصرايرة والغريب، 2010) و (المهداوي، 2007) و (الحياصات، 2005) (Huselid, Mark A., Becker, brain F., 2006) و (Scheible & Bastos, 2013)) واختلفت مع دراسة (النعامي، 2009)

اختبار الفرضية الفرعية الثانية (HO1:2): لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستقطاب الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة.

تبين النتائج كما في الجدول رقم (10) أن قيمة t المحسوبة = 2.019 وهي أعلى من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.045 مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر لاستقطاب الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة. ولعل تفسير هذه النتيجة يتعلق بأن الاستقطاب في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة يعزز تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ويستنتج الباحث من ذلك بأن البنوك التجارية الأردنية التي تقوم بعمليات الاستقطاب تتمكن من تطبيق إدارة الجودة الشاملة بشكل أفضل من البنوك التجارية الأردنية التي لا تقوم بذلك.

وقد اتفقت الدراسة مع دراسة كل من (فوطة والقطب، 2013) و(الصرايرة والغريب، 2010) و (الحياصات، 2005) و Scheible & Bastos, 2013)) واختلفت مع دراسة (النعامي، 2009)

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (HO1:3): لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإختيار وتعيين الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة.

بالرجوع الى النتائج الواردة في الجدول رقم (10) نجد أن قيمة t المحسوبة = 2.645 وهي أعلى من قيمةt الجدولية عند مستوى دلالة 0.009 مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر لاختيار وتعيين الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة. ولعل تفسير هذه النتيجة يتعلق بأن اختيار وتعيين الموارد البشرية المبنية على أسس علمية

يعزز قدرة البنوك التجارية الأردنية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة. ويستنتج الباحث من ذلك بأن البنوك التجارية الأردنية التي تقوم بممارسات الاختيار والتعيين بشكل واضح تتمكن من تطبيق الجودة الشاملة.

وقد اتفقت الدراسة مع دراسة كل من (فوطة والقطب، 2013) و(الصرايرة والغريب، 2010) و (الحياصات، 2005) و Scheible & Bastos, 2013)) واختلفت مع دراسة (النعامي، 2009)

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (HO1:4): لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتدريب وتطوير الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة.

بعد الاطلاع على النتائج الواردة في الجدول رقم (10) نجد أن قيمة t المحسوبة = 2.499 وهي أعلى من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.015 مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر لتدريب و تطوير الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة. ولعل تفسير هذه النتيجة يتعلق بأن ارتفاع مستوى تدريب وتطوير الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية يعزز تطبيق إدارة الجودة الشاملة. ويستنتج الباحث من ذلك بأن البنوك التجارية الأردنية التي تقوم بتدريب وتطوير العاملين لديها تتمكن من رفع مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة بشكل أفضل من البنوك التي لا تقوم بهذه الممارسات.

وقد اتفقت الدراسة مع دراسة كل من (فوطة والقطب، 2013) و(الصرايرة والغريب، 2010) و (الحياصات، 2005) و Scheible & Bastos, 2013)) واختلفت مع دراسة (النعامي، 2009)

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة (HO1:5): لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتقييم أداء الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة.

بالرجوع الى الجدول رقم (10) نجد أن قيمة t المحسوبة = 7.137 وهي أعلى من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.000 مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر لتقييم أداء الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة. ويستنتج الباحث من ذلك بأن البنوك التجارية الأردنية التي تقوم بتقييم أداء عامليها تتمكن من رفع مستوى تطبيق إدارة الجودة بشكل أفضل من البنوك التجارية الأردنية التي لا تقوم بهذه الممارسات.

وقد اتفقت الدراسة مع دراسة كل من (فوطة والقطب، 2013) و(الصرايرة والغريب، 2010) و (الحياصات، 2005) و (Scheible & Bastos, 2013)) واختلفت مع دراسة (النعامي، 2009)

ثالثاً: النتائج والتوصيات

النتائج:

1. وجود أثر لممارسات إدارة الموارد البشرية مجتمعة (تخطيط الموارد البشرية، الاستقطاب، الاختيار والتعيين، التدريب والتطوير، وتقييم الأداء) في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة. ولعل تفسير هذه النتيجة يبين أن ممارسات إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة يعزز تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ويستنتج الباحث من ذلك بأن البنوك التجارية الأردنية التي تقوم بهذه الممارسات تتمكن من تطبيق إدارة الجودة الشاملة بشكل أفضل من البنوك التجارية الأردنية التي لا تقوم بذلك.

وأن مستوى ممارسات إدارة الموارد البشرية لدى قطاع البنوك التجارية الأردنية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.88) بانحراف معياري (0.40).

2. وجود أثر لتخطيط الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة، ولعل تفسير هذه النتيجة يتعلق بأن تخطيط الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية عنصر يتصل مباشرة بمفهوم تطبيق إدارة الجودة الشاملة. وأن مستوى ممارسات إدارة الموارد البشرية وفقاً لمجال التخطيط كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.93) بانحراف معياري (0.57)، وجاء مستوى جميع فقرات المجال مرتفعاً.

3. وجود أثر لإستقطاب الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة، ولعل تفسير هذه النتيجة يتعلق بأن الإستقطاب في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة يعزز تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ويستنتج الباحث من ذلك بأن البنوك التجارية الأردنية التي تقوم بعمليات الإستقطاب تتمكن من تطبيق إدارة الجودة الشاملة بشكل آفضل من البنوك التجارية الأردنية التي لا تقوم بذلك. وأن مستوى ممارسات إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية وفقاً لمجال الاستقطاب كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.97) بإنحراف معياري (0.65).

4. وجود أثر لاختيار وتعيين الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة، ولعل تفسير هذه النتيجة يتعلق بأن اختيار وتعيين الموارد البشرية المبنية على أسس علمية يعزز قدرة البنوك التجارية الأردنية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ويستنتج الباحث من ذلك بأن البنوك التجارية الأردنية التي تقوم بممارسات الاختيار والتعيين بشكل صحيح تتمكن من تطبيق إدارة الجودة الشاملة. وأن مستوى ممارسات إدارة الموارد

البشرية في البنوك التجارية وفقاً لمجال الاختيار والتعيين كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.01) بإنحراف معياري (0.51).

5. وجود أثر لتدريب وتطوير الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة، ولعل تفسير هذه النتيجة يتعلق بأن إرتفاع مستوى تدريب وتطوير الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية يعزز تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ويستنتج الباحث من ذلك بأن البنوك الأردنية التي تقوم بتدريب وتطوير العاملين لديها، تتمكن من رفع مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة بشكل أفضل من البنوك التي لا تقوم بهذه الممارسات. وأن مستوى ممارسات إدارة الموارد البشرية وفقاً لمجال التدريب والتطوير كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.94) بانحراف معياري (0.54)، وجاء مستوى جميع فقرات المجال مرتفعاً.

6. وجود أثر لتقييم أداء الموارد البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية الأردنية المبحوثة، ويستنتج الباحث من ذلك بأن البنوك التجارية الأردنية التي تقوم بتقييم آداء عامليها تتمكّن من رفع مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة بشكل أفضل من البنوك التجارية الأردنية التي لا تقوم بهذه الممارسات. وأن مستوى إستخدام إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية وفقاً لمجال تقييم الأداء كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.54) بإنحراف معياري (0.56)، وجاء مستوى فقرات المجال بين المتوسط والمرتفع.

7. إن مستوى استخدام إدارة الجودة الشاملة في البنوك التجارية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.73) بانحراف معياري (0.60)، وجاء مستوى معظم المجالات مرتفعاً.

التوصيات: بناء على النتائج السابقة يوصي الباحثان بهذه التوصيات.

1. أن تستمر البنوك التجارية بالتخطيط لمواردها البشرية من خلال التخطيط طويل الأمد والمتمثل بإعداد وصف واضح لإدارة الموارد البشرية لكل وظيفة، وتحليل البيئة لتحديد احتياجاته من الموارد البشرية، والموازنة بين الموارد البشرية المتاحة والطلب على الخدمات من خلال حفز العاملين والمحافظة عليهم.
2. ضرورة قيام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالمحافظة على الموارد البشرية المتميزة لسنوات طويلة من خلال التعاقد معهم وكذلك الاستجابة للمتغيرات التكنولوجية في تخطيط الموارد البشرية.
3. أن تستمر البنوك التجارية باستخدام الأنواع المختلفة لاستقطاب الموارد البشرية، والاعتماد على المصادر الداخلية مثل (الترقية والنقل) لسد إحتياجاته من الموارد البشرية، ويمكن اللجوء إلى المصادر الخارجية لاستقطاب الكفاءات والخبرات على أن يشارك مدراء الأقسام والوحدات مع مدير الموارد البشرية في عملية الاستقطاب، واللجوء إلى استخدام أساليب تحفيزية لإستقطاب الكفاءات والخبرات الجيدة من سوق العمل المنافس، وأن يكون لدى البنوك التجارية سياسة مدونة لاستقطاب الأفراد المتميزين.
4. أن تستمر البنوك التجارية الأردنية بالإعتماد على أسس واضحة في اختيار وتعيين العاملين، ومراعاة تنوع المهارات والقدرات للمتقدمين للوظيفة بناءً على الشروط المعلن عنها، وأن يتم اختيار الموظف بما يتلاءم مع طبيعة الوظيفة.
5. ضرورة قيام إدارات البنوك التجارية بإختيار وتعيين الموظفين بناء على الكفاءة وليس على أساس الواسطة والمحسوبية.

6. أن تستمر البنوك التجارية بتخصيص موازنة مالية كافية لتدريب وتطوير مهارات العاملين لديها، وإشراك جميع العاملين في برامج تدريبية من خلال تطوير برامجه التدريبية باستمرار، وتحديد احتياجاته التدريبية مسبقا، والمواءمة بين برامجه التدريبية وإحتياجات العمل والاستعانة بخبرات خارجية لتدريب وتطوير العاملين ويكون ذلك من خلال دائرة أو قسم متخصص بهذا المجال.
7. أن تستمر البنوك التجارية الأردنية بوضع معايير تقييم أداء واضحة، مستندة على الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع العاملين على أداء عمل أفضل، والاستمرار بتطوير نماذج تقييم الأداء من خلال تقنيات حديثة (الحاسوب، الخبراء ...) لتقييم أداء العاملين.
8. ضرورة قيام إدارات البنوك التجارية الأردنية بتطوير نماذج تقييم الأداء باستمرار وعمل تقييم دوري لموظفيه وتزويد العاملين بتغذية راجعة حول مستوى أدائهم.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. أبو الرب، عماد وآخرون، (2009)، ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. الحكيم، ليث علي، الطائي، يوسف حجيم، العجيلي، محمد عاصي (2009)، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري للتوزيع والنشر، عمان، الأردن.

3. الحياصات، خالد محمد، معايير قياس كفاءة وفاعلية إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية وعلاقتها بالأداء المؤسسي في المؤسسات الصحفية الأردنية من وجهة نظر الموظفين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2005، عمان، الأردن.

4. الصرايرة، أكثم والغريب، رويدة، أثر وظائف إدارة الموارد البشرية في الإبداع التنظيمي كما يراها العاملون في شركة الإتصالات الأردنية: دراسة حالة، 2010، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 6، العدد 4.

5. العزاوي، نجم و جواد، عباس، (2010)، تطور إدارة الموارد البشرية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6. العنبوصي، سالم، إدارة الجودة الشاملة، نماذج وتجارب عربية، مؤتمر كلية التربية السادس للعلوم التربوية والنفسية، 2005، جامعة اليرموك، الأردن.

7. الكلالدة، طاهر محمود، (2010)، أساسيات إدارة الموارد البشرية، ط1، عمان، الأردن.

8. المهداوي، خالد، واقع تخطيط الموارد البشرية وأثره على الفاعلية التنظيمية، دراسة تطبيقية في البنوك التجارية الأردنية، 2007، عمان، الأردن.

9. النعامي، وفاء سليمان، وظائف إدارة الموارد البشرية ودورها في تعزيز الأداء المؤسسي دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية الأردنية، 2009، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.

10. النحوي، محمد، أهمية التكامل بين إدارة الجودة الشاملة وتقنيات إدارة التكلفة في تحسين الأداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

11. الهيتي، خالد عبد الرحيم (2000)، إدارة الموارد البشرية، مدخل إستراتيجي، دار مكتبة الحامد، عمان، الأردن.

12. برنوطي، سعاد نايف، (2004)، إدارة الموارد البشرية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

13. جابلونسكي، جوزيف، (1993)، تطبيق إدارة الجودة الشاملة، نظرة عامة، ترجمة عبد الفتاح السيد النعامي، مركز الخبرات المهنية للإدارة، بميك، القاهرة.

14. جودة، محفوظ أحمد، إدارة الموارد البشرية، ط1، 2010، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

15. جودة، محفوظ أحمد، إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات، (2004)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

16. ربابعة، علي محمد، إدارة الموارد البشرية، 2003، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

17. رضا، أكرم، برنامج تدريب المدربين، (2003)، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، مصر.

18. زعتري، عبدالعزيز، ممارسات إستراتيجيات الموارد البشرية ودورها في المرونة الإستراتيجية في المصارف الاسلامية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

19. زويلف، مهدي حسن، إدارة الأفراد مدخل كمي، (1998)، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن.

20. سالم، محمود يحيى، (2008) الموارد البشرية: المعنى والتطبيق، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

21. عايش، شادي، أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على الأداء المؤسسي، دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، 2008، الجامعة الإسلامية، غزة.

22. عبيدات، شذى محمود إبراهيم، واقع إستراتيجية إدارة الموارد البشرية في قطاع البنوك الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

23. عقيلي، عمر (2009)، إدارة الموارد البشرية بعد إستراتيجي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

24. غنيم، أحمد، 2005، إدارة الجودة الشاملة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.

25. فوطة، سحر، والقطب، محيي الدين، أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية على تعلم ونمو العاملين في المصارف التجارية الأردنية، 2013، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 15، العدد الأول، عمان، الأردن.

26. متولي، فاطمة علي، (2008)، مراقبة الجودة، كلية الفنون التطبيقية، جامعة حلوان، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Bernardin, H. John 2007. Human Resource Management: An Experiential Approach . 4th ed. Boston: Irwin McGraw Hill, pp:7.
2. Bratton, J., & Gold, J., 2003, Human Rcsourccs Managcmcnt: Theory and Practices, 3rd ed., Great Britain, Press.
3. Decenzo, David A.; Robbins, Stephen P. 1999, Human Resource Management: Concepts and Applications 6th edition (New York: Jhon Wiley).
4. Denisi, Angelo S., & Ricky, W. Griffin, 2001, Human Resource Management, 2 ed., Boston, Houghton Mifflin Company, New York.
5. Dessler, Gary, 2005, Human Resource Management, 10th ed., Pearson Education International.
6. Heneman, Herbert G.& Milanowski Anthony T. 2011. Assessing Human Resource Practices Alignment.
7. Huselid, Mark A., Becker brain E. 2006, Strategic Human Resource Management: Where do we go from her?, Jornal of management.
8. Jones, Gareth, 2001, Organizational Theory, Text and Cases, 3rd ed., Prentic-Hall Inc.
9. Leede, Jan de & Looise, Jan Kees, 2005, Innovation and Human Resource Management, Creativity and Innovation Management, Vol. 14, No. 2, pp. 108-117, June 2005.
10. Medina, Carmen Cabello; Cabrales, Alvaro Lopes; Cabrera Ramon Valle, 2011, Leveraging The Innovative Performance Of Human Capital Through HRM And social Capital In Spanish Firms. The International Journal Of Human Resource Management; Vol. 22,No, PP: 807/828,DOI.
11. Miner, John B. & Crane, Donald P., 1995, Human resource management: The strategic perspective, Harper Collins College, New York.
12. Osman, et al., 2011, The Relationship Between Human Resource Practices and Firms Performance: An Empirical Assessment of Firms in Malaysia, Business Strategy Series, Vol.(12), P. (41-48).
13. Robbins, Stephen & Decenzo, David, 2010, Human Resource Management, 10th ed., John Wiley and Sons, Inc.

14. Scheible, Alba Couto Falcão & Bastos, Antônio Virgílio Bittencourt, 2013, An Examination Of Human Resource Management Practices' Influence On Organizational Commitment And Entrenchment, University of Federal da Bahia - NPGA/UFBA Salvador, BA, Brazil.
15. Sekran, Uma, 2008, Research Methods for Business: A Skill Building Approach 4th Edition, Wiley; 4th Revised edition.
16. Stone, Raymond, 2002, Human Resource Management, 4th ed., John Wiley and Sons.
17. Triguero. R, Vinces. J, Rendon. M & Apellaniz. M (2012) "Human resource management practices aimed at seeking the commitment of employees on financial and non#financial (subjective) performance in Spanish Firms: An Empirical Contribution", 17 (32), 17-31.

تطور السودان السياسي حتى عام 1956 م

د. خنساء علي محمد صالح

أستاذ مساعد – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة دنقلا – السودان

Abstract

This study presents in a historical overview for the political social and economic conditions that Sudan has experienced throughout its old and modern history. The significance of the study emerges from the fact that it is considered as fundamental base for studying the changes of political, economic and social conditions for the modern state through the deep understanding of Sudan history and civilization and because Sudan enalows resources that reflectin successive political regimes which deeply concerned with the agricultural productive processes.

مستخلص

تقدم هذه الدراسة استعراضاً تاريخياً للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرَّ بها السودان عبر تاريخه القديم والحديث وتأتي أهمية الموضوع من كونه يعتبر ركيزة أساسية لدراسة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الحديثة من خلال الفهم العميق لتاريخ وحضارة إنسان السودان ونسبةً لما يتمتع به السودان من موارد مائية وزراعية فقد كان الاهتمام ينصب على العملية الإنتاجية الزراعية من قِبل كل الأنظمة السياسية المتعاقبة سواء أكانت المستعمرة أو الوطنية .

مقدمة:

يعتبر السودان من الدول ذات الحضارة العريقة وله تاريخ ضارب الجذور يرجع الى ما قبل التاريخ، وتدل آثار الحضارة النيلية على ذلك. كما يتشكل المجتمع السوداني المعاصر من إثنيات وقبائل مختلفة أكسبته إرثاً ثقافياً وقومياً فريداً في

علاقاته السياسية والاجتماعية الداخلية. وتأتي هذه الورقة لتوضيح هذه الجوانب من التاريخ السياسي والاجتماعي للسودان وما أفرزته هذه الحقبة التاريخية من تطورات على كل أوجه النشاط في السودان. وتتبع أهمية هذه الدراسة التاريخية في كونها أساس لدراسة مستقبل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السودان .

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة في كونها تعالج فترة من تاريخ السودان الحديث التى استطاع المستعمر أن يجعل من السودان مصدراً هاماً من مصادر الاقتصاد الأوربي من خلال التركيز على الزراعة والمنتجات الزراعية.

فترة الدراسة:

تعالج الدراسة التطور الاقتصادي والسياسي في السودان حتى عام 1956م وهى فترة هامة من تاريخ السودان الحديث، قامت بعدها الحكومات الوطنية بإدارة أمر البلاد.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للكشف عن الإرث الثقافي والاقتصادي الذي يتمتع به السودان في ظل الظروف الاقتصادية التى يعاني منها العالم.

كما تسعى الدراسة إلى توضيح الدور الذي يمكن أن يلعبه السودان في الأمن الغذائي العالمي.

التطور السياسي في السودان:

السودان (رسمياً **جمهورية السودان**)، دولة في شمال شرق أفريقيا تحدّها من الشرق إثيوبيا وإريتريا ومن الشمال مصر وليبيا ومن الغرب تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ومن الجنوب دولة جنوب السودان.

يقّسم نهر النيل أراضي السودان إلى شطرين شرقي وغربي وتقع العاصمة الخرطوم عند ملتقى النيلين الأزرق الأبيض رافدا النيل الرئيسين. ويتوسط السودان حوض وادي النيل.

استوطن الإنسان في السودان منذ 5000 سنة قبل الميلاد، تداخل تاريخ السودان القديم مع تاريخ مصر الفرعونية على مدى فترات طويلة، لاسيما في عهد الأسرة الخامسة والعشرين السودانية (الفراعنة السود) التي حكمت مصر من السودان ومن أشهر ملوكها طهراقة وبعانخي.

استقل السودان عن بريطانيا و مصر في الأول من يناير 1956، واشتعلت فيه الحرب الأهلية منذ قبيل إعلان الإستقلال حتى 2005 عدا فترات سلام متقطعة، نتيجة صراعات عميقة بين الحكومة المركزية في شمال السودان وحركات متمردة في جنوبه، وانتهت الحرب الأهلية بالتوقيع اتفاقية السلام الشامل، بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، واستقل جنوب السودان عام 2011 كدولة، بعد استفتاءٍ تلى الفترة الانتقالية التي نصت عليها الإتفاقية.

تكررت الإنقلابات العسكرية في تاريخ السودان الحديث، ففي عام 1989 م، قاد العميد عمر البشير انقلاباً عسكرياً، أطاح بحكومة مدنية برئاسة الصادق المهدي زعيم حزب الأمة، وأصبح رئيساً لمجلس قيادة ثورة الإنقاذ، ثم رئيساً للجمهورية إلى الآن .

سكن الإنسان السودان منذ العصر الحجري (8000 ق م - 3200 ق م). حيث وجدت جماجم تعود لجنس زنجي متحضِّر سكن منطقة الخرطوم وآخر سكن "الشهيناب" على الضفة الغربية للنيل، ازدهرت حضارتاهما حوالي 3800 ق م، وعُثر على هيكل لجمجمة إنسان صدفةً عام 1928 م، في سنجة بولاية النيل الأزرق، عُرف

بإنسان سنجة (Singa skull)، الذي عاش في العصر الحجري البلستوسيني (Pleistocene) وتزامن مع وجود إنسان نياندرتال.

الممالك النوبية:

مملكة كـــــوش:

مملكة كوش النوبية من أقدم الممالك السودانية، حيث ظهرت فيها اللغة الكوشية قبل ظهور الكتابة المروية (نسبة إلى مدينة مروي التي تقع علي الضفة الشرقية لنهر النيل شمال قرية البجراوية الحالية). وكانت مروي عاصمة للسودان في الفترة ما بين القرن السادس قبل الميلاد والقرن الرابع الميلادى، وازدهرت فيها التجارة . وكانت للكوشيين حضارة عرفت نظم الإدارة وشيدت الأهرامات، كما عرفت كوش تعدين الحديد والصناعات الحديدية في القرن الخامس قبل الميلاد).

(http://ar.wikipedia.org/wiki

الممالك المسيحية في السودان:

اندثرت حضارة النوبة لتقوم مكانها عدة ممالك مسيحية بلغ عددها في القرن السادس الميلادي حوالي 60 مملكة، أبرزها مملكة نبتةNobatia) باللغات اللاتينية) في الشمال وعاصمتها فرس، ومملكة المغرةMakuria)) في الوسط وعاصمتها دنقلا العجوز على بُعد 13 ميل جنوب مدينة دنقلا الحالية، ومملكة علوة Alodia)) في الجنوب وعاصمتها سوبا (إحدى الضواحي الجنوبية للخرطوم الحالية) وحكمت الممالك الثلاث مجموعة من المحاربين الأرستقراطيين بألقاب إغريقية على غرار البلاط البيزنطي.

دخلت المسيحية السودان في عهد الإمبراطور الروماني جستينيان الأول وزوجته ثيودورا، واعتنقت مملكة المغرة المذهب الملكاني في حين اتبعت نبتة وعلوة المذهب اليعقوبي الذي عممته زوجته ثيودورا. ووصف ابن حوقل علوة بأنها أكبر الممالك المسيحية الثلاث مساحة إذ تمتد حدودها حتى أطراف الحبشة في الجنوب الشرقي وكردفان غرباً وهي أيضاً أكثرها ثراء وقوة. (http://ar.wikipedia.org/wiki).

دخول العرب والإسلام:

دخل الإسلام في عهد الخليفة عثمان بن عفان، ووالي مصر عمرو بن العاص، كما تدل الوثائق القديمة ومن بينها اتفاقية البقط التي ابرمها عبد الله بن أبي السرح مع النوبة في سنة 31 هجرية – وقيل قبل ذلك- لتأمين التجارة بين مصر والسودان، لأن الاتفاقية تضمنّت الاعتناء بمسجد دنقلا، ومن المشهود أن جماعات عربية كثيرة هاجرت إلى السودان واستقرت في مناطق البداوة في أواسط السودان وغربه ونشرت معها الثقافة العربية الإسلامية. وازدادت الهجرات العربية إبان الفتوحات الإسلامية، وجاء إلى السودان العلماء المسلمون في مرحلة ازدهار الفكر الصوفي، فدخلت البلاد طُرق صوفية سنية مهمة تجاوز نفوذها السودان ليمتد إلى ما جاورها من أقطار.

الممالك الإسلامية:

بعد اضمحلال الممالك المسيحية وتراجع نفوذها السياسي أمام الهجرات العربية والمد الإسلامي قامت ممالك وسلطنات إسلامية العقيدة عربية الثقافة مثل السلطنة الزرقاء أو مملكة الفونج (1505- 1820)م وعاصمتها سنار، وسلطنة الفور في الغرب (1637- 1875) م، واستقر حكمها في الفاشر، ومملكة تقلي في جبال النوبة (حوالي 1570- إلى أواخر القرن التاسع عشر تقريباً) إضافةً إلى ممالك أخرى مثل مملكة المسبعات في كردفان، ومملكة الداجو ومقر حكمها كلوا في الغرب الأقصى ومملكة البجا وعاصمتها هجر في الشرق.

الحكم التركي:

في سنة 1821 أرسل محمد علي باشا خديوي مصر العثماني حملة عسكرية لاحتلال السودان. نجحت الحملة في ضم السودان حتى مناطق الاستوائية جنوباً وكردفان غرباً حتى تخوم دارفور وسواحل البحر الأحمر وإريتريا شرقاً. وكان لمحمد علي وخلفائه دوراً فاعلاً في تشكيل السودان ككيان سياسي على حدودٍ مقاربةٍ لحدوده الحالية. عُرفت هذه الفترة في التاريخ السوداني بالتركية السابقة.

اصطبغت التركية السابقة بالإيغال في الظلم واستغلال المواطنين و فساد الحكام وانتشار الرشى و صيد الرقيق من الجنوب.

الثورة المهدية:

اشتعلت الثورة في السودان تحت قيادة محمد أحمد المهدي الذي ادَّعى المهدية و أن الله قد أرسله ليملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً. التفّت جموع الشعب السوداني حول دعوة المهدي وتوالت انتصاراته على الأتراك و المصريين حتى حررت الخرطوم سنة 1885 وأقامت دولة المهدية التي سرعان ما انهارت في عام 1898 م، على يد القوات البريطانية المصرية في معركة كرري (أم درمان) وقُتل الخليفة عبد الله التعايشي بعدها بقليل في واقعة أم دبيكرات بكردفان لتبدأ مرحلة الاستعمار(http://ar.wikipedia.org/wiki)).

التطور الاجتماعي والاقتصادي في السودان حتى 1956

اولاً : التركيب الاجتماعي السوداني وتطوره

يستخدم علماء الاجتماع عدة معايير لدراسة المجتمعات البشرية من حيث بنائها الاجتماعي فمنهم من يقسمها إلى طبقات وفقاً لمعايير عدة منها حجم الثروة. وهناك معيار آخر هو تقسيم المجتمع إلى حكام ومحكومين حيث هناك فئة حاكمة تتمتع

بجاه السلطة والثروة وفئة محكومة تعيش على هامش الحياة فإذا صلحت هذه المعايير في المجتمعات الأوروبية فإنها لا تصلح للتطبيق في السودان (مصطفى، 1985م، ص 312). فالسودان يضم قبائل عربية بعضها عاش على النيل والبعض الآخر متفرق في البلاد وسكنته مجموعات أخرى تختلف عرفياً عن سابقتها (كالبجا) في الشرق والنوبيون في الشمال والزنوج في الجنوب وجماعات من الأجانب وفدت إليه من أنحاء العالم. فكل هذا التباين يجعل من الصعب تطبيق مثل هذه المعايير عليه لذلك لابد من دراسة كل جماعة على حدا، ويمكن تقسيم المجتمع السوداني إلى المجموعات القبلية التالية :

1/ البجا :

ويسكنون في الأراضي الشرقية الواقعة بين البحر الأحمر شرقاً ونهر عطبرة والنيل غرباً، وينقسمون إلي أربعة قبائل هي: البشاريون في الشمال والأمرأر في الجنوب والهدندوة إلى الجنوب منهم والبني عامر في الجنوب الشرقي حيث تمتد أوطانهم من طوكر إلي داخل حدود أريتريا (محمد و الصياد، 1951م، ص 76). كما توجد جماعات أخرى من البجا لكنها صغيرة، منها الأشراف والأرتيقا والكمبيلاب والحلنقا. وللبجا لغة خاصة بهم تُسمى (البدويت).

2/ النوبيون :

ويسكنون في الأراضي الملاصقة لنهر النيل من شمال أسوان إلى شمال بلدتي الدبة وكورتي وهم من الشعوب القديمة ويسكنون في منطقتهم هذه منذ آلاف السنين وقد جاء العرب إلى بلادهم واختلطوا بهم وتصاهروا بهم. وينقسم النوبة إلى خمسة مجموعات رئيسة هي الكنوز في الجزء الممتد من أسوان إلى كرسكو، والفديجة ما بين وادي حلفا إلى كرسكو. وهاتان المجموعتان تشكلان النوبة المصرية الآن وقد تم تهجيرهم إلى منطقة كوم أمبو بعد بناء السد العالي (الجمل). والمجموعات الباقية التي تشكّل النوبة السودانية هي الدناقلة في الجنوب ما بين الدبة وأبي فاطمة والمحس

والسكوت في إقليم الشلالات والجنادل، ويتحدث النوبيون لغة تختلف من إقليم إلى إقليم.

3/ القبائل العربية :

وتتوزع هذه القبائل في وسط السودان علي النحو الآتي :

1/ الجعليون :

وهم مجموعة كبيرة انتشرت هذه المجموعة من وطنها إلى أوطان أخرى في كردفان مثل الجوامعة والبديرية والبطاحين في البطانة وبعضها استوطن بجبال النوبة حيث أسس مملكة تقلي. وتشمل المجموعة الجعلية عدداً كبيراً من القبائل أهمها الجعليون بين نهر عطبرة والخرطوم والميرفاب شمال عطبرة وحول بربر والرباطاب بين بربر وأبي حمد والشايقية من الشلال الرابع إلى الدبة والجوابرة داخل بلاد النوبة والركابية في بلاد المحس والجموعية في أم درمان.

2/ الجهنيون :

وهم المجموعة الثانية من القبائل العربية في السودان وتنتمي إلى جهينة باليمن فتنتشر هذه المجموعة في غرب وشرق السودان وهم ثلاثة مجموعات، رفاعة ومعها القواسمة والعبدلاب والركابية، وهناك اللحويون والعوامرة والخوالدة ثم الشكرية. ويسكنون في أقاليم النيل الأزرق والبطانة، والثانية هي مجموعة فزارة وتضم دار حامد وبني جرار والزيادية والشنابلة والمعاليا ويعيشون في كردفان، أما المجموعة الثالثة فتضم البقارة والدويحية والمسلمية والكبابيش والمغاربة وينتشرون في كردفان ودارفور.

3/ قبائل الجنوب :

ويضم الجنوب قبائل كثيرة نذكر منها الدينكا وهي أكبر المجموعات، والشلك والنوير والاذاندي (النيام نيام) . وجماعة الباري وينتشرون على ضفتي بحر الجبل وغيرهم (عوض والصياد ، مصدر سابق، ص 190).

وهناك قبائل أخرى مثل قبائل النوبة وقبائل ساحل البحر الأحمر مثل الصومال والدناكل والجالا وهناك أيضاً مجموعات الكواهلة العربية .

وإذا نظرنا إلى هذه التركيبة السكانية للمجتمع السوداني نجد أن القبيلة تشكل ركناً أساسياً في هذا البناء السكاني وقد أسهمت هذه الأعراف والقبائل المختلفة في بناء السودان بمجتمعه وثقافته عبر مساراتها التاريخية .

في السودان أنواع شتي من اللغات، لذا برزت فيه عدة لسانيات (مكي، 2002م، ص 17). حيث توضِّح النقوش الأثرية. أن اللغة المكتوبة هي اللغة النوبية الهيروغلوفية، وفي مرحلة أدني كانت اللغة العبرية هي لغة العلم، وفي الحقبة المسيحية برزت اللغة اليونانية، وفي آخر الأمر جاءت اللغة العربية التي سادت، حتى لهجات القبائل الطرفية . وأخيراً دخلت اللغة الإنجليزية مع المستعمر ومعها الصفوة المتعلمة .

وكل المجموعات القبلية غير العربية لديها لسان خاص بها، ويتحدثون به بالرغم من إحاطة الحداثة في وقتنا الحاضر بالسودان؛ إلا أن هناك عادات وتقاليد ما زالت راسخة مثل الكرم إذ يشتهر السودانيون بالكرم والكرامة ولعلها من ثوابتنا الشخصية السودانية وكلاهما فضيلة. وهناك من القيم النبيلة الموروثة من الروح القبلية والتي يتنافى بعضها مع روح العصر ذات الإيقاع المتسارع .

أما إذا نظرنا إلى المجتمع السوداني نظرة إحصائية وتحليلية، فإننا نجد أن السودان يضم حالياً حوالي 750 قبيلة ويستخدمون 595 لغة ولهجة محلية رغم أن اللغة العربية تشكل لغة مشتركة، وتصنّف هذه القبائل المتعددة إلى 56 أو 57 فئة عرقية على أساس الخصائص العرقية والجغرافية والثقافية. وتتباين هذه المجموعات من حيث مستوى معيشتها واقتصاداتها بين الرعوية والزراعية التقليدية والمختلطة إلا أنها تقوم على التعايش المشترك (حرير، 1991م، ص 19). إن غالبية سكان الأنحاء الشمالية والشرقية والغربية من السودان هم مسلمون يشكلون 70٪ من السكان، وفي الجنوب تعتنق غالبية أهل القبائل معتقدات دينية أفريقية محلية، وبينما تنتمي غالبية النخب إلى الملل المسيحية. وتنقسم الغالبية المسلمة إلي طوائف وطرق إسلامية مختلفة مثل الختمية والأنصار وغيرها . ويبدو أن السودان يمثل حالة كلاسيكية للمجتمع التعددي المتقسِّم بما سماه (هاري ايكشاين) الانقسامات الانشقاقية (المصدر السابق، ص 21). وقد

تكون هذه الانقسامات دينية ايدولوجية، لغوية، إقليمية، ثقافية، عرقية، عنصرية، ولا تصبح كل هذه الانقسامات بارزة في كل سياقات وأوضاع الوجود السياسي السوداني كما يلاحظ من خلال التعايش السلمي بين المواطنين، إلا أن هذه الانقسامات تظهر جلياً عندما تفرض من قبل الإدارة العليا إحدى مقومات البناء الثقافي كاللغة أو الدين.

ثانياً : طبيعة وتطور النظم الاقتصادية في السودان حتي 1956م

لقد كان الاقتصاد السوداني بدائياً يتميز بالطابع القبلي في الفترة التي سبقت الحكم التركي حيث كان يسود الطابع الإداري والسياسي المتفكك بين المشيخات في ذلك الوقت .

وبعد دخول الأتراك 1821م أصبح لهم إدارة جديدة وسياسة اقتصادية تستمد من قوانينها ونظمها من مصر وتعتمد أساساً على تنمية واستقلال موارد البلاد المختلفة والمتنوعة. وتتضح هذه السياسة حينما خاطب محمد علي المشايخ وزعماء القبائل السودانيين قائلاً (أنه لا ينقصكم شيء لكي تنجحوا فلديكم الأراضي الواسعة وعندكم الماشية والغابات وشعبكم كثير العدد .... ضعوا في رؤوسكم جيداً أنكم بدون عمل لا تستطيعوا أن تحصلوا على شيء) (ساماكو – ترجمة طه فوزي، د.ت، ص 9 – 10).

من خلال هذا الخطاب نجد أن سياسة الأتراك الاقتصادية تقوم على الاستقلال للموارد الطبيعية المتمثلة في الأراضي الشاسعة والخصبة، والمياه والغابات والثروة الحيوانية والنباتية وكذلك استقلال الموارد البشرية في العمل الجاد والاستفادة من المصريين في الخبرات العملية. بدأت الإدارة المصرية تنفذ برنامجها في كافة المجالات في مجال الزراعة والصناعة والتجارة. ففي مجال الزراعة تم تحسين زراعة القطن وازدهرت زراعته في مناطق شرق السودان في سواكن وطوكر وفي جهات سنار وقد استطاع محصول القطن أن يساهم في تخفيف الأزمة المالية التي كانت تمر بها مصر. وادخلت الإدارة المصرية أيضاً سلالات جيدة من الذرة التي تنتشر زراعتها في

السودان. كما لقيت محاصيل أخرى اهتماماً كبيراً من قبل الإدارة المصرية مثل النيلة التي يستخدم محصولها في صبغ الملابس (شكري، 1947م، ص 30). كما حاولت زراعة محصول الأرز إلا أنها فشلت. كما أدخلت الإدارة المصرية زراعة قصب السكر وكذلك أشجار الفاكهة كالبرتقال والليمون وغيرها.

لقد اهتم محمد علي ومنذ أن دخلت أقدام الجيش المصري السودان بالصناعة وبالمعادن خاصة الذهب . لكي تساعدهم في بناء دولة قوية الأركان وقد تركز البحث عن الذهب في مقاطعة فازغلي وفي جبل شيبون الذي يقع جنوبي كردفان . وقد انفقت أموال طائلة في سبيل اعداد الآلات اللازمة للتنقيب وإعداد المهندسين والعمال اللازمين (إبراهيم، د.ت، ص 134).وقد باءت كل الجهود بالفشل ويُرجع كثير من الباحثين هذا الفشل إلى التقارير المضللة التي تلقاها محمد علي التي تصور له إمكانية العثور علي الذهب فقد اتجه إلى معادن أخرى كالحديد الذي اشتهرت به كردفان والنحاس في مناطق جنوب دارفور كما جري التنقيب أيضاً عن معدن الرصاص في دارفور. وأنشأت الإدارة أيضاً الملاَّحات في سواحل البحر الأحمر لاستخراج الملح والعطرون، وقامت صناعات كصناعة حلج الأقطان والنسيج وصناعة النيلة والصناعات الخشبية مثل صناعة المراكب والسواقي والأسِّرة وصناعة الزيوت النباتية والصابون وصناعة قصب السكر وغيرها .

هكذا يتبين أن الإدارة المصرية بذلت جهوداً كبيرة في سبيل النهوض بالوضع الاقتصادي في السودان في الجانب الزراعي والصناعي أما في الجانب التجاري فقد اهتمت الإدارة المصرية بتجارة العاج في الجنوب وتجارة الرقيق وهاتان التجارتان جذبت التجار الأجانب إلي السودان (نبلوك، مصدر سابق، ص 14). وقد وفد تجار أوروبيون بعضهم وكلاء لشركات وكانوا يهتمون بشكل رئيس بالعاج والصمغ العربي وريش النعام. وقد وصل هذا النشاط التجاري إلي قمته في منتصف القرن التاسع عشر فتم تكوين الغرفة التجارية بالخرطوم وتم إنشاء مصرف تجاري تحت اسم بنك السودان

(المصدر السابق، ص 18). وفي الفترة بعد عام 1873م أدى هذا النشاط التجاري للتجار الأوروبيون إلى ظهور بعض التجار المحليين الكبار كان أبرزهم الزبير ود رحمة.

هذه النشاطات في المجال التجاري كانت مصحوبة بتغيرات مهمة في بعض جوانب الاقتصاد السوداني، فاتسع تداول النقد وانتشر نظام التملك الخاص للأراضي الزراعية في الشمال. وقد أصبح الإنتاج الاقتصادي في السوداني لأول مرة يمثل حاجة مهمة لبعض أجزاء الاقتصاد العالمي خاصة في مجال الصناعات التي يدخل فيها الصمغ العربي (المصدر السابق، ص 19). وبسقوط الحكم التركي في السودان وانتصار الثورة المهدية 1885م شهد الاقتصاد السوداني تدهوراً ملحوظاً خاصة في مجال التجارة الخارجية رغم أن الحكومة المصرية لم تفرض أي قيود على التبادل التجاري مع الدولة المهدية إلا أن ظروف الشكوك والعداء القائم أدت إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي في الداخل لكن رغم هذه الظروف نجد أن الدولة المهدية اهتمت بالسوق فكانت تباع في سوق أم درمان الأحذية والملابس الجاهزة والسلع الغذائية والخضروات واللحوم والذهب والفضة وغيره (مجلة البحوث الاقتصادية الاجتماعية، 1974م، ص 6- 10).

أما في مجال الإنتاج فقد كانت هناك صناعات حرفية كثيرة مثل صناعة أدوات الزراعة والسيوف وغيرها، ويتركز الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي بإنتاج ضروريات المعيشة والاكتفاء الذاتي .

التطور الاقتصادي في فترة الحكم الثنائي :

في هذه الفترة الممتدة من 1899م نهاية الدولة المهدية وحتى الاستقلال 1956م شهد الاقتصاد السوداني تطوراً ملحوظاً، حيث قام المستعمرون بإعادة صياغة الاقتصاد السوداني بما يتماشى مع مصالحهم الذاتية ونسبةً للمكانة المهمة التي كانت تحتلها الصناعات القطنية في تلك الفترة وخاصة صناعة النسيج؛ فقد قامت بريطانيا بإنشاء جمعية منتجي القطن في الإمبراطورية 1902م بهدف الحصول علي كميات متزايدة منه، وبما أن الظروف في السودان تسمح بزراعة القطن طويل التيلة فقد أصبح الطريق ممهداً لتطوير زراعة القطن هناك (نبلوك، مصدر سابق، ص20).

أصبح إنتاج القطن مظهراً رئيساً للتطور الاقتصادي في السودان خلال فترة الحكم الثنائي، فقد تم إدخال المشاريع الزراعية مثل مشروع الزيداب 1906م بمساحة تقدر ب 11.000 فدان. ومشروع بركات وود النو في الفترة من 1922م - 1924م وفي عام 1914م بدأ العمل في إنشاء خزان سنار ليكتمل في عام 1925م وتم إنشاء مشروع الجزيرة بتكلفة بلغت 13 مليون جنيه إسترليني كما تم تطوير مشروع دلتا طوكر (المصدر نفسه، ص 26). وبلغت المساحة الكلية للمشروع حتى عام 1938م 852.000 فدان وحوالي مليون فدان عام 1956م وخارج إطار مشاريع القطن الرئيسة لم تقم الحكومة بتطوير زراعته في مناطق أخرى .

كما قامت الحكومة بإنشاء عدة مشاريع زراعية لزراعة المحاصيل الغذائية والعلف في الشمالية لسد الاحتياجات. وفي جانبٍ آخر تم تطوير وتوسيع طرق المواصلات وكان أهمها بناء خط السكة الحديد الذي ارتبطت بداياته بأغراض عسكرية في 1899م حيث وصل مدينة حلفا في الشمال بمدينة الخرطوم بحري كما تم بناء خط يربط عطبرة بميناء بورتسودان بالبحر الأحمر. وبعد بناء كبري النيل الأزرق تم بناء الخط الحديدي إلي سنار ثم كوستي فمدينة الأبيض في كردفان التي وصلها عام 1912م. كما تم ربط مدينة كسلا في الشرق بمدينة بورتسودان . وهكذا تم ربط كل مناطق الإنتاج الاقتصادي بالميناء الذي اكتمل بناؤه عام 1909م بغرض ربط السودان بالعالم الخارجي . كما أنشأت الحكومة أسطولاً من البواخر النيلية الأمر الذي ساعد في تنشيط حركة التجارة الداخلية وسط المدن ببعضها .

لقد أدت هذه التطورات الاقتصادية في هذه المرحلة المبكرة من الاستعمار إلي زيادة الإنتاج المحلي وتوسيع النشاط التجاري الداخلي والخارجي، وبدأ السودان يبرز كأهم دولة لتصدير القطن والمصدر الأساس في العالم للصمغ العربي كما شملت الصادرات أيضاً الجلود، والماشية، الجمال، حب البطيخ، الفول السوداني وغيره (المصدر نفسه، ص 28).

وقد استمرت القروض والمنح التي تقدمها الحكومة المصرية والبريطانية لتمويل بعض المشروعات الهامة. كما تدفقت بعض الاستثمارات الأجنبية في القطاع الخاص فتم إنشاء مصنع أسمنت عطبرة عام 1939م من قبل شركة بورتلاند البريطانية وغيره، كما كان لرأس المال الأجنبي دوراً هاماً في إنشاء وتطوير البنوك والشركات التجارية . ومن خلال المتابعة لمجمل التطورات الاقتصادية نجد أن إيرادات الحكومة قد ارتفعت من 242.309 جنيهاً مصرياً في عام 1901م إلى 1.814.098 جنيهاً في عام 1918م ووصلت إلي 7.000.000 في عام 1929م وتعود معظم هذه الزيادات إلى مشروع الجزيرة ومشاريع القطن الأخرى بالإضافة إلى إيرادات الضرائب (المصدر نفسه، ص 32) .

وبدأت الحكومة في عام 1935م لأول مرة في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بعد أن تمكنت من توسيع جهازها الإداري وتغطية النفقات الحكومية الأخرى مثل نفقات الدفاع والمعاشات. فبدأت الحكومة في التوسع التدريجي في برامج الصحة والتعليم فبلغ الانفاق 9٪ من الإنفاق الحكومي عام 1938م ثم ارتفع إلي 25٪ عام 55- 1956م (مصلحة الإحصاء، 1956م، ص 68).

أما في قطاع الإنتاج فالإنفاق في قطاع الزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والتجارة يمثل حوالي 20٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي طيلة الفترة من (1930- 1956م) وقد قامت الحكومة بتوسيع الخدمات الزراعية والبيطرية في قطاع الزراعة كما قامت بتحسين المواصلات عن طريق بناء خط سكة حديد بين سنار والروصيرص وأنشأت مصلحة الخطوط الجوية السودانية عام 1950م كما تم تشييد محطات حرارية في المدن الكبرى (نبلوك، مصدر سابق، ص 44).

وقد تركز الاهتمام الرئيس للحكومة الاستعمارية في مجال التنمية الاقتصادية في قطاع المشاريع الزراعية فبعد زيادة مساحة مشروع الجزيرة وإنشاء المشاريع الغذائية في الشمالية اكتمل في الثلاثينيات إنشاء مشاريع حكومية أخرى على النيل الأبيض في مساحة 250.000 فدان لتوفير ضروريات المعيشة كما تم إنشاء مشروع الجنيد على النيل الأزرق

في مساحة 300.000 فدان . إضافة إلي المشاريع الصغيرة في أعالي النيل والإستوائية ومشروع الزاندي الذي تم تمويله بمنحة من الحكومة البريطانية وغيرها من المشروعات .

في الجانب الصناعي قامت الحكومة بإنشاء ثلاثة محالج كبيرة للقطن في بورتسودان وعطبرة وسنار، وستة محالج صغيرة في كردفان لسد الاحتياجات المحلية. كما اهتمت الحكومة بقطاع الزراعة المطرية الآلية (فقامت هيئة إمدادات الشرق الأوسط البريطانية) (المصدر السابق، ص 46). بالتوسع في زراعة الذرة عن طريق الزراعة الآلية في القضارف .

لقد تركت إدارة الحكم الثنائي حكومة السودان وهي تمتلك مصدراً هاماً لتدفق الإيرادات سواء أكانت من مساهمات الضرائب أو من مساهمات المشاريع التنموية والتجارية المختلفة. وقد اعتمدت حكومات ما بعد الاستقلال على هذا الإرث الاستعماري في وضع برامجها التنموية .

الخاتمة:

تعتبر مكونات المجتمع السوداني القبلية مختلفة الأعراق أهم ما يميزه من الناحية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فهي تشكل نسبياً وحدة القارة الأفريقية، كما أن السودان يتمتع بثروات زراعية وحيوانية تساعد على التطور الاقتصادي الذي قام على مرتكزات وضعتها الحكومة الاستعمارية ممثلة في المشروعات الزراعية وضرورة تطويرها في سبيل الرقي بالاقتصاد السوداني.

النتائج والتوصيات:ـ

- توصلت الدراسة إلى أن السودان مر بمراحل اقتصادية بدائية مستقرة خلال الحكومات المحلية.
- ساعدت الحكومات الاستعمارية كالتركية وحكومة الحكم الثنائي في تطوير البنى الاقتصادية للسودان.
- أصبحت المشروعات التى تركتها الحكومة الاستعمارية من أهم المرتكزات الاقتصادية في العالم.

- ضرورة الاهتمام بالمشروعات الزراعية والثروات المعدنية وإصلاح الأراضي الزراعية بالطرق العالمية والاهتمام بالمكونات الثقافية للشعب السوداني.

المصادر والمراجع:

- د.حمدنا الله مصطفى، التطور الاقتصادي في السودان 1841- 1881، دار المعارف، القاهرة، 1985 .
- محمد عوض محمد، السودان الشمالي، سكانه وقبائله، مطبعة لجنة التأليف للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1951م، وكذلك محمد محمود الصياد، الناس في أفريقيا.
- د.حسن مكي، السودان الجديد وحوار العروبة والأفريقية (رؤية تحليلية)، مجلة السودان الدبلوماسية، عدد 5، 2002م.
- شريف حرير، إعادة تدوير الماضي في السودان (ترجمة مبارك عثمان في السودان النهضة أم الانهيار)، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1991 .
- انجلو ساماكو، رحلة محمد علي إلي السودان، ترجمة طه فوزي، دار المعارف القاهرة بدون تاريخ .
- محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان، 1820 - 1885م، دار الفكر العربي القاهرة، 1947م.
- حسن أحمد إبراهيم، محمد علي في السودان (دراسة لأسباب الفتح التركي المصري)، جامعة الخرطوم بدون تاريخ.
- تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الخرطوم.
- مجلة البحوث الاقتصادية الاجتماعية، عدد 24، الخرطوم.
- جمهورية السودان الإحصائيات الداخلية - إحصائيات التعليم الحكومي 1956م مصلحة الإحصاء، الخرطوم، 1960- 1961م.

تقييم الخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس من وجهة نظر طلاب جامعة دنقلا وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية

(دراسة تقويمية لأداء الأستاذ الجامعي من وجهة نظر طلاب كليتي التربية و الآداب)

د. مجذوب أحمد محمد أحمد قمر- جامعة دنقلا- كلية التربية مروي
د.عثمان عبد الله عثمان جامعة دنقلا- كلية التربية مروي

Abstract

This study aimed at identifying the level of assessment, the perceived characteristics of teaching staff member and from the point of view of students Dongola University (Education, Arts faculties and its relationship some demographic and educational variables, To achieve this goal the researchers used the descriptive method correlation of analysis, The study sample consisted of (400) students during the academic year 2015, chosen by the stratified random samples of (25%) from the studied population, The researchers used a scale of their preparation, The main results of this study are: the students assessment of the performance of teaching staff member is highly characterized leadership and human qualities of style was more dimensional and assessment by the students. And the existence of a positive correlation statistically significant relationship between students' evaluation of the performance of the teaching staff member and academic achievement. The presence of statistically significant differences in degrees of performance of a teaching staff member due to the variables of the academic level for the benefit of the advanced level evaluation (Fourth level). In the light of the results of the study and discussion the researcher suggested some recommendations.

مستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تقييم الخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس من وجهة نظر طلاب جامعة دنقلا (التربية و الآداب) وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية والتربوية، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي الارتباطي، تكونت عينة الدراسة من (400) طالب وطالبة، للعام الدراسي 2015، قد تم اختيار عينة الدراسة عن طريق العينة الطبقية العشوائية بنسبة 25٪من مجتمع الدراسة، استخدم الباحثان مقياس من إعدادهم، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تقييم الطلاب لأداء عضو هيئة التدريس يتميز بالارتفاع، وأن أسلوب القيادة و الصفات الإنسانية كان من أكثر الأبعاد تقييماً من قبل الطلاب. وجدت علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين تقييم الطلاب لأداء عضو هيئة التدريس والتحصيل الأكاديمي. ووجود فروق دالة إحصائياً في درجات تقييم أداء عضو هيئة التدريس تعزى لمتغيرات المستوى الدراسي لصالح المستوى المتقدم(المستوى الرابع). وأخيراً، على ضوء نتائج الدراسة والمناقشة افترح الباحثان بعض التوصيات.

المقدمة:

يعتبر التعليم الجامعي أهم مرتكزات التنمية البشرية، ذلك لأنه يتعلق بإعداد الكفاءات المتخصصة في مختلف مجالات الحياة، حيث ارتبطت مكانة الجامعة وسمعتها كمؤسسة تعليمية، بمكانة أساتذتها ومستواهم الأكاديمي وقد اهتمت الدول المتقدمة في العصور الحديثة بتأهيل الأستاذ الجامعي وتقييم أدائه في مجالات عديدة لاسيما في مجال التدريس (زاهر، 1995 م:39).

لعل تقويم أداء عضو هيئة التدريس من أهم المجالات التي ينبغي الاهتمام بها، لما له من أهمية في تحسين الأداء وزيادة فاعليته، وفي تطوير المادة العلمية ومحتوياتها ومضامينها والأساليب المعتمدة في تدريسها، وهو الوسيلة الوحيدة للتحقق من أن الأداء يتم على النحو المحقق لغرضه وبالتالي تحقق جودة نوعية في التعليم العالي (الهويد، 1434هـ:2- 3)، لذلك أصبح تقويم أداء عضو هيئة التدريس معياراً تتخذ على ضوئه بعض القرارات الخاصة بهم، وهي جزء من الثقافات الأكاديمية للتعليم

الجامعي، حيث تؤكد دراسة (آل زاهر، 2004م:4)، أن دور عضو هيئة التدريس دور متجدد بصفة مستمرة مما جعل الكثير من الجامعات العالمية تركز على التطوير الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بهدف تطوير العملية التعليمية واستيعاب التطورات الجديدة.

نظراً لأهمية دور عضو هيئة التدريس في تطور الجامعة علمياً وثقافياً، وفي تثقيف المجتمع وتدعيم القيم والمبادئ والاتجاهات التي يتبناها، ودوره الرئيس في بناء شخصية الطالب وتوسيع آفاقه ومداركه، كان لا بد من أن يتحلى بعدة صفات منها أن يمتلك قاعدة عريضة من العلوم الأساسية والتطبيقية المتعلقة بتخصصه، أن يكون لديه القدرة والمهارة على توصيل المعلومة بأسلوب صحيح وشيق، أن يكون لديه الحماس لتطوير ذاته، أن يكون لديه القدرة على مواكبة التغير السريع في التكنولوجيا، الأمانة والخلق القويم والالتزام بالأنظمة والتعليمات وقواعد السلوك والآداب المرعية و متابعة ما يستجد في مجال تخصصه، وان يسهم من خلال نشاطه العلمي في تطور تخصصه، أن يثير في طلابه حب العلم والمعرفة والتفكير العلمي السليم، أن ينقل لطلابه أحدث ما توصل إليه العلم في مجال تخصصه، أن يشارك بفعالية في أعمال مجلس القسم وغيره من المجالس واللجان وفي أنشطة الجامعة في خدمة المجتمع.(الهويد، 1434هـ:23- 24).

مشكلة الدراسة:

يرى الكثيرون أنّ حصول عضو هيئة التدريس على المؤهل الجامعي كفيل بأن يؤهله للقيام بعملية التدريس في الجامعة، أن مثل هذا الاعتقاد من وجهة نظر الباحثين غير صحيح فنجاح عضو هيئة التدريس في الجامعة يحتاج إلى تمتعه بعدد من الخصائص، مثل الصفات الإنسانية والتمكن من المادة الدراسية، كما أن الأنظمة التعليمية الجامعية في مختلف جامعات السودان لا تولي مسألة تقييم أداء عضو هيئة التدريس من وجهة نظر الطلاب الأهمية التي تستحقها، فضلاً عن النقص الكبير في المعلومات الدقيقة عن برنامج التقويم في الجامعات السودانية، ويشير المتوافر منها إلى أن معظم الجامعات تصدر معلومات إحصائية تتناول النمو الكمي لمختلف أوجه

النشاط، وليس للجوانب النوعية أثرٌ يُذكر في هذه الإصدارات، ومن هنا نبعت مشكلة الدراسة في محاولة من الباحثين أن يسهم في توفير معلومات تتعلق بالجانب النوعي لقياس شخصية الأستاذ الجامعي في جامعة دنقلا، ممهداً لعملية جديدة على صعيد نطاق جامعة دنقلا فقد قام الباحث بوضع قائمة من الصفات التي يجمع الطلاب على ضرورة توفرها في عضو هيئة التدريس، فهي الصفات الإنسانية، والتمكن من المادة الدراسية، وأسلوب القيادة واحترام اللوائح والقوانين، عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في هذا التساؤل:

ما مستوى تقييم طلاب جامعة دنقلا (التربية والأدب) للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس؟ وتتفرع منه التساؤلات التالية:

1. ما مستوى درجة تقييم طلاب جامعة دنقلا كليتي (الآداب والتربية مروي) للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس؟
2. ما أكثر الخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس تقييماً من قبل طلاب الكليتين؟
3. هل توجد علاقة ارتباطية بين تقديرات طلاب الكليتين للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس؟
4. هل توجد فروق دالة إحصائياً في درجة تقييم الطلاب للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس تعزى لمتغيرات(الجنس، الكلية، المعدل التراكمي، التخصص)؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1. تلقي المزيد من الضوء والاهتمام على موضوع تقييم أداء عضو هيئة التدريس من وجهة نظر الطلاب.
2. إنها تجري على فئة هامة وحساسة من المجتمع، وهي فئة أعضاء هيئة التدريس التي لها دورٌ كبير في المجتمع وفي تشكيل شخصية الطالب في المستقبل.

3. تعتبر هذه الدراسة استكمالاً لما جاء به الباحثون السابقون بخصوص موضوع تقييم أداء عضو هيئة التدريس من وجهة نظر الطلاب.
4. تكون هذه الدراسة بمثابة مفتاح ودراسة سابقة للدراسات التي ستليها في نفس الموضوع، أو في موضوع مشابه لها في مناطق أخرى.
5. تحاول هذه الدراسة أن تشرك الطالب في عملية تقييم أداء عضو هيئة التدريس باعتبار الطالب من ضمن المحاور الأساسية في العملية التعليمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. الكشف عن مستوى تقييم طلاب جامعة دنقلا كليتي (الآداب و التربية مروي) للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس.
2. معرفة أكثر الأبعاد تقييماً من قبل الطلاب على مقياس تقييم أداء عضو هيئة التدريس؟
3. التحقق من طبيعة العلاقة الارتباطية بين تقديرات طلاب الكليتين للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس.
4. معرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً في تقييم الطلاب للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس تعزى لمتغيرات(الجنس، الكلية، المعدل التراكمي، التخصص)؟

حدود الدراسة:

1. **الحدود الموضوعية:** تقييم الخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس من وجهة نظر طلاب جامعة دنقلا وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية.
2. **الحدود الزمانية:** وتتمثل في العام الدراسي 2014- 2015م.
3. **الحدود البشرية:** اقتصرت هذه الدراسة على طلاب جامعة دنقلا(كليتي التربية والآداب).

4. **الحدود المكانية:** السودان الولاية الشمالية - جامعة دنقلا كلية التربية مروي و الآداب كريمة.

مصطلحات الدراسة

1. **التقويم:** عملية إصدار الحكم على مدى تحقيق الأهداف التربوية ودراسة الآثار التي تحدثها بعض العوامل والظروف في تيسير الوصول إلى الأهداف أو تعطيلها، أي أن إصدار الحكم في التقويم التربوي يمكن أن يتضمن أجزاءً عملية تتعلق بتحسين العملية التربوية (أبو حطب، 1986م:589).

يعرف إجرائياً : بأنه العملية التي يتم من خلالها التعرف على ما يقوم به عضو هيئة التدريس من أدوار ونشاطات في الجامعة من أجل إحداث التغييرات المنشودة في أركان العملية التعليمية، من خلال إجابات الطلاب على الأداة المستخدمة في هذه الدِّراسة.

2. **تقييم الأداء:** هو العملية التي يتم من خلالها التعرف على الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف وإنجاز معدلات الأداء المستهدفة(الخرابشة وآخرون، 2012م:ص62).

3. **عضو هيئة التدريس:** هو "الفرد الذي يحمل درجة الدكتوراه(Ph.D) أو ما يعادلها، ويعين في الجامعة برتبة جامعية كأستاذ مساعد Assistant Professor أو أستاذ مشارك Associate Professor أو أستاذ Professor" (زيتون، 1995م:63). ويقصد به في الدراسة الحالية قياس مستوى الأداء التدريسي لدى أعضاء هيئة التدريس من قبل طلاب كلية التربية والآداب كريمة.

4. **الخصائص المدركة:** ويعنى بها في هذه الدراسة الآتي:

أ- الصفات الإنسانية: هي الصفات المتعلقة بالمشاركة الوجدانية والعطف والعمل على مساعدة الطالب والمشاركة في حل مشكلاته كما تشمل صفات أخرى كالظُرف والمرح والبشاشة وهي صفات المعلم الناجح، أما الصفات المبنية على

العنف والقسوة والشدة وإثارة السخرية وعدم الرغبة في مساعدة التلاميذ فهي صفات المعلم ذي التأثير السالب.

ب- التمكن من المادة: أي تمكن المعلم من مادته والعناية بإعداد الدرس واستخدام الطرق التربوية التي تساعد على الفهم وهي صفات المعلم الناجح أما عدم التمكن من المادة وعدم العناية باستخدام الطرق التربوية فهي صفات المعلم ذي التأثير السالب.

ج- نوع القيادة: وتشمل احترام آراء الطلاب والاشتراك معهم في بعض الأنشطة ومعاملتهم كأب وأخ ...الخ، وهي صفات المعلم الناجح، أما أسلوب السيطرة والتحكم والعناد وعدم قبول المناقشة والأسئلة قبولاً حسناً فهي صفات المعلم ذي التأثير السالب.

د- احترام القوانين: وتشمل احترام القوانين والمحافظة على المواعيد وقلة التغيب والإخلاص في العمل هي صفات المعلم الناجح، أما عدم الإخلاص في العمل والتأخر عن مواعيد الحصص فهي صفات المعلم ذي التأثير السالب(الغريب، 1981م: 59- 65).

هـ- إجرائياً هي الدرجة التي يحصل عليها الطالب على المقياس المستخدم في هذه الدراسة.

الإطار النظري:

ويحتوي على:-

(1) تقويم أداء عضو هيئة التّدريس:

تُعتبر الجامعة مصدراً للمعرفة وناقلة للثقافات، فعلى عاتق عضو هيئة التدريس تبنى المعرفة وتقوم الحضارات، وحيال ذلك يظل عضو هيئة التدريس يتعلم كجزء من مسؤوليته المهنية فهو مطالب على الدوام بالقراءة والاطلاع والبحث عن المعارف الجديدة، من هذا المنطلق ظهرت دعوات تنادي بضرورة الإصلاح الجامعي، وكخطوة أولى يأتي الاهتمام بتقويم عضو هيئة التدريس تحقيقاً للجودة ومواكبة للتغيرات المعاصرة والمستقبلية التي تجعل من التّطور والإصلاح ضرورة لا بد منها فعملية التقويم والتطوير عملية متكاملة حيث أنّ نتائج التقويم هي الأساس لعمليات التطور، و أن

عضو هيئة التدريس يمثل العمود الفقري للجامعة، فمكانة الجامعة مرتبطة بأساتذتها، وأصبحت سمعة وقوة الجامعة تقاس بارتفاع أو انخفاض أداء ونشاط هيئتها التدريسية (زاهر، 1995 :39).

أعضاء هيئة التدريس هم هيئة من العاملين المؤهلين والمتفرغين لدعم البرنامج والخدمات التعليمية التي تتوافق مع رسالة وأهداف الجامعة. وهناك من يرى أنّ عضو هيئة التدريس، في كثير من الجامعات، هو الذي يكون عملهُ الأساس التدريس أو البحث الأكاديمي، سواء أكان عمله في الجامعة جزئياً أو كلياً. ويرى ما كنزي وزملاؤه أن عضو هيئة التدريس هو الذي تتوافر فيه كفاءات التدريس الجامعي، ومواصلة البحث العلمي، والاهتمام بالأمور الإدارية، والتأليف في مجال اختصاصه والقدرة على القيام بدور الموجه والمستشار لطلبته، وتقديم الاستشارات للمؤسسات الحكومية(خالد، 2006 :52).

يُعتبر تقويم أداء عضو هيئة التدريس من الأمور المهمة في التّعليم العالي فمن خلاله تتخذ الكثير من الإجراءات والقرارات التي تخدم مسيرة التعليم وهو وسيلة للتطوير والتجديد، فعملية التقويم تحقق الأهداف التالية:

أ. تقييم مستوى الأداء لعضو هيئة التدريس ومتابعة مستوى التقدم في ذلك.

ب. الكشف عن نواحي القوة في الأداء لتعزيزها والاستفادة منها وإمكانية نقلها للآخرين عبر وسائل متعددة، وتحدد نقاط الضّعف لتلافيها ووضع الحلول لتحقيق ذلك.

ج. التأشير والإشادة بالأداء المتميز لعضو هيئة التدريس، واستثمار ذلك في جوانب متعددة لخدمة المجتمع عبر بوابة البحث العلمي والأنشطة العلمية والمجتمعية الأخرى.

د. عملية التقويم تساعد في توفير مؤشرات وبيانات عن مستوى الانجاز وضعفه في جوانب عديدة تسعى الجامعة إلى تحقيقها.

هـ. تساعد في توفير قاعدة بيانات عن برامج الجامعة بكل تفصيلاتها وتزود صانعي القرار بالتغذية الراجعة عن كل ما يريدون من معلومات تعتمد في ترشيد القرارات الجامعية.

و. تعطي فكرة عن الإمكانات والكفاءات المتاحة للاستفادة القصوى من طاقاتها وجهودها في تحقيق مهام الجامعة (الجنابي، 2009 :11).

أهمية تقويم أداء عضو هيئة التدريس:

أ. تستخدم عملية تقويم أداء عضو هيئة التدريس للوصول إلى أفضل القرارات التي تتعلق بترقيتهم أو نقلهم أو الاستغناء عن خدماتهم.

ب. يستخدم التقويم كمعيار لتبرير اختيار برامج النظام وتطويره.

ج. التقويم وسيلة للتعرف على نقاط الضعف في الأداء فيتم من خلاله التغلب عليها.

د. يستخدم تقويم عضو هيئة التدريس كوسيلة لمتخذي القرارات الإدارية لمعرفة أنّ الأمور تسير وفق خطوط سليمة (تمام، 2009 :29- 30).

العناصر الرئيسة لتقويم أداء عضو هيئة التدريس:

أ. مدى كفاية عدد أعضاء هيئة التدريس للاحتياجات الفعلية على مستوى القسم العلمي والتخصص بما يتضمن استقرار واستمرارية العملية التعليمية.

ب. درجة توثيق العلاقات التربوية بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

ج. مدى توافر المؤهلات والخبرات العلمية والمهنية لجميع أعضاء هيئة التَّدريس وفقاً للتخصص والمركز الوظيفي.

د. مدى تخصيص أعضاء هيئة التدريس الوقت الكافي لأداء أعمالهم بالجامعة، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات الممارسة المهنية للبعض منهم.

ه. مدى ملائمة الأعباء التدريسية لعضو هيئة التدريس لمتطلبات الأداء الفعال.

و. مدى التّقدم في الأخذ بالطرق والأساليب الحديثة في التدريس وتوصيل المعرفة بالفاعلية والكفاءة المطلوبتين (ماجي، 2012 :1035).

يُعتبر أسلوب تقييم الطلاب لعضو هيئة التدريس من أكثر الأساليب شيوعاً في الجامعات فالطالب مدخل مهم من مدخلات العملية التعليمية وبالتالي يتمتع بالقدرة على إصدار أحكام تتصف بالمصداقية كونه له علاقة مباشرة بعضو هيئة التدريس ويتم التقييم من خلال استبانه لكل مقرّر على حدا ، تُعتمد من قِبل القسم و الكلية أو الجامعة بالتعاون مع المتخصِّصين على مستوى الجامعة؛ لتحقيق الاستفادة من نتائج تحليلها و توزَّع على الطلاب في نهاية كل فصل دراسي، ويتميز أسلوب تقييم الطلاب لأداء أعضاء هيئة التدريس كما أوردها الثبيتي(1417هـ:28) في الآتي:

أ. يتميز بدرجة ثبات عالية ودرجة صدق جيدة.

ب. إنَّ هذا الأسلوب ذو نتائج موضوعية وغير متحيزة.

ج. يعتبر هذا الأسلوب من أفضل أساليب تقييم الأداء الوظيفي.

وكأي أسلوب فإن هناك عيوباً تعتري هذا الأسلوب منها:

- إن غالبية الطلاب ليس لديهم الخبرة الكافية والموضوعية اللازمة التي تمكنهم من تقويم الأداء التدريسي بشكل جيد.
- إن الطلاب عند تقييمهم يركزون على السمات والصفات الشخصية لعضو هيئة التدريس أكثر من النواحي العلمية والمهارات التدريسية.
- إن تقييم الطلاب يتأثر كلياً بعدد من المتغيرات في قاعة المحاضرات منها عدد الطلاب نوع المقرر والتخصص.

د. إن تقييم الطلاب لعضو هيئة التدريس غالباً ما يؤدي إلى زعزعة الثقة والتقليل من مكانته في الجامعة(الجنابي، 2009 :26)..

(2). الدّراسات سابقة:

بالنظر إلى الدراسات السابقة وخاصة المتاحة منها للباحثين نجد موضوع تقييم أداء عضو هيئة التدريس حال المواضيع النفسية المهمة فقد حظي الموضوع مؤخراً باهتمام العديد من الباحثين والدارسين، على المستوى العربي والعالمي، ومن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما قام به قمر(2015) بدراسة عن قياس وتقويم أداء عضو هيئة

التدريس من وجهة نظر طلاب كلية التربية مروي، استخدم الباحث مقياس من إعداده، تكونت عينة الدِّراسة من (100) طالب وطالبة أوضحت الدِّراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في تقييم عضو هيئة التدريس بكلية التربية مروي.

استهدفت الخرابشة وآخرون(2012)، تعرف على العوامل المؤثرة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في كلية الأميرة عالية الجامعية في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن من وجهة نظر الطالبات تكونت عينة الدِّراسة من (2686) طالبة موزعة إلى أربعة أقسام أكاديمية وسبعة تخصصات، بينت الدِّراسة أن الصفات الشخصية للمدرس جاءت في المرتبة الأولى.

أجرى النصير(2006) دراسة عن تقويم طالبات الاقتصاد المنزلي والتربية الفنية بكلية التربية بالرياض لأداء الهيئة التدريسية من وجهت نظر الطالبات وتوصل الباحث إلى أنّ أداء أعضاء هيئة التدريس جيد ولكنه لم يصل إلى درجة التميز وتوصلت الدِّراسة إلى عدم وجود أثر دال إحصائياً للقسم الأكاديمي.

بحث حسن و الخولي (2003)، تقييم الطلاب للأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس بجامعة قطر وعلاقته ببعض المتغيرات، وتوصلت الدِّراسة إلى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات الطلاب لأداء أعضاء هيئة التدريس في المقررات النظرية والمقررات النظرية والعملية تُعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور.

هدفت دراسة الجفيري(2002)، إلى معرفة آراء طالبات الدراسات العليا في الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى، بينت الدِّراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تلك المتوسطات حول الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس الإناث تُعزى لاختلاف الكليات، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدِّراسة حول الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس الذكور تُعزى لاختلاف الكليات.

هدفت دراسة الغامدي(1995)، إلى التعرف على مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس في كلية المعلمين بالرياض من وجهة نظر طلابهم . وقد بلغ عدد أفراد عينة الدِّراسة (261) طالباً من الأقسام العلمية والأدبية. وتوصلت الدِّراسة إلى أنّ مستوى تقييم الطلاب لأداء عضو هيئة التدريس يختلف باختلاف المستوى الدراسي ولصالح مستوى السنة الرابعة، والمعدل التراكمي لهؤلاء الطلاب.

على صعيد البيئة الأجنبية هدفت دراسة Best & Addison (2000) إلى معرفة العوامل المؤثرة في تقييم أداء المدرسين من قبل طلبتهم وتوصلت الدِّراسة إلى أن المدرسين الذين يسعون إلى بناء علاقات طيبة وحاسمة مع طلابهم يحصلون على درجات تقييم تفوق زملاءهم الذين لا يمتلكون هذه الخاصية. كما أن المدرسين الذين يهتمون بطلبتهم، ويحرصون على استيعاب الطلاب للحصص الصفية يحصلون على تقييم أداء أفضل من غيرهم.

كذلك دراسة بونيتي Bonetti,1994)) التي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين تقييم الطلاب للمقررات الدراسية وأداء أساتذتهم وبين تحصيلهم العلمي، اعتمدت هذه الدِّراسة على نتائج استبانات لدراسات سابقة، وكان من بين النتائج التي توصلت لها هذه الدِّراسة هو وجود علاقة ارتباطية عالية بين تقديرات الطلاب لأساتذتهم وتحصيلهم العلمي.

يرى الباحثان أن هناك ندرة واضحة في الدراسات التي تناولت الخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس على الصعيد العربي والمحلي في حد علمها، وقد اتفقت الدراسات التي تناولت تقويم أداء عضو هيئة التدريس على إجماع الطلاب على عدد من الصفات أهمها قوة الشخصية والجانب الإنساني. كما في دراسة Erkut & Macros, 1984))، والخرابشة وآخرون(2012)، كما جاءت نتائج الدراسات السابقة متباينة فيما بينها فاختلفت من حيث الحدود الزمانية والمكانية والبشرية. وعليه، نرى أنّ الدِّراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة باهتمامها بعضو هيئة التدريس. وقد استفادت الدِّراسة الحالية من الدِّراسات السابقة في إطارها النظري،

وبعض إجراءاتها الميدانية وخاصة في اختيار أداة الدِّراسة وفي مناقشة نتائجها، وتتفرد الدِّراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تُجرى على عينة جديدة لم تُجر عليها دراسة من قبل على حد علم الباحثين.

منهج وإجراءات الدراسة الميدانية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة الطرق والإجراءات التي اتبعها الباحث في تحديد مجتمع الدراسة والعينة وشرح الخطوات والإجراءات العملية في بناء أداة الدراسة ووصفها، ثم شرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية التي استخدمت في الدراسة.

1. منهج الدراسة:

لقد عمد الباحثان في هذه الدراسة على إتباع المنهج الوصفي التحليلي.

2. عينة الدراسة :

أ. **العينة الاستطلاعية:** لمعرفة الخصائص القياسية لمقياس في صورته المعدلة بعد التحكيم في مجتمع الدراسة الحالي قام الباحثان بتطبيقه على عينة استطلاعية حجمها (40) طالباً وطالبة من كلية التربية مروي وكلية الآداب، بهدف التأكد من صدق وثبات المقياس.

ب. **العينة الفعلية:** تم اختيار عينة الدراسة عن طريق العينة العشوائية الطبقية من طلاب كلية التربية والآداب جامعة دنقلا، بلغ حجم عينة الدراسة (400)، بواقع (200) من كل كلية، مقسمة إلى (100) من الذكور و (100) من الإناث في كل كلية على حدا للعام الدراسي2014- 2015م. والجدول يوضح توزيعات أفراد عينة الدراسة على متغيرات الدراسة.

جدول رقم(1) توزيع أفراد العينة وفقاً للمستوى الدراسي وتقدير الطالب والكلية

المستوى الدراسي			تقدير الطالب		
المستوى	التكرار	النسبة٪	التقدير	التكرار	النسبة٪
الأول	100	25.0	ممتاز	9	2.2
الثاني	100	25.0	جيد جداً	100	25.0

المستوى الدراسي			تقدير الطالب		
المستوى	التكرار	النسبة٪	التقدير	التكرار	النسبة٪
الثالث	100	25.0	جيد	165	41.2
الرابع	100	25.0	مقبول	126	31.5
المجموع	400	%100.0	المجموع	400	%100.0
التخصص الدراسي			الكلية		
تاريخ	109	27.2	التربية	200	50.0
دراسات	74	18.5	الآداب	200	50.0
جغرافيا	85	21.2	المجموع	400	%100.0
عربي	78	19.5	النوع		
انجليزي	41	10.2	ذكر	200	50.0
اجتماع	13	3.2	أنثى	200	50.0
المجموع	400	%100.0	المجموع	400	%100.0

4.أداة الدّراسة: تتمثل أداة الدِّراسة في استبيان تقييم الخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس من إعداد الباحثين، مكون من(35) فقرة في صورتها بعد التحكيم تقيس الأبعاد التالية، الصفات الإنسانية، والتمكن من المادة، والقيادة واحترام اللوائح وقوانين. يتم تقدير كل عبارة من عبارات المقياس بثلاث استجابات هي: أوافق (3)، أوافق لحد ما (2)، لا أوافق(1). في العبارات الموجبة والعكس بالنسبة للعبارات السالبة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

أولاً: صدق الأداة: استخدم الباحثان ثلاثة مؤشرات للدلالة على صدق الأداة على النحو التالي:

أ. الصدق الظاهري: يرى إيبل (Ebel, 1972) أن أفضل وسيلة لاستخراج الصدق الظاهري للمقياس هو من خلال ملاءمة المقياس لما وضع من أجله ومدى وضوح التعليمات وصلاحية الفقرات ويتحقق ذلك من خلال عرضه على خبراء أو محكمين،

وبخاصة إذا كان هؤلاء المحكمون من ذوي الخبرة. عليه قام الباحث بعرضه على عدد(7) من الأساتذة والخبراء في علم النفس والتربية في كليات جامعة دنقلا المختلفة وبعض الجامعات السودانية، لفحص عبارات المقاييس وأبدوا آراءهم على كل عبارة.

ب. الصدق الذاتي: وهو من أنواع الصدق الإحصائي، ويقاس بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات المحسوب بأي طريقة من طرق حساب الثبات، واعتمد الباحثان على طريقة كرونباخ ألفا فكانت الدرجة الكلية لصدق المقياس حوالي (0.89). والجدول (2) يوضح معاملات الصدق الذّاتي للمقاييس الفرعية والدرجة الكلية للأداة ككل.

جدول (2) يوضح معاملات الصدق الذاتي للمقاييس الفرعية والأداة ككل

الأبعاد / الصدق الذاتي	الصفات الإنسانية	التمكن من المادة	أسلوب القيادة	احترام القوانين	الأداة ككل
	0.75	0.86	0.86	0.91	0.89

ج. صدق البناء : يقول كرونباخ: (Kronbach Alpha) في العيسوي (2005) صدق البناء هو عبارة عن تحليل معاني ودرجات الاختبار. ويتم حسابه بعدة طرق منها التحليل العاملي والتناسق الداخلي لمعرفة الفقرات المتسقة مع بعضها البعض، وتحقق منه الباحث إحصائياً بحساب معامل الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد المقياس وبين الدرجة الكلية للمقياس، والجدول (3) يوضح ذلك، حيث (ن=40).

جدول(3) قيم معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية للأداة ككل

الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط
1	.624	8	.568	15	.190	22	.249	29	.435
2	.695	9	.529	16	.581	23	.562	30	.499
3	.662	10	.422	17	.332	24	.460	31	.248
4	.750	11	.608	18	.489	25	.456	32	-.129

الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط
5	.693	12	.543	19	.448	26	.480	33	.494
6	.678	13	.468	20	.547	27	.545	34	.297
7	.717	14	.529	21	.211	28	.325	35	.434

يتضح من الجدول (3) أن جميع الفقرات حققت دلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 و 0.01) في حين لم تحقق الفقرات التالية الدلالة الإحصائية(15 و32) وبالتالي تم حذفها. وبذلك تكون الأداة في صورته النهائية مكون من (33) عبارة، وبهذا تتراوح الدرجة الكلية على الأداة ما بين(33- 99) بمتوسط نظري قدره(66).

ثبات الأداة: للتأكد من ثبات الأداة تم حساب المقياس بأبعاده ال(4) بطريقة كرونباخ ألفا وصل معامل ثبات الدرجة الكلية (.790) والجدول(4) يوضح ذلك.

جدول (4) يوضح قيم معاملات الثبات بطريقة كرونباخ لمقاييس الفرعية والأداة ككل

المحاور / الثبات	الصفات الإنسانية	أسلوب القيادة	التمكن من المادة	احترام القوانين	الأداة ككل
كرونباخ ألفا	.570	.720	.740	.830	.790

يلاحظ الباحثان من الجدول (4) أن جميع معاملات الثبات أكبر من (0.57) لجميع الأبعاد والدرجة الكلية وهذا يشير إلى تمتع الأبعاد بدرجات جيدة جداً من الثبات في مجتمع الدِّراسة الحالي.

الوسائل الإحصائية :

استخدمت الوسائل الإحصائية الآتية لتحقيق أهداف الدِّراسة :معامل ارتباط بيرسون،الاختبار التائي لعينة واحدة، الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، معادلة كرونباخ ألفا، المتوسطات والانحراف المعياري والوزن النسبي، وتحليل التباين الأحادي.

نتائج الدِّراسة ومناقشتها:

يتم في هذا الجزء عرض نتائج دراسة ومناقشتها على ضوء نتائج الدَّراسات السابقة على النحو التالي:

أولاً: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: نص السؤال الأول على: "ما مستوى درجة تقييم طلاب جامعة دنقلا كليتي (الآداب والتربية مروي) للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس؟ "استخدم الباحثان الوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5) يوضح اختبار (ت) لمعرفة درجة تقييم الطلاب للخصائص المدركة.

الكلية	ن	الوسط الحسابي	الوسط الفرضي	الانحراف المعياري	قيمة(ت)	الدلالة	التقييم
التربية	200	82.01	66	7.09	163.97	0.00❖	يتميز التقييم بالارتفاع
الآداب	200	91.82	66	4.47	291.29		

❖دالة عند مستوى الدلالة(0.05)

يلاحظ من الجدول(5) أنَّ المتوسطات الحسابية أكبر من الوسط الفرضي مما يشير إلى أن تقييم طلبة جامعة دنقلا (كلية التربية مروي والآداب كريمة) للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس في جامعة دنقلا تتميز بالارتفاع في جميع أبعاد مقياس تقييم الأداء عند مستوى الدلالة (0.01) الأمر الذي يؤكد أهمية ودور شخصية عضو هيئة التدريس في العملية التعليمية، فالمدرس مطالب بامتلاك صفات تساعد على أن تحقق العملية التعليمية هدفها ومنها الإدارة و قوة الشخصية والثقة بالنفس والعدالة والحزم، واحترام الرأي والرأي الأخر، مما يؤكد ذلك تأخذ إدارات الجامعة بالصفات الشخصية عند اختيار أعضاء هيئة التدريس فالمؤهل العلمي على أهمية وليس هو المعيار الوحيد لاختيار أعضاء هيئة التدريس، لذا نجد أن الأستاذ الجامعي يحظى بدرجة تقييم عالية بين الطلاب وهذا ما يميز الأستاذ الجامعي في جامعة دنقلا عن الجامعات الأخرى التي يتواجد فيها عدد كبير من الطلاب فجامعة

دنقلا من الجامعات التي لا تكتظ بالأعداد الهائلة من الطلبة، فهذا العدد القليل من الطلاب جعل صلة التواصل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس إيجابية في شتى المجلات الأكاديمية منها والإنسانية، كما أن موقع الكليات المنتشرة على نطاق الولاية الشمالية أتاح لطالب فرصة أكبر في عملية التقييم مقارنة بالجامعات التي تنحصر في نطاق ضيق وأن بُعد هذه الكليات عن بعضها البعض جعل عضو هيئة التدريس محصوراً في هذه الكلية فلا تتاح له فرصة التعاون مع بعض الجامعات أو كليات الجامعة نفسها لبُعد المسافة مما جعل الطلاب يستفيدون من تواجد عضو هيئة التدريس في الكلية طيلة العام الدراسي للإجابة على جميع أسئلتهم من جانب وفهم شخصية الأستاذ من جانب آخر. لذا يرى الباحثان أن علاقة عضو هيئة التدريس الإيجابية بطلابه من شأنها مساعدة الطالب على استيعاب المحاضرة وامتلاك المهارات والمعارف التي يسعى الأستاذ الجامعي إلى تزويد طلابه بها، اتفقت هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة(Best & Addison: 2000) إلى أن المدرسين الذين يسعون إلى بناء علاقات طيبة وحاسمة مع طلابهم يحصلون على درجات تقييم تفوق ودرجات زملائهم الذين لا يمتلكون هذه الخاصية.

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: نص السؤال الثاني على: "ما أكثر الخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس تقييماً من قبل طلاب الكليتين؟" قام الباحثان بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل بعد من أبعاد المقياس والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6) يوضح أكثر الأبعاد تقييماً من قبل الطلاب في المقياس

الترتيب	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
2	الإنسانية	22.3525	2.14470	٪93.135
1	القيادة	23.7625	4.25221	٪113.154
3	التمكن	30.7625	3.68783	٪85.451
4	اللوائح	10.0375	1.42519	٪55.763
مجموع متوسط الأداة ككل		21.73	11.50993	٪86.88

من قراءة الجدول(6) يتبين أن أكثر الأبعاد تقييماً في مقياس تقييم أداء عضو هيئة التدريس، حيث أن الوسط الحسابي (21.73) والوزن النسبي(86.88٪)، وكان أسلوب القيادة أكثر تقيماً من قبل طلاب الكليتين بوزن نسبي (113.154٪) وكانت الصفات الإنسانية في المرتبة الثانية بوزن نسبي (93.135٪) و كان مجال التمكن من المادة الدراسية في المرتبة الثالثة بوزن نسبي(85.451٪) وفي المرتبة الأخيرة كان احترام اللوائح والقوانين بوزن نسبي(55.763٪).

تشير هذه النتائج إلى أن بعد القيادة و الصفات الإنسانية كان من أكثر الأبعاد تقييماً من قبل الطلبة، يبدو هذا التقييم منطقياً إلى حدٍ كبير حيث تعتبر القيادة من أهم السمات التي يجب أنّ يتميز بها عضو هيئة التدريس حتى يستطيع توصيل المعلومات بكل سهولة إلى الطالب وكلما توفر أسلوب القيادة لعضو هيئة التدريس كلما ساعد الطالب على تحسين مستواه التعليمي، ولا نعنى بذلك الأسلوب التسلطي، وهذه السمة هي مشتركة (القيادة) ومتباينة بين الأساتذة في جامعة دنقلا بصفة عامة وكليتي التربية والآداب بصفة خاصة، وبعد أن توفر هذه السمة في الأستاذ الجامعي يحتاج إلى الجانب الإنساني في مراعاة ظروف الطلاب في بعض الجوانب التي تتطلب ذلك، كما أشارت الدِّراسة إلى أن بعد احترام اللوائح والقوانين جاء في المرتبة الأخيرة ويعزي الباحثان ذلك إلى أن الطلاب ليس على دراية كاملة بتلك القوانين أكثر من إدارة الكلية وهذا يشير إلى أن الأستاذ الجامعي في الكليتين ملتزماً بهذه اللوائح من خلال النظر إلى المتوسط الحسابي والوزن النسبي حيث كان بدرجة مرتفعة من التقييم، اتفقت هذه الدِّراسة مع دراسة Erkut & Macros, 1984)) التي أشارت إلى إجماع الطلاب على عدد من الصفات أهمها قوة الشخصية والجانب الإنساني. ومع دراسة الخرابشة وآخرون(2012) التي بينت أن الصفات الشخصية للمدرس جاءت في المرتبة الأولى.

ثالثا:عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: نص السؤال الثالث على: "هل توجد علاقة ارتباطية بين تقديرات طلاب الكليتين للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة

التدريس والتحصيل الدراسي؟" تم حساب معامل الارتباط البسيط لبيرسون كما هو موضح في الجدول (7).

جدول (7) يوضح معامل ارتباط بيرسون بين تقديرات طلاب الكليتين للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس والتحصيل الدراسي

الكلية	العينة	الارتباط	الدلالة	التقييم
التقييم	200	.182❖❖0	.000	توجد علاقة بين المتغيرين
التحصيل	200			

❖❖دال عند مستوى الدلالة(0.01).

تبين بيانات الجدول (7) أن الارتباط بين التقييم الخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس والتحصيل العلمي =(.182❖❖0) عند مستوى الدلالة (0.01) الذي يشير إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين.

تشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة(0.01) بين تقييم الطلاب للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس والتحصيل الأكاديمي، أن هذا الارتباط الموجب يدل على المجهود الكبير الذي يبذله عضو هيئة التدريس في توصيل المعلومات إلى الطلاب وكانت هذه العلاقة محايدة وموضوعية لم تتقيد بأهواء الطلاب الذاتية برغم أنّ الغالبية العظمي ما بين جيد و مقبول، وهذا يدل على المكانة الاجتماعية والأكاديمية والإنسانية التي يتمتع بها عضو هيئة التدريس بين طلابه، وتؤيد هذه النتيجة ما توصل إليه دراسة بونيتي (Bonetti, 1994) التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية عالية بين تقديرات الطلاب لأساتذتهم وتحصيلهم العلمي.

رابعاً: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: نص السؤال الرابع على: "هل توجد فروق دالة إحصائياً في درجة تقييم الطلاب للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة

التدريس تُعزى لمتغيرات(الجنس، الكلية، المعدل التراكمي، التخصص)؟" وتم حساب هذا التساؤل على النحو التالي:

أ. متغير النوع الاجتماعي(ذكر، أنثى): قام الباحثان بإجراء اختبار(ت) لمجموعتين مستقلتين لمعرفة الفروق بين الجنسين والجدول (8) يوضح ذلك:

جدول (8) يوضح اختبار(ت) لمعرفة الفروق بين الجنسين

النوع	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت)	الدلالة	التقييم
ذكر	200	82.011	7.07	-16.62	0.00❖	توجد فروق لصالح الإناث
أنثى	200	91.833	4.46			

❖دال عند مستوى الدلالة(0.05).

تشير البيانات الواردة في الجدول(8) أن قيمة (ت) المحسوبة عند مستوى الدلالة(0.00) تشير إلى وجود فروق بين الطلاب والطالبات ونجد أن المتوسط الحسابي للذكور=(82.01) والمتوسط الحسابي لإناث = (91.83) مما يشير إلى أن الفروق كانت لصالح الإناث، إنّ الطبيعة الفسيولوجية المكونة للأنثى تختلف تماماً عن الذكر في موضوعات كثيرة من أشهرها عمى الألوان وفي هذا الصدد أن تقييم الأنثى أدق من الذكر لعضو هيئة التدريس فهي تتميز بالملاحظة الدقيقة أكثر من الرجل فأن نظرتها لعضو هيئة التدريس دقيقة حتى في ملابسه اليومية أي في مظهره الخارجي الذي قد لا ينتبه إليه الطالب الذكر، كما أن عنصر الإناث هو الأكثر إحرازاً في الدرجات العلمية العليا من عنصر الطلاب الذكور في الكليتين، كما أن الرغبة في العلم وحبه يتباين بين الطرفين من خلال ملاحظة الباحثين أن الطالبات لديهن رغبة قوية في الدِّراسة أكثر من الذكور، كل ذلك كان له الأثر في هذا التقييم، اتفقت هذه الدِّراسة مع دراسة حسن والخولي (2003) التي بينت فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات الطلاب لأداء أعضاء هيئة التدريس تُعزى لمتغير

الجنس ولصالح الإناث،واختلفت مع دراسة قمر(2015) التي بينت غياب الفروق في هذا الصدد.

ب.متغير الكلية: قام الباحثان بإجراء اختبار(ت) لمجموعتين مستقلتين والجدول (9) يبين ذلك.

جدول (9) يوضح اختبار(ت) لمجموعتين مستقلتين لمعرفة الفروق بين الكليتين

الكلية		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت)	الدلالة	التقييم
التربية	200	82.005	7.06858	16.620-	.0❖00	توجد فروق لصالح الآداب.
الآداب	200	91.825	4.45574			

❖دال عند مستوى الدلالة(0.05).

تبين بيانات الجدول أعلاه أن قيمة (ت) المحسوبة عند مستوى الدلالة (0.00) تشير إلى وجود فروق بين الكليتين وأن المتوسط الحسابي لكلية التربية مروي بلغ(82.0050) ومتوسط كلية الآداب كريمة بلغ(91.8250) مما يشير إلى أن الفروق كانت لصالح كلية الآداب كريمة. قد ترجع هذه الفروق ربما إلى ارتباط الجانب العملي بالجانب النظري لمقررات كلية الآداب فعضو هيئة التدريس بكلية الآداب أكثر تفاعلاً مع الطالب من كلية التربية فكلية الآداب لديها جانب نظري وميداني في أغلب تخصصاتها فهم في زيارات مستمرة لبعض المواقع الأثرية والمكتبية والصحراوية وغيرها مما يجعل الطالب في كلية الآداب أكثر اتصالاً بعضو هيئة التدريس من طالب كلية التربية. كذلك نجد أن الطالب في كلية الآداب أقل هماً من طالب كلية التربية في طبيعة المواد العلمية و وربما كانت لمادة العلمية دور في ذلك التقويم حيث نجد أن طالب كلية التربية مزدحماً بالمواد العلمية التربوية بإضافة إلى التخصص وهذه السمة غير متوافرة في كلية الآداب التي تكتفي فقط بالتخصص، كذلك أن الطبيعة النظرية الميدانية في الجانب العلمي في كلية التربية(التربية العملية في المدارس) تحتم على الطلاب أن يكّون بمفرده في المدارس بعيداً عن عضو هيئة

التدريس الذي يكتفي فقط بالإشراف النهائي عليه وهذه السمة لا توجد في كلية الآداب مما جعل الطالب في كلية الآداب أكثر تفاعلاً مع أعضاء هيئة التدريس من جهة وأكثر تقييماً لهم من جهة أخرى. اتفقت هذه النتيجة مع دراسة(Best & Addison: 2000) إلى أنّ المدرسين الذين يسعون إلى بناء علاقات طيبة وحاسمة مع طلابهم يحصلون على درجات تقييم تفوق زملاءهم الذين لا يمتلكون هذه الخاصية. كما اتفقت مع دراسة (الجفيري، 2002) التي بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدِّراسة حول الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس تُعزى لاختلاف الكليات.

ج.متغير المعدل التراكمي: قام الباحثان بحساب معامل التباين الأحادي (One Way ANOVA) كما هو موضح في الجدول(10).

جدول (10) اختبار تحليل التباين لبيان الفروق في المعدل التراكمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة	التقييم
بين المجموعات	977.93	3	325.98	5.72	0❖00.	دالة
داخل المجموعات	22559.18	396	56.97			
المجموع	23537.11	399				

❖دال عند مستوى الدلالة(0.05).

تشير النتائج الواردة في الجدول (10) إلى أنه توجد د فروق دالة إحصائياً في درجات تقييم الطلاب للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس تُعزى لمتغير المعدل التراكمي، حيث بلغت قيمة ف (5.722) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة(0.01)، ولمعرفة أين تكمن الفروق قام الباحثان بإجراء اختبار شيفيه البعدي للمقارنات المتعددة (Scheffe test) وذلك كما هو موضح في الجدول (11).

جدول (11) يوضح اختبار شيفيه للفروق المتعددة حسب المعدل التراكمي

المعدل	ن	Subset for alpha = 0.05		الاستنتاج
		1	2	
جيد جداً	100	84.3300		لصالح التقدير المنخفض (المقبول).
ممتاز	9	86.3333		
جيد	65		87.4000	
مقبول	126		88.3730	
Sig.		087.	1.000	

تشير هذه النتائج إلى أنه توجد فروق دالة إحصائياً في درجات تقييم الطلاب للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس تُعزى لمتغير المعدل التراكمي لصالح التقدير المنخفض (مقبول)، وهذا يعني أن الطلاب ذوي التحصيل المنخفض يعطون أعضاء هيئة التدريس تقديرات أعلى مما يعطيها الطلاب ذوي التقديرات المرتفعة. وتبدو هذه النتيجة منطقية من خلال ملاحظة الباحثين حيث نجد الطلاب ذوي التقديرات المنخفضة أكثر تواجداً في الكلية بعد المحاضرات وحتى الأيام التي لا يوجد فيها محاضرات مما يجعلهم أكثر تفاعلاً مع الطلاب الآخرين (الزملاء) من جهة ومع أعضاء هيئة التدريس من جهة أخرى، أما الطلاب ذوي التقديرات المرتفعة هم أقل تواجداً وتفاعلاً بعد انتهاء المحاضرات وقد يرجع ذلك لشغفهم الشديد بالقراءة مما مميزهم عن الآخرين، تختلف هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت لها دراسة بونيتي (Bonetti,1994) التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية عالية بين تقديرات الطلاب لأساتذتهم وتحصيلهم العلمي.

د. متغير المستوى الدراسي: قام الباحثان بحساب معامل التباين الأحادي (One Way ANOVA) كما هو موضح في الجدول (12).

جدول (12) اختبار تحليل التباين لبيان الفروق في المستوى الدراسي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	التقييم
بين المجموعات	10171.89	3	3390.63	100.46	0❖00.	توجد فروق
داخل المجموعات	13365.22	396	33.751			
المجموع	23537.11	399				

❖دال عند مستوى الدلالة(0.05).

تبين النتائج الواردة في الجدول (12) وجود فروق دالة إحصائياً في درجات تقييم الطلاب للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس تُعزى لمتغيرات المستوى الدراسي، ولمعرفة أين تكمن الفروق قام الباحث بإجراء اختبار شيفيه البعدي للمقارنات المتعددة (Scheffe test) وذلك كما هو موضح في الجدول (13)

جدول (13) يوضح اختبار شيفيه للفروق المتعددة حسب المستوى الدراسي

المعدل	ن	Subset for alpha = 0.05			التقييم
		1	2	3	
الأول	100	80.5400			لصالح المستوى الدراسي المتقدم(المستوى الرابع).
الثاني	100		83.4700		
الثالث	100			91.1200	
الرابع	100			92.5300	
Sig.		1.000	1.000	401.	

تشير بيانات الجدول (12) و(13) إلى وجود فروق دالة إحصائياً في درجات تقييم الطلاب للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس تُعزى لمتغيرات المستوى

الدراسي لصالح المستوى المتقدم(الرابع) أن طلبة المستوى الرابع من خلال خبرتهم الطويلة في الكلية لمدة أربعة أعوام جعلتهم أكثر إدراكاً وتفهماً لسمات التي يتميز بها أعضاء هيئة التدريس من جانب، وتقدمهم في المجال العلمي (التعرف على طرق التقويم من خلال منهجية البحث وأساليبه) من جانب أخر كان له الأثر في بيان هذه النتيجة، وتؤيد هذه النتيجة دراسة الغامدي(1995)التي توصلت إلى أن تقييم الطلاب لأداء أعضاء هيئة التدريس يختلف باختلاف المستوى الدراسي ولصالح طلبة المستوى السنة الرابعة.

ه.متغير التخصص الدراسي: قام الباحثان بحساب معامل التباين الأحادي كما هو موضح في الجدول (14).

جدول (14) اختبار تحليل التباين لبيان الفروق في التخصص الدراسي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة	التقييم
بين المجموعات	436.165	5	87.233	1.488	.193	غير دالة
داخل المجموعات	23100.945	394	58.632			
المجموع	23537.110	399				

عند مستوى الدلالة(0.05).

تشير بيانات الجدول (14) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في درجات تقييم الطلاب للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس تُعزى لمتغير التخصص الدراسي، حيث بلغت قيمة ف (1.488) وهي غير دالة إحصائياً.

أن مقررات التخصص العملية ذات علاقة بتقييم الطلاب لأداء أعضاء هيئة التدريس بالكلية، لم تظهر فروقاً في عملية التقويم، اتفقت هذه النتيجة مع النصير(2006م) التي توصلت إلى عدم وجود أثر دال إحصائياً لمتغير القسم الأكاديمي في تقييم الطلاب لأداء أعضاء هيئة التدريس.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1. أن تقييم طلاب جامعة دنقلا (كلية التربية مروي والآداب كريمة) للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس في جامعة دنقلا تتميز بالارتفاع في جميع أبعاد المقياس عند مستوى الدلالة(0.01).
2. أن بعد القيادة و الصفات الإنسانية كان من أكثر الأبعاد تقييماً من قبل طلاب الكليتين.
3. توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة(0.01) بين تقييم الطلاب للخصائص المدركة والمأمولة لأداء عضو هيئة التدريس والتحصيل الأكاديمي.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم أداء عضو هيئة التدريس من وجهة نظر طلاب كليتي التربية والآداب تُعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي ونوع الكلية والمعدل التراكمي والمستوى الدراسي ولصالح الإناث وكلية الآداب كريمة، والمعدل التراكمي المنخفض، والمستوى المتقدم(الرابع)، بينما لا توجد فروق تُعزى لمتغير التخصص الدراسي.

ثانياً: التوصيات

على ضوء مشكلة البحث الحالي وحدوده ونتائجه يمكن تقديم توصيات أهمها الآتي:

1. مشاركة الطلاب بصورة منظمة ومنتظمة في تقييم أداء عضو هيئة التدريس في جامعة دنقلا بصفة عامة وكلية التربية بصفة خاصة.
2. تطوير أدوات ووسائل تقويم الأستاذ الجامعي، وكذلك تطوير استخدامها وآلية تطبيقها.
3. اعتماد تقييم أداء الأستاذ الجامعي من وجهة نظر الطلاب من قبل إدارة جامعة دنقلا.

4. تزويد أعضاء هيئة التدريس بالتغذية الراجعة من تقويم الطلاب لهم ؛ لتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.
5. إجراء دراسات عن أثر اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة نحو تقويم الطلاب لهم.

المراجع:

1. آل زاهر، علي بن ناصر شتوي)2004). برامج التطوير المهني لعضو هيئة التدريس في الجامعات السعودية- مجالاتها وطرق تنفيذها ومعوقاتها ومقومات نجاحها، جامعة أم القرى، معهد البحوث(رسالة دكتوراه منشوره)،مكة المكرمة.
2. أبو حطب، فؤاد(1986).التقويم التربوي،القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،ط5.
3. تمام، شاديه عبد الحليم(2009). تقويم الأداء التدريسي لمعلم التعليم، مصر: المكتبة العصرية.
4. الثبيتي،مليحان معيض(1417هـ): التدريس كوظيفة أساسية من وظائف الجامعة. دراسة تحليلية نقدية، رسالة التربية وعلم النفس. الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية. العدد 7. الرياض.
5. الجفيري، ابتسام حسين (2002). آراء طالبات الدراسات العليا في الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى، المجلة التربوية، المجلد السادس عشر، العدد 64.
6. الجنابي، عبد الرزاق شنين(2009). تقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة وانعكاساته في جودة التعليم العالي. بحث مقدم إلى مؤتمر الجودة في جامعة الكوفة. تشرين الثاني.

7. حسن، محمود أحمد و الحولي محمد أحمد (2003). تقييم الطلاب للأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس بجامعة قطر وعلاقته ببعض المتغيرات، جامعة قطر، (بحث رقم 222).

8. خالد، نزيه(2006).الجودة في الإدارة التربوية والمدرسة والأشراف التربوي، عمان:دار أسامة للتوزيع والنشر.

9. الخرابشة، عمر وآخرون(2012). العوامل المؤثرة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في كلية الأميرة عالية الجامعية في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن من وجهة نظر الطالبات، المجلة الدولية للأبحاث التربوية –جامعة الأمارات المتحدة العدد(31).

10. زاهر، ضياء الدين(2995). تقويم أداء الأستاذ الجامعي، الأداء البحثي كنموذج. مستقبل التربية العربية، المجلد الأول، العدد الثالث.

11. زيتون، عايش محمود(1995). أساليب التدريس الجامعي، عمان: دار الشروق.

12. العيسوي، عبد الرحمن محمد.(2005). فن القياس النفسي، دار الفكر العربي، بيروت.

13. الغامدي، حمدان أحمد(1995). تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس كما يرها الملتحقون بكلية المعلمين بالرياض في ضوء بعض المتغيرات، ط1، جامعة الملك سعود، مركز بحوث كلية التربية، بحث رقم(107).

14. الغريب، رمزية(1981م).التقويم والقياس النفسي والتربوي، القاهرة: الانجلو المصرية.

15. قمر، مجذوب أحمد محمد (2015). **التقويم والقياس لعضو هيئة التدريس بجامعة دنقلا - كلية التربية مروي من رأي الطلاب، ورقة علمية قدمت** للمؤتمر الدولي الأول التقييم والجودة والاعتماد الأكاديمي الأردن عمان 2015.

16. ماجي، قمر محمد بخيت(2012). أثر تقويم عضو هيئة التدريس في ضمان الجودة النوعية، المؤتمر التعليمي الثاني لضمان جودة التعليم العالي.

17. النصير، دلال بنت منزل(2006). تقويم طالبات الاقتصاد المنزلي والتربية الفنية بكلية التربية بالرياض لأداء الهيئة التدريسية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية- جامعة البحرين.

18. الهويد، ندى علي سالم(1434ه). مساهمة تقويم أداء عضو هيئة التدريس في رفع جودة التعليم الجامعي، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية - جامعة أم القرى، كلية التربية.

19. Best: J. B. & Addison W. E. (2000), "preliminary Study of Perceived Warmth of Professor and Student Evaluations" , Teaching Psychology, (27), 60-62.

20. Boncttti,S. (1994). On thc Usc of Studcnt Qucstionnairc, Highcr Education Review, Vol. 26,No.3,pp1-7.

21. Ebel, R.l. (1972). *Essentials of educational measurement, Englewood cliffs, New Jersey*, Prentice-Hall-2nd.

الوقاية خير من العلاج تأصيل شرعي

د. عبد الوهاب شمت محمد أحمد السودان

أ. مساعد – كلية الدراسات العليا جامعة دنقلا

Abstract

This study is aimed to:-

Switch people attention to take care of the prevention more than the cure, to prove the prevention is a rule of jurisprudence rules and to prove that idolization achieve the benefits in this life and in the hereafter.

The researcher followed the inductive method in this study. The findings of the study is a lot of corporal and material hazards can be avoided through following the jurisprudence commands, to make prevention is easier and cheaper than cure, the command for prevention in the verses of the Quran is preceded the cure – one of the important instructions that the care for prevention must be in all aspects of life and all people should make prevent a goal to achieve their safety.

مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى توجيه الإنسان إلى الاهتمام بالوقاية أكثر من العلاج، إثبات أن الوقاية قاعدة من قواعد الشرع و إثبات أن العبادات تحقق المصالح الدنيوية والأخروية .

كما اتبع الباحث في هذه الورقة البحثية المنهج الاستقرائي وعبر هذه الدراسة توصل الباحث إلى أن الالتزام بالأوامر الشرعية يجنب الإنسان كثيراً من المهالك البدنية والمادية، إن تحقيق الوقاية أيسر وأقل تكلفة من العلاج و إن أمر الوقاية في الآيات القرآنية تقدم على العلاج .

ومن التوجيهات المهمة أن يكون الاهتمام بالوقاية شاملاً كل نواحي الحياة حتى تكون النتيجة والمنافع شاملة وعامة وعلى جميع أفراد المجتمع أن يجعلوا الوقاية هدفاً من الأهداف التي تحقق سلامة الإنسان .

المقدمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيد الأولين والآخرين وإمام المتقين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه الطيبين الخيرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد. إن الصحة من أعظم النعم التي يتمتع بها الإنسان، وقديماً قيل (الصحة تاج على رؤوس الأصحاء) ونجد أن القرآن الكريم تحدث عن الصحة وأمر الإنسان باتخاذ ما يلزم للمحافظة على صحته . فالصحة عبارة عن حالة طبيعية في البدن تجري أفعاله معها على المجرى الطبيعي .

جاء الإسلام داعياً لسعادة الإنسان في دنياه وأخراه، وقد أمر الإنسان بحفظ نفسه وعقله وروحه قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾ ﴾ البقرة: ١٩٥ وقد وضع الإسلام التوجيهات اللازمة لصحة الإنسان، منها : تحريمه لبعض الأطعمة والأشربة أو نهيه عن الإسراف في الأكل، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ الأعراف: ٣١ وكذلك الأخذ بالأسباب كما قال صلى الله عليه وسلم (غطوا الإناء وأوكئوا السقاء فإن في السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يمر بإناء ليس فيه غطاء وسقاء ليس عليه وكاء إلا وقع فيه من ذلك الداء) رواه مسلم في كتاب الأشربة رقم (99) .

أهمية البحث :

إن أهمية هذا البحث تكمن في تبيين اهتمام الدين الحنيف الكريم بصحة الإنسان من خلال الآيات الكريمة والأحاديث النبوية وحثه على اجتناب ما يؤثر ويضر بصحته والأخذ بالأسباب .

منهج البحث :

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي حيث تم جمع ما اكتشفه العلم الحديث وما أثبته القرآن الكريم في مجال الوقاية من الأمراض .

أسباب اختيار البحث :

تتلخص أسباب اختيار هذا البحث في الآتي :-

1- المساهمة في نشر التعليم الإسلامي .

2- جمع المعلومات التي تتعلق بهذا الموضوع .

3- عرض ما اكتشفه العلم الحديث في عصرنا بهذا الموضوع على ما قرره القرآن الكريم في هذا المجال .

مشكلة البحث :

يظن البعض أن القرآن الكريم لم يتناول الجانب الصحي إنما تناول جانب الغذاء الروحي فقط، لكن ما اكتشفه العلم الحديث أثبت أن الإسلام لم يغفل عن هذا الأمر بل تناوله من كل الجوانب .

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي :-

1/ إن الصحة الوقائية من الواجبات التي يتحتم على الإنسان الاعتناء بها، بل وهي من ضمن مقاصد الشريعة .

2/ توضيح أن الإسلام أثبت قاعدة الوقاية خير من العلاج بتحريمه للمحرمات .

3/ الغاية من العبادات حاجة الإنسان الدنيوية والأخروية .

وتوصل الباحث إلى :-

1- الالتزام بالأوامر الشرعية من المسلمات التي تجنب الإنسان كثيراً من المهالك البدنية والمادية والأخلاقية على نطاق الفرد والأسرة والمجتمع .

2- الوقاية من الأمراض أيسر من البحث عن العلاج .

جملة ما ورد من الصحة الوقائية في القرآن الكريم تمثلت في الآتي :-

أولاً : اجتناب المحرمات

1/ تحريم لحم الخنزير .

2/ تحريم الميتة ونظائرها .

3/ تحريم الخمر .

4/ تحريم الزنا .

ثانياً: فعل العبادات تمثلت في الآتي :ـ

1/ النظافة .

2/ الوضوء .

3/ الصلاة .

4/ الصوم .

5/ القرآن الكريم .

أولاً : المحرمات التي أمر القرآن الكريم باجتنابها للوقاية من الأمراض

1/ لحم الخنزير :

جاء تحريم لحم الخنزير في أربعة مواضع في القرآن الكريم في الآيات الآتية هي :

- في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾ ﴾ البقرة: ١٧٣ وفي قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣﴾ ﴾ المائدة: ٣

قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾ ﴾ الأنعام: ١٤٥

قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ۖ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٥﴾ ﴾ النحل: ١١٥

صفات الخنزير وموطنه :

الخنزير حيوان كثير اللحم من الثديات، عشبي تجتمع فيه صفات السباع والبهائم أيضاً . يوصف بأنه آكل كل شيء، ويوصف أيضاً بكانس الحقل والزريبة لأنه يأكل القمامات والفضلات والنجاسات بشراهة حتى أنه يأكل الجيف من أقرانه .

يعيش الخنزير بكثرة في آسيا وHافريقيا في المناطق الموحلة ومناطق السافنا، كما يوجد بعض أنواع الخنازير في أوربا .

من صفاته الخلقية : أنه صلب الجسم خفيف الشعر رأسه وتدي الشكل كبير مقارنة مع جسمه، أنفه اسطواني صلب ذو منخرين يستعين بأنفه لنبش الأرض وإخراج الديدان، أرجله مهيأة للسير في الأوحال لأن أظلافه تتوزع بشكل تجنبه الغوص .

ويتميز الخنزير بحاسة الشم القوية وهو قابل للتدريب لذا قامت بعض الدول بتدريبه ليحل محل الكلاب في أغراض عدة منها العمليات الأمنية، ويستخدم أيضاً للاستفادة منه في الاقتصاد المنزلي الزراعي ويستخدم لحمه كطعام وجلده وشعره وبعض أجزائه لأغراض صناعية .

تتعدد ألوانه وتتراوح بين الأبيض والأسود والبني. تلد الأنثى بين واحد إلى أربعة في العام ويصاب بالأمراض والطفيليات ويكون عائلاً لها مثل الدودة الشريطية وفيروس الأنفلونزا .

قال سيد قطب في الظلال : (الخنزير يجادل فيه القوم الآن ولحمه بذاته منفر للطبع النظيف القويم ومع هذا فقد حرمه الله تعالى منذ ذلك الأمد البعيد ليكشف علم الناس منذ قليل أن في لحمه ودمه وأمعائه دودة شديدة الخطورة (الدودة الشريطية وبويضاتها المتكيسة) (سيد قطب، في ظلال القرآن ص 57) .

وقد ذكر القرآن الكريم بتخصيص لحم الخنزير مع أن بقية أجزائه أيضاً حرام لأنه معظم ما يؤكل من الحيوان وسائر أجزائه تابع له، وقيل خص اللحم ليدل على تحريم عينه ذُكر أم لم يُذكر. وقال ابن كثير رحمه الله : (لحم الخنزير يعني أنسيه ووحشيه واللحم يعم جميع أجزائه حتى الشحم لما ورد في الحديث الصحيح : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :(إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام فقيل يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنها تطلى بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال : لا هو حرام) أخرجه البخاري في كتاب البيوع. باب بيع الميتة والأصنام رقم 113 / ومسلم في كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام رقم 71 .

لذا أجمعت الأمة على أن الخنزير بجميع أجزائه حرام وإنما ذكر الله تعالى لحمه لأن معظم الانتفاع متعلق به .

أضرار لحم الخنزير :

الأصل أن المسلم يطيع الله عز وجل فيما أمر وينتهي عما نهى عنه سواءً ظهرت حكمته سبحانه وتعالى في ذلك أم لم تظهر، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ ﴾ الأحزاب: ٣٦

هذه الآية الكريمة عامة في جميع الأمور إلى قيام الساعة ومع ذلك لا مانع من البحث عن الحكمة في تحريم لحم الخنزير لكي تكون عوناً للمسلم على اقناع الآخرين وإقامة الحجة عليهم ولكي يزداد إيماناً. ومن حكمة تحريم لحم الخنزير : الأمراض التي تصيب الإنسان بسبب تناوله له، وقد أورد أهل العلم أقوالاً كثيرة في ذلك، وسواءً وصل العلم البشري إلى حكمة هذا التحريم أم لم يصل، فقد قرر العلم الإلهي أن هذه المطاعم ليست طيبة، وهذا وحده يكفي . والله تعالى لا يحرم إلا الخبائث وإلا ما يؤذي الحياة البشرية في جانب من جوانبها .

ومما اكتشف العلم الحديث من أضرار تناول لحم الخنزير الآتي :-

1) الأميبيا النسيجية .
2) حصبة الخنزير .
3) الداء اليرقاني النزفي .
4) الأنفلونزا الخنزيرية القاتلة، انتشرت في المكسيك وبلغت الإصابات 331 حالة كلها في دول الغرب .
5) إصابة دائمة في المخ بفيروس من الطيور المتغذية على حشرات متكاثرة في الخنزير .
6) التسمم الغذائي .
7) الإسكارس أو ما يسمى بثعبان البطن الخنزيري، تم اكتشافه في جنوب الولايات المتحدة بسبب التعرض المباشر للحم الخنزير .
8) دودة الرئة الخنزيرية وتعيش هذه الدودة في رئة الخنزير وتنتقل منه للإنسان.
9) البروستاتا الإميبية الخنزيرية ولحم الخنزير أكثر قابلية من غيره من اللحوم لنقل جميع الأمراض المعدية . (كمال فضل السيد، التغذية في القرآن الكريم ص46) .
10) مرض الشعيرية والذي يصيب عضلات التنفس والمخ والعين والقلب والرئة والكبد وتنقل هذا المرض الديدان التي تستقر في عضلات آكل لحم الخنزير ثم تصل إلى تلك الأجزاء .
11) الالتهاب السحائي .
12) الدسنتارية الأميبية الخنزيرية، لكون أن الخنزير يعيش على الجيفة والقاذورات .
13) دودة المعدة القرحية، وهي دودة تصيب الخنزير أولاً ثم تنتقل إلى الانسان وتسبب في حدوث إسهال والتهاب بالمصران الغليظ.

يمكن تقسيم الأمراض التي يسببها الخنزير إلى :-

1) الأمراض الطفيلية : وتسببها الديدان التي لا يخلو منها لحم الخنزير ومنها الدودة الشريطية .

2) الأمراض البكتيريا : مثل السل الرئوي والحمى المالطية .
3) الأمراض الفيروسية : كالتهاب الدماغ والتهاب عضلة القلب .
4) الأمراض الجرثومية : وهي جراثيم تسبب الحمى والإنهاك البدني وتضخم الكبد والطحال والتهاب الرئتين . (عبد الفتاح إدريس الحكمة من تحريم لحم الخنزير 2008م) .

اعتقادات خاطئة :

1) لا شك أن الطبخ بالنار يفسد كثيراً من مفعول السموم الموجودة في الأطعمة والأشربة . واعتماداً على هذا يظن البعض أنه لو طبخ لحم الخنزير فإن خطر مرض الدودة يزول والحقيقة هي غير ذلك فقد أجريت عدة تجارب على 24 حالة مرضية وتبين أن 22 حالة منها كان سببها لحم الخنزير المطبوخ .
2) يعتقد بعض الناس أن دهن الخنزير يحتوي على نسبة عالية من الأحماض الدهنية غير المشبعة، ولذا فإنه صالح للتخلص من الكولسترول وبالتالي فهو صالح للنوبات القلبية كما يدعّون .
3) يقول البعض الآخر :إن تحريم الخنزير جاء في الجزيرة العربية لأسباب صحية أما اليوم فإن الخنزير يعيش في بيئات وتحت شروط صحية . لكن الخنزير بطبيعته حيوان قذر وهو دائماً يعيش في المناطق الموبوءة وأماكن القاذورات .
4) ويقول آخرون جاء تحريم لحم الخنزير في الجزيرة العربية لأنها صحراء قاحلة وحارة مما تُصيب الناس بالإسهالات واضطراب القناة الهضمية بينما لا يُصاب الذين يعيشون خارج الجزيرة العربية بأية اضطرابات، والجواب على هذا أن الخنزير هو الحيوان الوحيد الذي تتداخل دهون لحمه بشكل عال وليس هنالك أية وسيلة تفصل دهنه عن لحمه .

2/ الميتة ونظائرها :

وهي الميتة، المنخنقة، الموقوذة، والمتردية، النطيحة، الدم، وما أكل السبع . وقد اجتمعت في آية واحدة من القرآن الكريم في: قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣﴾ ﴾ المائدة: ٣

الميتة : ما فارقته الروح من غير زكاة . (القرطبي، الجزء 2 ص 216).

والمنخنقة : هي التي تموت بالخنق .(أحمد بن محمد الفيومي، ص 97) .

والموقوذة : هي التي تضرب بشيء ثقيل حتى تموت .(ابن كثير، الجزء 3، ص 22) .

والمتردية : هي التي تتردى من العلو إلي السفلي فتموت. (القرطبي، الجزء 5، ص 49).

والنطيحة : هي المنطوحة إلى أن ماتت، وذلك مثل شاتين تناطحتا إلى أن ماتتا أو ماتت إحداهما.(الفخر الرازي، 1981م، ص 135).

وما أكل السبع : ما عدا عليها أسد أو فهد أو نمر أو ذئب أو كلب فأكل بعضها فماتت . ابن كثير 2005م، ص 27 .

إن الله سبحانه وتعالي لم يحرم طعاماً على الإنسان إلا لما فيه من الضرر له جسمياً أو عقلياً أو نفسياً قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾ ﴾ الأنعام: ١٤٥ والمعنى : قل يا محمد لا أجد فيما أوحي إلى محرماً إلا هذه الأشياء المذكورة في الآية، والآية مكية ولم يكن في الشريعة في ذلك الوقت محرم غير هذه الأشياء وهي الميتة والدم المسفوح ولحم

الخنزير ثم نزلت سورة المائدة بالمدينة، وزيد في المحرمات المنخنقة والموقوذة والمتردية وغيرها، ثم حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطيور .(القرطبي 1967، الجز 7 ص7) .

أضرار الميتة :

الميتة تأباها النفس السليمة، وكذلك الدم، فضلاً عما أثبته الطب الحديث بعد فترة طويلة من تحريم القرآن الكريم والتوراة قبله من تجمع الميكروبات والمواد الضارة في الميتة والدم .سيد قطب 1982، الجزء 2، ص56 وفي تحريم الميتة حكماً جلية محصورة في الآتي :-

1) إن الطبع السليم يعافها ويستقذرها، والعقلاء في مجموعها يعدون أكلها مهانة تنافي كرامة الإنسان لذا نجد أن المِلل الكتابية جميعاً تحرمها ولا يأكلون إلا المذكّى وإن اختلفت طريقة التذكية. (يوسف القرضاوي د.ت ص44) .
2) إن البهيمة ربما ماتت بسبب مرض أو علة أفسدت بدنها وبالتالي ينتشر فيها المرض ويصير لحمها خبيثاً ويكون أكثر قابلية للتعفن من غيره وبالتالي تزداد خطورته على الانسان .
3) أن تكون الميتة قد ماتت بسبب طارئ فتتعرض لإحتباس الدم داخلها وتكثر الميكروبات وتكثر خطورتها .
4) إن دم الحيوانات الميتة سبب مباشر في تلوث لحمها. (د . كمال فضل السيد، ص 51) .
5) هنالك فارق كبير بين الحيوان المذبوح والحيوان الميت، وإن في استطاعتنا معرفة الحالة الصحية للحيوان قبل ذبحه، وبالتالي يمكننا الحكم بأن لحم هذا الحيوان قابل للأكل أو ضار للصحة. (كمال فضل السيد 1996 ص 51).

أضرار الدم :-

والمعني به المسفوح، والحكمة في تحريمه أن الله تعالى حكم عليه بالنجاسة، وأمرُ النجاسة والطهارة في الأصل تعبدي وما على المسلم إلا التسليم ولا مانع بعد ذلك أن يبحث عن حكمة التحريم، فإن فعل الله وتشريعه لا ينفكان عن الحكمة، والله

تعالى حكيم وعلينا ألا نفهم الحكمة بأنها الضرر الجسمي وحده فإنه من حيث الظاهر لا فارق بين ذبيحة المجوسي أو الملحد وبين ذبيحة المسلم فالحكمة ينبغي أن ينظر إليها بمنظر أوسع .

لقد أثبت العلم الحديث بما لا يدع مجالاً للشك أن الدماء التي أودعها الله تعالى لحوم الحيوانات تحمل من الجراثيم الكثيرة، ومن هنا ندرك الحكمة والمقصد الشرعي من التذكية التي أمر بها الشارع قبل تناول لحوم الحيوانات، وذلك أن في هذه التذكية إخراجاً لتلك الدماء الضارة . ويمكن حصر أضرار الدم المسفوح في الآتي :-

1) تعافه النفس .
2) صعب الهضم .
3) غني بالميكروبات حتى ولو تم غليهُ لأنه يتجمد بسرعة مما يؤدي إلى عدم التخلص من كل الميكروبات .
4) الدم كريه الرائحة وشربه يؤدي إلى تكوين مركبات نشادرية تؤثر على المخ .(كمال فضل السيد 1996 م ص 49).

أضرار المنخنقة والمتردية والموقوذة والنطيحة وما أكل السبع :

هذه الأصناف كلها مثل الميتة لأن الحيوان لما مات بحال من تلك الأحوال ولم يسل دمه كان كالميت حتف أنفه، فأما الاضرار التي تصيب الشخص الذي يتناول إحدى تلك اللحوم، فإن الحيوان يتراكم في جسمه غاز ثاني أكسيد الكربون السام ويمنع دخول الأكسجين إلى رئتيه ولا تخرج عادة الإفرازات السامة التي تخرج مع التنفس مما تؤدي إلى الوفاة، وبالتالي فإن اللحوم تحتوي على الجراثيم والميكروبات التي تسبب كثيراً من الأمراض، لذا شُرعت الذكاة فهي في الأصل معناها التطيب، ومنه رائحة ذكية أي: طيبة. والمقصود بها ذبح الحيوان أو نحره بقطع حلقومه أو مريئه، فإن الحيوان الذي يحل أكله لا يجوز أكل شيء منه إلا بالتذكية ما عدا الجراد.

3/الخمر :

هي تلك المادة الكحولية التي تحدث الإسكار وسمي الخمر سُكراً لأنها تغطي العقل وتُحدث فيه خللاً حتى لا يعي شيئاً، والمُسكر هو ما غطى العقل قال الخطابي :(هو كل شراب يورث الفتور والخدر هو مقدمة السكر). (محمد علي عبد البار، 1988م، ص7 .

وقد جاء تحريم الخمر في عدة آيات منها، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾ ﴾ البقرة: ٢١٩

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٩﴾ ﴾ المائدة: ٩

إن الخمر نقصٌ في الدين وضرر في العقل والنفس والمجتمع كله، وضررها شامل لجميع نواحي الحياة: اجتماعياً واقتصادياً، فهي تدمر الفرد والمجتمع والبيت والدولة، ويمكن أن نورد أضرارها في الآتي :-

أولاً : الأضرار الفردية

1/ التهاب المعدة الحاد .

2/ قرحة المعدة والاثني عشر .

3/ سرطان المعدة .

4/ التهاب البلعوم .

5/ تقرح الفم .

6/ التهاب البنكرياس .

7/ تليف الكبد .

8/ سرطان المرئي .

9/ أمراض القلب .

10/ ارتفاع ضغط الدم .

11/ فقر الدم .

12/ سوء التغذية والهضم .

13/ تناول الكحول يهاجم في الإنسان أعلى جزء في الجسم وهو المخ، بل أنه يذهب أبعد من ذلك فيهاجم أرقى مركز في المخ نفسه وهو مركز ضبط النفس (محمد كامل عبد الصمد 1999م ص 264) .

14/ تزداد كمية الحامض في الجسم مع احتساء الخمر مما يؤدي إلى انخفاض كمية السُكّر ويؤدي ذلك إلى ضربة قاسية على الدماغ .

15/ ازدياد الحامض البولي مما يؤدي إلى تراكم الأحماض في الدم ومن ثَمَّ ترسُّب هذا الحامض في المفاصل والتسبب في داء المفاصل (موقع أهل السنة والجماعة 1429هـ) .

16/ إن شارب الخمر دائماً يكون في ضيق وهمٍّ وقلق نفسي .

ثانياً : الأضرار الاجتماعية

إن أضرار الخمر لا تقتصر على الفرد بل تتعداه إلى المجتمع ومن الآثار والأضرار الاجتماعية ما يلي :-

1/ الانعزال عن المجتمع .

2/ السلوك العدواني .

3/ التغيب عن العمل .

4/ التسبب في وقوع مشاكل عائلية .

5/ إيقاع العداوة والبغضاء بين الناس .

6/ أبناء المدمنين يكونون عادة معتلي الجسم ناقصي العقل ذوي ميل فطري إلى الإجرام .

7/ قد يؤدي تصرف شارب الخمر أثناء فترة فقده للوعي إلى فقده لوظيفته مما يؤدي إلى مزيد من التعقيدات في المعايش له ولأسرته .

ثالثاً : الآثار الاقتصادية

1) مدمنو الخمر أقل قدرة على الإنتاج .

2) بذل جهود إضافية بالنسبة لسلامة المرور وتقوية أجهزة العدالة وغيرها مما يؤدي إلى زيادة في الضرائب وانخفاض الخدمات .
3) فقد الدخل يؤثر في استهلاك المنتجات الاقتصادية .
4) تخصيص جزء من موارد الدولة لعلاج نتائج معاقرة الخمر والأمراض الناتجة عن ذلك .(عائشة عبد العظيم البنا 1984م ص86) .
5) بذل الأموال الطائلة في مواجهة حوادث السير والشغب في البلاد ومن الأسباب الرئيسة لهذه الأمور تعاطي الخمر.
6) الأموال الطائلة التي تنفق من الأفراد في سبيل الحصول على أنواع الخمور وهذا من أنواع غسل الأموال .
7) إتلاف كميات كبيرة من الأعناب والتمور والحبوب التي تستقطع من هذه المحصولات لكي تستخدم في صناعة الخمور.

من ذلك كله تتجلى الحكمة العلمية سواء في المجال الطبي أو الاجتماعي أو النفسي مما يجعل من يتأمل الآيات الكريمة التي نزلت بصدد الخمر وتحريمها أمام إعجاز علمي رائع في التشخيص والكشف عن ذلك الداء المتعدد المهالك الذي حدا بالبيان القرآني إلى استعمال لفظ ﴿فَاجْتَنِبوه﴾ وهي أبلغ من التحريم.

4/ **الزنا** :

الزنا من الخبائث الاجتماعية وجاء تحريمها في القرآن الكريم مغايراً عن تحريم المحرمات الأخرى وذلك لخطورتها على المجتمع، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾ ﴾ الإسراء: ٣٢ قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ﴾ أبلغ من أن يقال (ولا تزنوا). قال عبد الرحمن السعدي : والنهي عن قربانه أبلغ عن مجرد فعله، لأن ذلك شامل للنهي عن جميع مقدماته ودواعيه . (عبد الرحمن السعدي، 2002م، ص 457) . فالنهي عن إتيان مقدمات الشيء دليل على المبالغة في تحريم الشيء فإن الوسلية إلى الشيء إذا كانت حراماً كان المتوسل إليه حراماً .

وقد اشتمل الزنا على أضرار منها :-

1/ الزنا سبب مباشر في انتشار الأمراض الخطيرة التي تفتك بالأبدان وتنتقل بالوراثة من الآباء إلى الأبناء كمرض الإيدز .

2/ الإصابة بمرض السيلان والزهري . (محمد كامل عبد الصمد، ص 273) .

3/ الإصابة بمرض الطاعون والأمراض العصرية التي لم تكن في الأسلاف السابقة . قال صلى الله عليه وسلم : (ما انتشرت الفاحشة في قوم حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن في أسلافهم) (ابن ماجة، كتاب الفتن، رقم 22).

4/ ومن مفاسدها الاجتماعية :-

1/ أحد أسباب جريمة القتل بين أفراد الأسرة والمجتمع .

2/ تهدم نظام الأسرة، إذ أن النظام لتنظيم الأسرة الزواج الشرعي .

3/ ضياعٌ للنسب .

4/ علاقة مؤقتة غير قائمة على الطريقة المشروعة لذا هي عرضة للزوال .

ثانياً :الالتزام بالعبادات

إن الالتزام بالعبادات مما يقي الإنسان من أمراض كثيرة زيادة على أنها عبادات مفروضة وتتمثل في الآتي :-

1/ النظافة :

النظافة شعار يمثل قاعدة تشريعية عظيمة وتعد شعار المسلم اليومي الأول وينبثق منها الترحيب بكل مظاهر الجمال والأناقة كما أنها تدل على رفض أي مظهر من مظاهر القذارة والبؤس .

لقد جاء اهتمام القران الكريم بهذا الشعار ليكون عنواناً للمسلم يبدأ به حياته اليومية، بل وتعد من أوائل الأوامر الإلهية لنبيه صلى الله عليه وسلم قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ ﴾ المدثر: ٤ وهو حكمٌ عامٌ. قال محمد بن سيرين:﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ ﴾ أي: أغسلها بالماء، حيث كان المشركون لا يتطهرون فأمره الله تعالى أن يتطهر ويطهر ثيابه .(ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، الجزء 16، ص 236) .

ليكن أول ما يظهر من حامل الرسالة السماوية للمجتمع؛ المظهر الطاهر النظيف حتى لا يؤثر ذلك في العملية الدعوية، فإن الناس إذا رأوا أية قذارة في الداعية كرهوا لذلك دعوته وعابوه ورفضوا قبول دعوته . قال الحسن البصري : فما لم يكن الداعية نقي الظاهر والباطن دقيق الأخذ والعطاء، سلوكه فوق النقد في كل الأمور، فإن مجهوده في الإنذار والتبليغ لا يكون مجدياً كل الجدوى . (سعيد حوى 1985 ص 623).

فوائد النظافة :

تتمثل فوائد النظافة في الآتي :-

1/ استجابة لأمر الله تعالى. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ ﴾ المدثر: ٤ وهو أمر تعبدي.

2/ النظافة وقاية من الأمراض الباطنية. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ الأحزاب: ٣٣ فالتطهير هنا من سائر الأدناس .

3/ النظافة تجلب محبة الله تعالى قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ ﴾ البقرة: ٢٢٢

4/ النظافة تحول دون نمو البكتريا والجراثيم المسببة للأمراض بالإضافة إلى أنها تنعكس على الجانب النفسي فيشعر الإنسان بالراحة .

5/ النظافة بالاستحمام من أفضل الأشياء على إخراج فضلات الطعام والشراب عن البدن، لذا بعد الاستحمام يشعر الإنسان بالراحة وخفة الجسم .

6/ إن بالاستحمام تجتمع للإنسان اللذة الجسمانية والنفسانية معاً، وهذه فضيلة شريفة من فضائل العلاجات.

7/ الحمام له التأثير المباشر في صاحب البلغم المتأذي بكثرة الرطوبة والبرودة فإنه بالاستحمام والمكث فيه وسال منه العرق الكثير قلل ذلك من رطوبته وكسبه حرارة ويبساً فيصير علاجاً له .(أبو زيد أحمد بن سهل البلخي 1426هـ 2005م، ص 457) .

8/ النظافة تقلل من الأمراض الجسدية مثل تكسر العضلات وغيرها .

9/ النظافة مسؤولية الإنسان تجاه جمال الطبيعة ونظافة البيئة .

هنالك أمران مهمان في الاستحمام لا بد أن يدركهما الإنسان حتى يستفيد من فوائد الاستحمام :-

1- اختيار الوقت المناسب للحمام حيث أن أصلح الأوقات له وقت الغداة لأنه وقت يعقب الليل ومن شأن الليل أن يثقل الأبدان بالنوم لسكون الأعضاء، لذا يكون الإنسان محتاجاً إلى ما يرفع عنه هذا الثقل .

2- اجتناب الحالات الآتية لكثرة ضرر الحمام فيها من نفعها :-

أ/ حال امتلاء البطن من الطعام والشراب ويجب على الإنسان أن يأخذ شيئاً من الراحة .

ب/ عقب استفراغ البطن بالحجامة أو أخذ الأدوية المسهلة أو عقب مشي طويل أو حركة دائمة ولا بد للبدن أن يسكن منها براحة أو نوم .

ج/ عقب الهيجان الناتج عن بعض الأمراض النفسية كالغضب والفزع .(أبو زيد أحمد بن سهل ص 461.)

2/ الوضوء :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾ ﴾ المائدة: ٦

الوضوء في اللغة معناه الحسن والنظافة مأخوذة من الوضاءة وهو شعيرة عظيمة من

شعائر الإسلام وقيل إن الأمر بالوضوء كان واجباً لكل صلاة في ابتداء الإسلام ثم نُسخ (ابن كثير، الجزء 3،ص55).

إن الصلاة لقاءٌ مع اللّه تعالى ووقوفٌ بين يديه، ولابد لمن يقف هذا الموقف أمام الخالق العظيم أن يستعد استعداداً يليق بجلال قدره . فلا بد من تطهر بدني يصاحبه تهيؤ روحي ومن هنا كان الوضوء.

إن أعضاء الوضوء تعتبر أهم أعضاء الجسم وأكثرها إحساساً وقد أورد الآية الكريمة تلك الأعضاء وهي الوجه واليدين والرأس والرجلين . فما من إنسان يتعهد هذه الأعضاء بالنظافة وتمرير الماء عليها كل يوم إلا وقد تحققت له الفوائد الروحية والصحية، ويمكن حصر فوائد الوضوء في الآتي:-

1) استجابة لأمر اللّه تعالى والاستجابة لأمر اللّه تعالى تحقق الفوائد الجسدية والروحية .
2) أثبت العلم الحديث أن الوضوء يقلل من الأورام والسرطانات التي تسببها المواد الكيميائية خاصة للذين يعملون في صناعة البترول والكيماويات .(محمد كامل عبد الصمد ص293) .
3) كشف الطب الحديث أن للوضوء آثار طبية في الوقاية من أمراض الأسنان واللثة فنظافة الفم والغرغرة بالماء أهم ما يوصي به الأطباء لتجنب العدوى من الأمراض التي تنتشر عن طريق الجهاز التنفسي مثل السحائي وأمراض الشعب التنفسية .
4) الوضوء عملية تنظيف خارجية للجسم وغسل للأعضاء مما علق بها من الأوساخ والغبار .
5) عندما يتوضأ الشخص بعد ما أصابه التعب بسبب السفر أو العمل لا شك أنه يسدي النشاط للنفس والحيوية للجسم حتى يشعر الإنسان قسطاً من الوعي والتركيز (صحيفة حفر الباطن 2008م) .
6) أثبت العلم الحديث بعد الفحص المايكروسكوبي للمزرعة الميكروبية التي عُمِلت للمنتظمين في الوضوء ولغير المنتظمين في الوضوء، فوجد أن الذين يتوضؤون

باستمرار قد ظهر الأنف عندهم نظيفا طاهراً خالياً من الميكروبات في حين أعطت أنوف الآخرين مزارع ميكروبية ذات أنواع متعددة .

7) المضمضة عند الوضوء تحفظ الفم والبلعوم من الالتهابات ومن تقيّح اللثة .

8) غسل أعضاء الجسم عند الوضوء ينظف البشرة من المواد الدهنية التي توزعها الغدد الجلدية بالإضافة إلى ازالة العرق، وقد ثبت علمياً أن الميكروبات لا تهاجم جلد الإنسان إلا إذا أهمل نظافته .

9) ثبت علمياً أن الدورة الدموية عن الأطراف العليا من اليدين والساقين والأطراف السفلية من القدمين والساقين أضعف منها في الأعضاء الأخرى، لبعدها من المركز فإن غسلها مع دلكها يقوي الدورة الدموية لهذه الأعضاء مما يزيد في نشاط الشخص .

10) قال الدكتور أحمد شوقي إبراهيم عضو الجمعية الطبية بلندن واستشاري الأمراض الباطنية والقلب: إن العلماء توصلوا إلى أن سقوط أشعة الضوء على الماء أثناء الوضوء يؤدي إلى انطلاق أيونات سالبة ويقلل الأيونات الموجبة مما يؤدي إلى استرخاء الأعضاء والفضلات ويتخلص من ارتفاع ضغط الدم والآلام العضلية ويؤكد ذلك أحد العلماء الأمريكيين في قوله : إن للماء قوة سحرية بل إن رذاذ الماء على الوجه واليدين بقصد الوضوء هو أفضل وسيلة للاسترخاء وإزالة التوتر .(منتدى الإعجاز العلمي 1430هـ).

3/الصلاة :

الصلاة الحقيقية المقامة بكيفيتها المشروعة فيها سعادة للمؤمن وخشوع بين يدي الله تعالى وطمأنينة لا توصف لأن المؤمن في حماية خالق الكون ورعايته، وإن الصلاة في جماعة وسيلة تقارب بين المؤمنين مما يزيد الإلفة والتعاون والمودة بينهم .

إن الصلاة الموجهة إلى الله تعالى المزينة بالخشوع والتذلل والنية الصادقة تعود على صاحبها بفوائد عظيمة ينتفع بها في الدنيا والآخرة وتلك الفوائد بدنية وروحيه وهي :-

1) إقامة الصلاة تحقيق لأمر الله تعالى ومنهاة عن الفحشاء والمنكر والمقصود من الفحشاء الفعلة القبيحة كالزنا والمنكر ما ينكره الشرع والعقل .
2) الصلاة تدفع عن صاحبها الشدة والضيق، قال عبد الله بن سلام :(كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نزل بأهله ضيقٌ أو شدة أمرهم بالصلاة) (الفخر الرازي، 1981م، الجزء 7، ص 137) .
3) الصلاة أفضل وسيلة للتخلص من التوترات حيث تنشط الدورة الدموية أثناء حركات الصلاة وإن الإنسان لا يستغني عن المناوبة بين الحركة والسكون، فدوام الحركة يؤدي إلى التعب وانهداد القوة، ودوام السكون يؤدي إلى استرخاء البدن والكسل وحدوث الأمراض كالنقرس وغيره فالصلاة تجمع بين الحركة والسكون .
4) الصلاة تقوم بأهم دور في الوقاية من مرض الساقين .
5) الصلاة توفر أفضل طريقة للياقة الجسمية وأحسن وسيلة لتقوية عضلات السلسلة الفقرية .
6) إن المسلم حين يؤدي الصلاة فإنه ودون أن يلقي لذلك بالاً يقوم بتمارين تشمل جميع البدن من أعلى الرأس إلى أخمص القدم، ففي كل حركة من حركات الصلاة هنالك عضلات ومفاصل وأوتار وأربطة تشترك جميعها في تأدية الحركة مما ينتج عنه تقويتها وتنشيطها، ولو قيل لأحد المصلين أنه يؤدي خمس حركات كل يوم لأصابته الدهشة ومع ذلك فهو يؤدي عدداً من الحركات يفوق كثيراً هذا الرقم، فالصلاة عمل كثير وحركاته قليلة متكررة خمس مرات في اليوم ولكن إذا أحصيتها جميعاً وجدت أرقاماً مذهلة .
7) بعض الرياضات قد يُمنع من ممارستها بعض فئات من الناس ككبار السن ومرضى السكرى، في حين يستطيع هؤلاء أداء الصلاة لأن أداءها خال من أية خطورة لأن حركاتها ليست عنيفة بل ناعمة تؤدى ببطء وهدوء .

8) الصلاة وسيلة تعويضية لما يسببه العمل المهني من العيوب القوامية والأتعاب البدنية حيث أنها تساعد على النمو المتزن لجميع أجزاء الجسم .

9) الصلاة تفيد في توسيع الشرايين والأوردة وإنعاش الخلايا وتنشط الجهاز الهضمي .

10) الصلاة تساعد الإنسان على التأقلم مع الحركات الفجائية التي قد يتعرض لها كما يحدث عندما يقف فجأة بعد جلوس طويل مما يؤدي في بعض الأحيان إلى انخفاض الضغط وأحياناً إلى الإغماء، فالمداومون على الصلاة قلمَّا يشتكون من هذه الحالة .(عدنان الطرشة، الصلاة والرياضة والبدن، د ت ص 9) .

11)توضِّح عُدة دراسات أن ممارسة بعض التمارين الخاصة بالحامل تسهِّل من عملية الولادة، والأطباء عامة ينصحون كل حامل بممارسة هذه التمارين ولا يكاد مستشفى للولادة يخلو من بعض الصور والرسوم التي توضح بعض هذه التمارين وكل تلك التمارين تشابه لحركات الصلاة .

12) الصلاة تتغلب على عسر الهضم الذي يصاحب الحوامل فالركوع والسجود يفيدان في تقوية عضلات جدار البطن ويساعدان المعدة على تقلصها وأداء عملها على أكمل وجه .

13) في الأسابيع الأخيرة للحمل هنالك تمرينات تشبه – عامة- الركوع والسجود وهذه مهمة جداً لدفع الجنين إلى مساره الطبيعي في الحوض كي تتم الولادة الطبيعية .(عدنان الطرشة، فوائد الصلاة للحامل ص 13).

14) الصلاة بعض الولادة تجعل مفاصل الحوض والأطراف أكثر مرونة استعداداً للحركة مما يسمح للمرأة بالعودة إلى رشاقتها وقوتها .

الصيام :

الصيام عبادة روحية يسمو بها الإنسان إلى المعالي والغايات وغايتها الأساسية هي تقوى الله عز وجل فالتقوى هي التي توقظ في القلوب تلك المعاني والغايات، إذن ليس الهدف من الصوم الجوع والعطش - وإن كان الظاهر كذلك - بل هو تزكيةٌ للبدن وتضيقٌ لمسالك الشيطان ولهذا ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال : (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) .رواه البخاري، كتاب النكاح، رقم 60 .

إن الصيام من أكثر العبادات فائدة ووقاية لكثير من الأمراض وقد دوَّن العلماء السابقون فوائد كثيرة وعظيمة وأثبتتها كذلك العلوم الدنيوية واستنبطوها من قوله تعالى : قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ۚ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ ﴾ البقرة: ١٨٤. بيانٌ لخيرية الصوم وأنه كلما ازدادت معارف الإنسان الدينية والدنيوية يتأكد هذا المعنى، فكم للصوم من آثار طيبة في شفاء أمراض الجسد وكم من آثار طبية للنفوس من ذلك .

1) إن الصوم طاعة لله تعالى وتنفيذ لأوامره قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ ﴾ البقرة: ١٨٣ وإن الله تعالى لم يأمر الإنسان بشيء إلا وفيه مصلحة، وإن الصوم يورث التقوى لما فيه من انكسارٍ الشهوة وإقماعٍ للهوى فإنه يردع عن الأشر والتكبر .(الفخر الرازي 1981م، الجزء 2، ص76).

2) المحافظة على الصوم تحمي الإنسان من المعاصي الشنيعة لأنه يكسر الشهوة ويضعف دواعي المعاصي.

3) الصوم فيه تربية الإرادة وتقوية الاحتمال وإيثار عبادة الله على الراحة، وكلها عناصر مطلوبة في التربية الصالحة.

4) بعض أنواع مرض الحساسية تزيد بتناول أنواع معينة من الأطعمة مثل السمك والبيض وأثناء الصيام يقلّل الإنسان من هذه الأطعمة، وبالتالي يشعر مريض الحساسية براحة كبيرة مع الصيام .

5) يزداد حَب الشباب والبشرة الدهنية والدمامل والبثور والتهاب الثنايا بالوجبات الدهنية وتتحسن تلك الأمراض بالصيام .

6) يخفف الصيام من أعراض وعلامات مرض القلب .

7) يعتبر شهر رمضان علاج مجاني وفرصة عظيمة لتقليل الوزن الزائد .

8) الصيام يساهم في علاج كثير من أمراض الجسم كأمراض الجهاز الهضمي مثل التهاب المعدة وأمراض الكبد وتصلب الشرايين وارتفاع ضغط الدم .

9) الصوم يساهم في هدم الأنسجة المتداعية وقت الجوع ثم إعادة ترميمها من جديد عند تناول الطعام .

10) الصوم يفيد في علاج الأمراض الجلدية والسبب في ذلك أنه يقلل نسبة الماء في الدم .

11) خلال الصيام ينقص استهلاك السكريات وبالتالي فإن مستوى السكر في الدم ينخفض وهذا يجعل الجسم يعتمد على مخزون من السكر .

12) تثبت بعض الدراسات أن عدم تناول الماء حوالي 10- 12 ساعة ليس بالضرورة سيئ بل هو مُعين في كثير من الأحيان .

13) الصوم يقي من مرض النقرس والذي ينتج عن زيادة التغذية والإكثار من أكل اللحوم .

14) تزداد في فترة الصيام القدرة على التخلص من النفايات والمواد السامة والجراثيم التي تسبب آلام المفاصل .

15) إن المصابين بتشنج القولون كثيراً ما يستفيدون من الصوم .alhijaz net فوائد الصوم الطبية 1430هـ ص 1 .

القرآن الكريم :

القرآن الكريم مصدر هداية للعالمين: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾ البقرة: ٢

ولا ينتفع به إلا من كان حي القلب ويكون له زاداً في الدارين أما من كان ميت القلب فلا يزيدهم القرآن إلا خسارةً لتكذيبهم، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ۝٨٢ ﴾ . الإسراء: ٨٢

وكون القرآن فيه شفاء له وجهان:-

1/ أنه شفاء من الأمراض البدنية .

2/ أنه شفاء من مرض الكفر .

ولا مانع من حمل الشفاء على المعنيين، الشفاء الروحي والشفاء الجسماني .ونذكر منها الآتي :-

1) في القرآن شفاء من العلل الاجتماعية والتي تتخلل بناء الجماعات وتذهب بسلامتها وأمنها وطمأنينتها فتعيش الجماعة في ظل نظامه الاجتماعي وعدالته الشاملة في سلامة وأمن وطمأنينة (سيد قطب 1982 ص 64) .

2) القرآن الكريم فيه علاج لذوات السموم وفي تأثير القرآن في السموم سر بديع، فإن ذوات السموم أثرت بكيفيات نفوسها الخبيثة وسلاحها حمايتها التي تلدغ بها وهي لا تلدغ حتى تغضب فإذا غضبت سار فيها السم فتقذفه بآلتها، وقد جعل الله لكل داء دواء ولكل شيء ضداً ونفس الراقي تفعل في نفس المرقي فيقع بين نفسيهما فعل وانفعال، كما يقع بين الداء والدواء فعل وانفعال فتقوى نفس الراقي وقوته بالرقية على ذلك الداء فيدفعه بإذن الله (ابن القيم الجوزية 1996م ص 164).

3) القرآن الكريم علاج من المس بشرط أن تتوفر في المعالج الصفات الآتية :-

أ/ العقيدة الصحيحة .

ب/ الاعتقاد أن لكلام الله تأثير على الصحة .

ج/ العلم بأحوال الجن ومداخل الشيطان .

د/ اجتناب المحرمات .

هـ/ ملازمة ذكر الله تعالى .

و/ إخلاص النية في المعالجة .(وحيد عبد السلام 1986م ص 72)

4/ القرآن علاج لمشكلة الإدمان على الخمر وذلك في إطار المعالجة النفسية .

5/ القرآن مهدِّئ لتوترات الجهاز العصبي ويُعزى ذلك إلى عاملين :-

1- كون صوت القرآن من الكلمات العربية بغض النظر عما إذا كان المستمع قد فهمها أو لم يفهمها وبغض النظر عن إيمان المستمع .

2- المقاطع القرآنية التي تُليت حتى ولو كانت مقتصرة على الترجمة الإنجليزية بدون الاستماع إلى الكلمات القرآنية باللغة العربية (محمد كامل عبد الصمد 1999م ص 307) .

وقد أجريت أحدث التجارب في هذا المجال في أمريكا وأكدت تأثير الألفاظ القرآنية في علاج التوتر العصبي، وكانت النتيجة أن 97٪ من التجارب تثبت وجود أثر مهدئ للقرآن على الجهاز العصبي (محمد إبراهيم سليم د ت ص 88) .

6/ القرآن يُحصِّن المؤمن من السحر .

7/ قراءة القرآن القراءة الصحيحة المجوَّدة المرتَّلة تساعد كثيراً على استعادة الإنسان لتوازنه النفسي، فهو يعمل على تنظيم النفس مما يؤدي إلى تخفيض التوتر بدرجة كبيرة .

كما أن حركة عضلات الفم المصاحبة للترتيل السليم الهادي تقلل من الشعور بالإرهاق وتكسب العقل حيوية متجددة .Medicine doctor Egypt. com 1430هـ .

المراجع:

القرآن الكريم .

صحيح البخاري ومسلم .

1) الأساس في التفسير، سعيد حوى، ط1، دار السلام القاهرة، 1985م

2) الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، محمد كامل عبد الصمد، ط2، الدار اللبنانية 1999م .

3) الإسلام والتربية الصحية، عائشة عبد العظيم البنا – ط1، مكتبة التربية العربية لدول الخليج 1984م .

4) الجامع لأحكام القرآن الكريم، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مكتبة الغزالي دمشق، مؤسسة مناهل العرفان بيروت، د ت، المجلد 4، الجزء 7 .

5) تفسير القرآن العظيم – ابن كثير، ط6، دار الحديث القاهرة 1993م .

6) التفسير الكبير، محمد الرازي، ط1، دار الفكر بيروت 1981م .
7) التغذية في القرآن الكريم، كمال فضل السيد ، معهد إسلام المعرفة – ود مدني 1996م .
8) التداوي بالقرآن، محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن الكريم القاهرة .
9) تيسر الكريم الرحمن، عبد الرحمن السعدي، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت، 2002م .
10)الجامع لأحكام القرآن – القرطبي، مكتبة الغزالي دمشق مؤسسة مناهل الفرقان بيروت دت
11)الحلال والحرام، يوسف القرضاوي .
12)الحكمة من تحريم لحم الخنزير، عبد الفتاح إدريس، 2008م .
13)زاد المعاد، ابن القيم الجوزية ط 1996م، مؤسسة الرسالة بيروت .
14)الصلاة والرياضة والبدن، عدنان الطرشة، د ت .
15)صحيفة حفر الباطن 2008م .
16)في ظلال القرآن الكريم سيد قطب ، سيد قطب، ط11، دار الشروق القاهرة 1982م .
17)فقه السنة، السيد سابق، دار الجيل بيروت دت .
18)مصالح الأبدان والأنفس – أبو زيد أحمد بن سهل البلخي، تحقيق د.محمود مصري، ط1، معهد المخطوطات العربية، القاهرة 2005م .
19)المخدرات، محمد على عبد البار، ط1، دار القلم دمشق، دار العلوم بيروت، 1988م.
20)المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم – محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث القاهرة ط ن 1991م .
21)موقع أهل السنة والجماعة 1429هـ.
22)منتدى الاعجاز العلمي 1430هـ.
23)وقاية الانسان من الجن والإنس، وحيد عبد السلام بالي، دار النشر القاهرة 1986م .

التخطيط والتنمية السياحية في الولاية الشمالية الواقع والمأمول

د. السيد بخت أحمد بخت

أستاذ مساعد – كلية الآداب والدراسات الإنسانية

جامعة دنقلا – السودان

Abstract

The Northern state is one of the low economic level states in Sudan, it located in desert climatic region that characterized by no or low rainfall and scarce vegetation cover with dry land. These reasons enforced planners to search another sources to compensate or to fill the economic gaps. Tourism planning is considered one of the most important tools of contemporary tourism development. Consequently, tourist planning is regarded as a necessity for a wise and sustainable development that enables countries to face competition in the international tourism market.

Depending on the above-mentioned points, this paper has studied the following issues that serve the goals of the subject:

-The concept, definition, importance and goals of tourism planning

-Characteristics and levels of good tourism planning

-The concept, components, elements, goals and forms of tourism development.

-Stages of preparing a tourist development plan.

مستخلص

تعد الولاية الشمالية من الولايات الفقيرة اقتصادياً، وذلك لطبيعة بيئتها الصحراوية الجافة التي ينحصر فيها النشاط الاقتصادي (الحقلي) على نهر النيل وحالياً بعض النشاط التعديني في صحرائها القاحلة بالإضافة إلى مناخها القاسي صيفاً وشتاء. كل هذه المعطيات الطبيعية تحتم على القائمين بشأن اقتصادها، البحث في

مجالات اقتصادية أخرى تعوض نقص الموارد الحقلية وذلك من خلال الموروث الثقافي المتمثل في الآثار والتراث ومقومات السياحة الجغرافية بالولاية. فالنشاط السياحي يمثل أكبر داعم اقتصادي إذا تم التخطيط له وفق المعطيات التي تجعل منه صناعة رابحة.

السياحة من الصناعات الآخذة بالنمو في السنوات الأخيرة من القرن الماضي وهي عصب اقتصاد العديد من الدول في القرن الحالي. فقد ازداد الوعي للتعرف على العالم وازدادت الرحلات السياحية نتيجة لتطور ثقافة السياحة وانتشارها، الناتج عن تأثير وسائل الاتصال والإعلام من أنترنت وفضائيات وغيرها، التي حوَّلت العالم الى " قرية ". بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة خاصة في الدول المتطورة وازدياد كبير في وقت الفراغ .

فالتخطيط من أهم أدوات التنمية السياحية المعاصرة، التي تهدف إلى زيادة الدخل الفردي والقومي، وإلى تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية في البلاد .

يعتبر التخطيط السياحي من ضرورات التنمية التي يمكن للدولة من أن تنافس بها في السوق السياحية الدولية. وبالتالي فإن تخطيط التنمية السياحية يعتبر جزءً لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والولاية المستفيدة من الخدمات السياحية والمؤسسات التي تمتلك تنفيذ السياسة التنموية السياحية.

اتجهت الدول إلى وسائل حديثة للاستفادة من المقومات الطبيعية بصورة أساسية والآثار البشرية، بعد ما أدرك أن الموارد التي يستغلها بغرض الكسب قابلة للنضوب. فكان من المحاولات الجادة للحفاظ على مقومات البيئة هي الاتجاه إلى صناعة السياحة . ارتبط ظهور التخطيط السياحي وتطوره وكذلك أهميته ببروز السياحة كظاهرة حضارية سلوكية من ناحية وظاهرة اقتصادية اجتماعية من ناحية أخرى.

إن السياحة في الوقت الحاضر تمثل جزءً لا يتجزأ من نشاطات الإنسان المعاصر المدفوع منذ القدم بحب التنقل من مكان لآخر إما من أجل الارتزاق أو الحصول على

أراضي جديدة وإما من أجل التسلية والترفيه والتعرف على مناطق جديدة ومجتمعات جديدة. (توفيق، 1997صـ24)

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث في ضعف صناعة السياحة في بعض الاقتصاديات العالمية خاصة الدول النامية، علماً أن أي استثمار في السياحة هو أسرع طريق لتحقيق الأهداف المرجوة من خطط التنمية.

تكمن مشكلة البحث في عدم وجود سياسات وخطط وبرامج واستراتيجيات واضحة المعالم في الولاية الشمالية، يتم من خلالها تطوير وتنمية السياحة بالولاية، كرافد من روافد الاقتصاد بها.

فالولاية الشمالية لم تركز في إهتمامها بالسياحة على الجوانب التخطيطية والتنموية التي من شأنها تطوير السياحة ومن ثم زيادة عائداتها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. التخطيط السليم للاستفادة من المقومات السياحية للولاية الشمالية .
2. إمكانية وضع استراتيجية لتنمية قطاع السياحة ليسهم في التنمية الاقتصادية للولاية.
3. لفت الإنتباه إلى بعض الجوانب التي يمكن أن تساهم في إنجاح التخطيط للتنمية السياحية.
4. طرح بعض المناطق التي تصلح لأن تكون مناطق جذب سياحي.
5. إبراز عوامل التخطيط الأمثل السياحة بالولاية.

مفهوم التخطيط :

العديد من التعريفات التي قدمها الباحثون لمفهوم التخطيط في أبعاد مختلفة تشمل. كما أن هناك العديد من الغايات والأهداف في مجال مفهوم التخطيط، ولعل أهم غاية هي التفكير في حدوث الأشياء وفق خطة مدروسة ومحددة المعالم والأهداف. فالتخطيط هو أحد وسائل التفكير التي يتمكن من خلالها المخططون من تحقيق

الأهداف المنشودة. فهو طريقة لتجديد الأهداف وابتكار الوسائل (الآليات) الضرورية لتحقيقها، فهو يعد بمثابة عملية لتهيئة لخطوات ضرورية يجب إبرازها وتحقيقها (كباشي، 2012ص140).

لم يتبلور مفهوم التخطيط السياحي بشكل واضح ومحدد إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تطورت حركة السفر الدولية بشكل سريع وكثيف، وتزايدت أعداد السياح إلى جانب تنوع أشكال السياحة والاستجمام، وتعددت المناطق السياحية واختلفت وظائفها وخصائصها، وقد أدى كل هذا إلى زيادة الاهتمام بالسياحة والأنشطة السياحية، وظهرت الحاجة لضبط وتوجيه هذه النشاطات من أجل الحد من آثارها السلبية على المجتمع والبيئة، وتحقيق أقصى درجات النفع الاقتصادي، خصوصاً بعد أن أصبح ينظر إلى السياحة على أنها صناعة ومصدر دخل أساس في كثير من دول العالم. والتخطيط السياحي نوع من أنواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشروعة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاح والكامن وتحقيق أقصى درجات المنفعة الممكنة، مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الاستغلال لإبقائه، ومنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية ناجمة عنه(صالح، 1996ص20).

بما أن التخطيط وسيلة لتحقيق غاية فإنه لا يوجد اتفاق تام على إيجاد وتعريف محدد للتخطيط، فيعّرف بأنه التوجيه الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، ويعّرفه بالدوين "Baldwin" بأنه أسلوب استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق له الحصول على أقصى إشباع ممكن (صالح، 1996ص23)، في حين يعّرفه البرت واترستون "A.Waterson" بأنه عبارة عن اختبار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة(كافي، 1987صـ37) .

مفهوم التخطيط السياحي:

يعرف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة. ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال

إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية(الروبي، 1987صـ65).

وينبغي ألا ينظر إلى التخطيط السياحي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية، وإنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد. لذا يجب أن يكون التخطيط السياحي عملية مشتركة بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي - بين الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع، ومقدمي الخدمات السياحية (المؤسسات ورجال الأعمال)، والمستهلكين لهذه الخدمات (السياح)، والمجتمع المضيف للسياحة . بدءاً من مرحلة صياغة الأهداف المراد تحقيقها وانتهاء بمرحلة التنفيذ والتطبيق لبرامج الخطة السياحة.

أهمية التخطيط السياحي:

يلعب التخطيط السياحي دوراً بالغ الأهمية في تطوير النشاط السياحي، وذلك لكونه منهجاً علمياً لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، فهو يوفر إطار عمل مشترك لاتخاذ القرارات في إدارة الموارد السياحية ويزود الجهات المسؤولة بالأساليب والاتجاهات التي يجب أن تسلكها، مما يسهل عملها ويوفر كثيراً من الجهد الضائع.

التخطيط السياحي يساعد على توحيد جهود جميع الوحدات المسؤولة عن تنمية القطاع السياحي وتنسيق عملها، ويقلل من ازدواجية القرارات والأنشطة المختلفة، مما يساعد على إنجاز الأهداف العامة والمحددة لهذا النشاط.

لهذا فإن التخطيط السياحي يتأثر بالتقلبات السياسية والاجتماعية والطبيعية أكثر من تأثره بعوامل الإنتاج والقوى الاقتصادية المختلفة.

مزايا التخطيط السياحي:

1. يساعد التخطيط للتنمية السياحية على تحديد وصيانة الموارد السياحية والاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل.

2. يساعد التخطيط السياحي على تكاملية وربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى وعلى تحقيق أهداف السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل مستوياتها.
3. يوفر أرضية مناسبة لأسلوب اتخاذ القرار لتنمية السياحة في القطاعين العام والخاص، من خلال دراسة الواقع الحالي والمستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور السياسية والاقتصادية التي تقررها الدولة لتطوير السياحة وتنشيطها.
4. يوفر المعلومات والبيانات والإحصائيات والخرائط والمخططات والتقارير والاستبيانات، ويضعها تحت يد طالبيها.
5. يساعد على زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تطوير القطاع السياحي، وتوزيع ثمار تنميته على أفراد المجتمع. كما يقلل من سلبيات السياحة.
6. يساعد على وضع الخطط التفصيلية لرفع المستوى السياحي لبعض المناطق المتميزة، والمتخلفة سياحيا.
7. يساعد على وضع الأسس المناسبة لتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج التنموية المستمرة عن طريق إنشاء الأجهزة والمؤسسات لإدارة النشاط.
8. يساهم في استمرارية تقويم التنمية السياحية ومواصلة التقدم في تطوير هذا النشاط. والتأكيد على الإيجابيات وتجاوز السلبيات في الأعوام اللاحقة (شمسين، 2001ص 82).

فيمكن تحقيق عائدات سياحية دائمة من خلال اعتماد التخطيط السليم والمناسب، ويمكن لهذه العائدات أن تتضاعف في حال استمرار التخطيط الواعي والناضج الذي يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف (غنيم، 2004ص45):

أهداف التخطيط السياحي:

يسعى التخطيط السياحي لتحقيق العديد من الأهداف منها:

1. تحديد أهداف التنمية السياحية القصيرة والبعيدة المدى، وكذلك رسم السياسات السياحية ووضع إجراءات تنفيذها.

2. ضبط وتنسيق التنمية السياحية التلقائية والعشوائية.
3. تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في مجال التسهيلات السياحية أينما كان ذلك ضرورياً.
4. مضاعفة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للنشاطات السياحية لأقصى حد ممكن وتقليل كلفة الاستثمار والإدارة لأقل حد ممكن.
5. تنظيم الخدمات العامة وتوفيرها بالشكل المطلوب في المناطق السياحية.
6. المحافظة على البيئة من خلال وضع وتنفيذ الإجراءات العلمية المناسبة.
7. توفير التمويل من الداخل والخارج اللازم لعمليات التنمية السياحية.
8. تنسيق النشاطات السياحية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى بشكل تكاملي.

خصائص التخطيط السياحي الأمثل:

يمتاز التخطيط السياحي الأمثل بأنه يركز على المنتج السياحي وكذلك على عمليات الترويج والتسويق بأسلوب يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ضمن إطار التنمية السياحية الشاملة والمستدامة، والتخطيط السياحي الجيد لا بد أن تتوفر فيه كذلك **عدة مواصفات أخرى أهمها:**

1. تخطيط مرن مستمر وتدريجي يتقبل إجراء أي تعديل إذا ما تطلب الأمر بناء على المتابعة المستمرة والتغذية الراجعة.
2. تخطيط شامل لجميع جوانب التنمية السياحية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، السكانية، ... الخ.
3. تخطيط تكاملي، تعامل فيه السياحة على أنها نظام متكامل، حيث كل جزء مكمل للأجزاء الأخرى، وكل عنصر يؤثر ويتأثر ببقية العناصر.
4. تخطيط مجتمعي، بمعنى أنه يسمح بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في عملية التخطيط بمراحلها المختلفة.
5. تخطيط بيئي يحول دون تدهور عناصر الجذب السياحية الطبيعية والتاريخية، ويعمل على توفير الإجراءات اللازمة لصيانتها بشكل مستمر، ويضمن المحافظة عليها لأطول فترة زمنية ممكنة.

6. تخطيط واقعي وقابل للتنفيذ، أي أن لا تتجاوز أهدافه حدود الإمكانيات والطموح ولا تخرج عن دائرة ما هو متاح وكامن من موارد طبيعية ومالية وبشرية.
7. تخطيط مرحلي منظم، يتكون من مجموعة من الخطوات والنشاطات المتتابعة والمتسلسلة.
8. تخطيط يتعامل مع السياحة على أنها نظام له مدخلات وعمليات ومخرجات محددة، ويمكن التأثير في هذه التكوينات وتوجيهها.

عوامل نجاح التخطيط السياحي :

يعتمد التخطيط السياحي على :

1. أن تكون خطة التنمية السياحية جزءً لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. أن يتم تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
3. أن يتم اعتبار تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية.
4. أن تكون هذه الصناعة جزءً من قطاعات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة.
5. المعرفة التامة وتحديد مستوى وحجم التدفق السياحي.
6. وعلى أن يتم تحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام في عملية التنمية.
7. التركيز على علاقة التنمية السياحية بالنشاط الاقتصادي العام وتحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة.(الشيراوي، 2002صـ37)

ينبغي توفر بعض العلاقات لتسهيل عوامل نجاح التخطيط السياحي منها :

1- **علاقة التخطيط بالنشاط الاقتصادي** :

إن نجاح النشاط السياحي في أي منطقة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستويات الأنشطة التي يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق زيادة متواصلة في الدخول وإمكانية الاقتصاد المحلي على امتصاص هذه الدخول واستخدامها.

2ـ علاقة التخطيط بالبيئة:

نجد أن السياحة والبيئة هي نفس الشيء، على اعتبار أن التدفق السياحي يرتبط بعوامل الجذب السياحي المتمثلة في المناخ والمناظر البيئية الطبيعية والشواطئ وغيرها، أو في عوامل جذب من صنع الإنسان كالمناطق التاريخية الأثرية والحديثة وغيرها، وهنا تبدو نقطة هامة تتعلق بضرورة المحافظة على الأصول البيئية .

3ـ علاقة التخطيط بالقادمين إلى المنطقة السياحية:

يكون من الملائم تهيئة المقيمين لتزويد السائحين بالمعلومات التي تتيح لهم المتعة الذهنية، فإن تزاوج كل من الإمتاع النفسي والإثراء الذهني، يجعل السائحين أكثر رغبة في زيارة المنطقة مرة أخرى.

4ـ علاقة التخطيط بتدفق النقد الأجنبي:

وإذا كان التخطيط يهدف إلى زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي، فإن نجاح التخطيط السياحي يقاس بالنسبة للدول النامية بصفة خاصة بمدى قدرته على زيادة التدفق من النقد الأجنبي إلى الدولة سواء من خلال عائدات السياحة الدولية أو من خلال انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار السياحي (شارلس 1978).

مفهوم التنمية السياحية:

يرتبط فهم التخطيط السياحي بشكل كبير بمعرفة مفهوم وعناصر التنمية السياحية وطبيعة العلاقات بين هذه العناصر. إن التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من الأنواع العديدة التنمية، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية (كافي، 1987ص37).

يعرَّف بعض الباحثين التنمية السياحية بأنها هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي، بالاستغلال الأمثل للموارد (الزهراني وقسيمة، 2010ص 81).

لذلك تعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر

أحد الروافد الرئيسة للدخل القومي، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية. ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

تعرّف التنمية السياحة على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة.

وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة.

فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها. وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوباً علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع(كافي، 2006ص106). ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية.

أهم عناصر التنمية السياحية:

- عناصر الجذب السياحي وتشمل العناصر الطبيعية مثل : أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان، كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.
- النقل بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي.
- أماكن النوم سواء التجاري منها كالفنادق والنُزل وأماكن النوم الخاصة مثل: بيوت الضيافة والاستراحات وشقق الإيجار.
- التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك .
- خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات ....

ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً (غنيم، 2004ص246).

أهداف التنمية السياحة:

تهدف تنمية الصناعة السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية. وإن أول محور في عملية التنمية هو الإنسان الذي يعد أداتها الرئيسة (عبد القادر، 2003ص197). لهذا فإن الدولة مطالبة بالسعي إلى توفير كل ما يحتاج إليه لتبقى القدرات البدنية والعقلية والنفسية لهذا الإنسان على أكمل وجه.

إن عملية تنمية وتطوير السياحة تكون بجرد المصادر التي يمكن استخدامها في الصناعة السياحية وتقويمها بشكل علمي بل وإيجاد مناطق جديدة قد تجذب إليها السائحين مثل القرى السياحية أو الأماكن المبنية خصوصاً للسياحة. والتقويم هنا ليس مجرد تخمين نظري، وإنما تقويم مقارن مع المنتجات السياحية للدول المنافسة واعتمادها على اتجاهات وخصائص الطلب السياحي العالمي والذي يعد الأساس في تحديد وإيجاد البنية التحتية والقومية للسياحةعبر تشجيع الاستثمار السياحي وتسهيل عمل شركات الاستثمار من خلال تخفيض الضرائب والإجراءات الجمركية على الأجهزة والمعدات اللازمة لمشاريعهم (توفيق، ص198).

إن تنمية النشاط السياحي بحاجة إلى تعاون كافة العناصر والإمكانيات والجهود العاملة في الحقل السياحي. لأن السياحة قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة ونشاطات اقتصادية مختلفة. لذلك فإن أي تخطيط للتنمية السياحية يجب أن يهدف إلى وضع برامج من أجل استخدام الأماكن والمناطق والمواد سياحياً، ثم تطويرها لتكون مراكز سياحية ممتازة تجذب السائحين إليها سواء أكان مباشرة أو عبر الإعلان السياحي أو غيره من مزيج الاتصال التسويقي. إن تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات لا بد من مراعاتها وهي على النحو التالي:

- تدريب الكادر البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.

- المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد يعتمد على المناخ أو المناظر الطبيعية أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية.
- الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها لتتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي.
- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة وفيما إذا كان الاستثمار سيدرّ أرباحاً أم لا.
- دعم الدولة للقطاع السياحي، عبر معاونة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية ويكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية متكاملة.
- ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنميةالاقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط.
- تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين.
- دراسة السوق السياحي المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين وما هي تفضيلاتهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان.
- توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات، بخاصة المناسبة منها لذوي الدخول المحددة، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء.
- رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دوراً مهماً في تطوير التنمية السياحة، فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب السياحي، فالسائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

نخلص إلى القول مما تقدم إن التنمية السياحية يجب أن تهدف إلى تحقيق زيادة متوازنة ومستمرة في الموارد السياحية (غنيم، 2004ص248)، إضافة إلى ترشيد وتعميق درجة الإنتاجية في قطاع السياحة، وبالتالي فهي تتطلب تنسيق السياسات المختلفة داخل البلد نظراً لارتباط السياحة مع مختلف تلك الأنشطة الأخرى مثل النقل والجمارك والتجارة والخدمات بصفة عامة.

وباختصار تحدد **أهداف التنمية السياحية** عادة في المراحل الأولى من عملية التخطيط السياحي، في مجموعة من الأهداف كالتالي:

الأهداف الاقتصادية للسياحة بالولاية الشمالية:

- دعم ميزانية الولاية الشمالية.
- تحقيق التنمية المحلية من خلال إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.
- توفير خدمات البنية التحتية.
- زيادة مستويات الدخل للمشتغلين في برنامج السياحة.

الأهداف الاجتماعية:

- توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين.
- حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

الأهداف البيئية:

- المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.
- زيادة المساحات الخضراء بعيداً عن مجرى نهر النيل.

الأهداف السياسية والثقافية:

- نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب.
- الارتقاء بمستويات الوعي الفكري والثقافي لسكان المنطقة. وكيفية التعامل مع البيئة السياحية.
- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية من خلال تدفق السياح.

مستويات التخطيط السياحي بالولاية الشمالية:

تتعدد المستويات المكانية للتخطيط السياحي ولكن بشكل عام يمكن الحديث عن أربعة مستويات رئيسة هي:

1. التخطيط السياحي على المستوى المحلي :

يكون التخطيط السياحي في هذا المستوى متخصصاً وتفصيلياً أكثر منه في المستويات المكانية الأخرى، وعادة يتضمن تفاصيل عن جوانب عديدة منها:

- التوزيع الجغرافي للخدمات السياحية ومنشآت النوم في المناطق السياحية بالولاية.
- توفير الخدمات والتسهيلات السياحية للقادمين للمنطقة.
- تهيئة المناطق السياحية بكافة مستلزمات نوع السياحة وتحديد عناصر الجذب السياحي بالإهتمام المتزايد وتأمينها.
- صيانة وترميم شبكات الطرق المعبدة وتنظيم محلات تجارة التجزئة والمتنزهات والمحميات.

تسبق كثير من خطط التنمية في هذا المستوى المكاني بدراسات جدوى اقتصادية أولية وكذلك دراسات لتقييم المردودات البيئية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تقييم لبرامج التنمية والهياكل الإدارية والمالية المناسبة للتنفيذ، وأيضاً قواعد البيانات والتنظيم المكاني والتصميم الهندسي، وتشمل مثل هذه الدراسات كذلك على تحليل حركة الزوار وتوصيات متعلقة بذلك.

2. التخطيط السياحي على المستوى الوطني:

يغطي التخطيط السياحي في هذا المستوى جميع الجوانب التي يغطيها في المستوى الإقليمي، ولكن بشكل أقل تخصصاً وتفصيلاً وعلى مستوى القطر أو الدولة بجميع أقاليمها ومناطقها.

3. التخطيط السياحي على المستوى الإقليمي :

يركز التخطيط السياحي في مستواه الإقليمي على جوانب عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تسهيل المرور عبر بوابات العبور الإقليمية وما يرتبط بها من طرق مواصلات إقليمية ودولية بأنواعها.
- تهيئة الفنادق والنزل بأنواعها وكافة الخدمات السياحية الأخرى على طراز عالمي.
- وضع السياسات السياحية والاستثمارية والتشريعية وهياكل التنظيم السياحية الإقليمية.
- انتهاج سلسلة من برامج الترويج والتسويق السياحي عبر القنوات الفضائية السودانية.
- الاهتمام ببرامج التدريب والتعليم للكوادر التي تخدم في مجال السياحة، إلى جانب الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- إدراج استراتيجيات التنمية وبرمجة المشاريع ضمن أولويات الولاية الإستثمارية.

والتخطيط السياحي في المستوى الإقليمي متخصص وتفصيلي بدرجة أقل من المستوى المحلي وأكبر من المستوى الوطني، علماً أن مستوى التخصيص يعتمد على حجم الدولة وحجم الإقليم، فخطة وطنية في دولة صغيرة المساحة قد تحوي من التفاصيل ما تحويه خطة إقليمية في دولة كبيرة المساحة، وقد لاتحتاج البلاد الصغيرة المساحة إلى تخطيط وطني وآخر إقليمي.

4. التخطيط السياحي على المستوى الدولي :

تقتصر عمليات التخطيط السياحي في هذا المستوى على خدمات النقل وطرق المواصلات بين مجموعة من الدول، كما هو الحال في مجموعة دول الاتحاد الأوربي، ويشمل هذا التخطيط كذلك تطوير وتنمية بعض عناصر الجذب السياحي التي تتوزع جغرافياً في عدة دول متجاورة، وتأمين الشراكات بين الدول لتعم الفائدة، كما هو الحال في جبال الألب في القارة الأوروبية. إلى جانب ذلك هناك التخطيط السياحي بين عدة دول في مجالات الترويج والتسويق السياحي التكاملي. والجدير بالذكر أن

المنظمات والهيئات السياحية الدولية مثل: منظمة السياحة العالمية غالباً ما تشارك في مثل هذا النوع من التخطيط وأحياناً تقديم الدعم المادي والمعنوي الكامل في هذا المجال.

إمكانات ومقومات الجذب السياحي بالولاية الشمالية:

تتعدد إمكانات ومقومات الجذب السياحي بالولاية الشمالية من مقومات طبيعية وبشرية. تتمثل المقومات البشرية في مواقع التراث الثقافي بالمواقع الأثرية والمتاحف، أما الطبيعية تتمثل في الصحراء والنيل بمقوماتها. لكن أكثر هذه المقومات شهرة تتمثل في المواقع الأثرية (مواقع التراث الثقافي) التي تنتشر على امتداد الولاية.

أولاً: المواقع الآثارية (مواقع التراث الثقافي) والمتاحف:

- مواقع الحضارة الكوشية في إقليم نبتة مثل موقع جبل البركل، إهرامات نوري، صنم أبي دوم وجبانة الكرو.
- المدافن الركامية في تنقاسي والزومة لفترات ما بعد مروي.
- موقع الغزالي على وادي أبي دوم يحتوي على كنائس للفترة المسيحية.
- القلاع والحصون العسكرية في موقع كجبي بمحلية مروي(جمال جعفر، 2009ص35- 37).
- مواقع الكوة وكرمة التي أحتضنت لفترات آثار حضارة كرمة وما بعدها حتى آثار الفترات المسيحية والإسلامية أشهرها الدفوفة الشرقية والغربية. بالإضافة إلى موقع دنقلا العجوز ومواقع منطقة الشلال الثالث.
- متحف جبل البركل بكريمة، متحف مروي بمروي لاند ومتحف كرمة.

ثانياً: المقومات الطبيعية:

تتمثل المقومات السياحية الطبيعية في النيل، الصحراء بكثبانها الرملية، المناخ، المناظر الطبيعية مثل الشلالات المائية، السدود، الجبال والكهوف(محمد فتح الرحمن2010ص 74).

أشكال التنمية السياحية المأمولة(المقترحة) بالولاية الشمالية :

تأخذ التنمية السياحية أشكالاً متعددة إذا تم التخطيط لها ستدفع بالولاية إلى الأمام على المستوى الإقتصادي والتنظيمي، منها:

أ. تطوير المنتجعات السياحية:

وهذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والترويح والاستراحة والاستجمام ويمكن أن تتوفر المنتجعات على جانبي النيل على طول إمتداد نهر النيل في الولاية. كما يمكن أن يتضمن ذلك مواقع إستراتيجية في منطقة بحيرة سد مروي، ومنطقة الخندق ووادي حلفا ومنطقة الشلال الثالث وغيرها، لتميزها بالمواقع الاستراتيجية لإنشاء المنتجعات بما تملكه من مقومات لذلك.

ب. القرى السياحية:

وهي شكل من أشكال السياحة المنتشرة جداً في أوروبا كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم. فالحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، وتستهوي سكان المدن، حباً في التغيير والبساطة. ويجب أن تتركز بصفة أساسية في مناطق السياحة الآثارية .

ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء، مناطق الجبال، الحدائق العامة، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، ملاعب، أنشطة رياضية وترفيهية أخرى.

تختلف مساحات هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة ومنشآت النوم والمرافق التكميلية مثل: الأسواق والمناطق التجارية، خدمات ترفيهية وثقافية، ومرافق سكنية خاصة مختلفة الأحجام.

يتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية عادة في وقت واحد أي ضمن خطة سياحية واحدة ويأخذ التنفيذ مراحل متعددة وعلى فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي والطاقة الاستيعابية.

ج- حدائق و منتجعات المدن:

يتطلب هذا النوع من الحدائق والمنتجعات دمج برامج استخدامات الأراضي والتنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع(فنادق، استراحات، متنزهات وملاهي وملاعب...الخ) في المنطقة، وتحتاج إقامة هذا النوع من الحدائق والمنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيس في المواقع مثل وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية وهذا النوع يمكن أن تتوفر له المقومات مما تملكه الولاية من أراضي واسعة بالمدن وعلى طول شواطئ نهر النيل علاوة على ما توفره بحيرة سد مروي.

د- منتجعات العزلة:

أصبح هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشموله. وعادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، أو الطرق البرية الضيقة. وهذا النمط متوفر بكافة أشكاله بالولاية.

هـ- سياحة المغامرة:

وهذا النوع من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة، وهي تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة.

ولا يتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة أو استثمارات ضخمة أو خدمات ومرافق عديدة، لكنه يتطلب إدارة جيدة وتوفر عناصر لدلالة سياحية مؤهلة وخبيرة، خدمات نقل، مرافق إقامة أولية وأساسية وكذلك خدمات ومرافق لاستقبال المجموعات السياحية عالية النوعية وبحالة مؤكدة السلامة (خربوطي، 2004، ص130).

ز- سياحة الرياضة المائية:

يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود الماء (البحار أو الأنهار أو البحيرات)، تتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات المائية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء، العوم، سباق اليخوت أو القوارب...الخ ويتوفر هذا النوع في بحيرة سد مروي ونهر النيل.

مراحل إعداد خطة التنمية السياحية:

تشمل عملية إعداد خطة التنمية السياحية على عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة كالتالي:

أ. إعداد الدراسات الأولية.

ب. تحديد أهداف التخطيط بشكل أولي بحيث يمكن تعديلها من خلال التغذية الراجعة خلال عملية إعداد الخطة ومرحلة تقييم الآثار.

ج. جمع المعلومات وإجراء المسوحات وتقييم الوضع الراهن للمنطقة السياحية.

د. تحليل البيانات (المسوحات): وتشمل هذه المرحلة على تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها من خلال المسوحات وتوليفها والخروج بحقائق وتعميمات تساعد في إعداد الخطة، ورسم خطواتها العامة والتفصيلية.

هـ. إعداد الخطة: وهنا يتم وضع السياسات السياحية المناسبة ويتم تقييم هذه السياسات (البدائل) لاختيار ما هو ملائم ومناسب لتنفيذ الخطة، وكذلك يتم تحديد البرامج والمشاريع التي يجب تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة.

و. تنفيذ الخطة بتوصياتها وبالوسائل التي يتم تحديدها في المرحلة السابقة.

ز. تقييم ومتابعة الخطة السياحية وتعديلها وفق التغذية الراجعة إذا تطلب الأمر ذلك.

والجدير بالذكر أن المسوحات وجمع البيانات وتحليلها تشكل المدخلات الأساسية لخطط التنمية السياحية وتحتاج هذه المرحلة إلى دقة وتنظيم كبيرين، وأهم الجوانب التي يمكن جمع معلومات عنها:

- عناصر الجذب السياحي.

- المرافق والخدمات.
- وسائل النقل.
- خدمات ومرافق البنية التحتية.

وتتطلب هذه المرحلة الأخذ بآراء المسؤولين في أجهزة الدولة كل حسب تخصصه، وأيضاً ممثلي القطاع الخاص وممثلي المجتمعات المحلية، ومراجعة الدراسات المتوفرة والخرائط والبيانات الجغرافية، والخصائص الطبيعية والبيئية ودراسة الأسواق السياحية، وخصائص السياح ومعدلات إنفاقهم وأوجه الإنفاق السياحي وكفاءة السياحة المحلية، وخطوط النقل الجوي...الخ.

تحليل البيانات السياحية:

تشمل عملية تحليل البيانات السياحية ثلاثة محاور رئيسة هي :

أ. تحليل الأسواق السياحية من حيث:

- التوقعات المستقبلية (الطلب السياحي على مرافق الإقامة).
- تحديد الحاجات من مرافق الإقامة والخدمات العامة وخدمات البنية التحتية.

ومرحلة تحليل الأسواق تشكّل أساس التحليل في المحور الثاني.

ب ـ التحليل المتكامل:

يمثل هذا التحليل العناصر التالية:

- خصائص البيئة الطبيعية.
- العوامل الاجتماعية والاقتصادية.
- عناصر الجذب السياحي.
- الأنشطة السياحية.
- السياسات والخطط المتوفرة.
- الطاقة الاستيعابية.

يتم في هذه المرحلة من التحليل الوصول إلى الاستنتاجات الخاصة بالفرص المتاحة أو المعطيات والمقومات السياحية المتوفرة وكذلك تحديد العوائق التي يمكن أن

تحول دون تحقيق التنمية السياحية. وتشمل العناصر التي ينبغي تحليلها في هذا المحور ما يلي:

- خصائص البيئة الطبيعية: المناخ، التربة، الحياة البرية .....
- خصائص مواقع العناصر السياحية مثل: وجود معادن قابلة للاستغلال، القدرة الزراعية.
- أنماط استعمالات الأراضي والاستيطان.
- مرافق الإقامة، والخدمات السياحية.
- خدمات النقل الحالية والمخططة وأنواع البنية التحتية الأخرى.

ج ـ تحليل العناصر المؤسسة للقطاع السياحي على الصعيدين العام والخاص ويتضمن آليات التنفيذ والمتابعة والمراقبة والسياسات والاستراتيجيات وتوفر القوانين والأنظمة والقدرة المالية والاستثمار وبرامج التعليم والتدريب السياحي.

تشكل هذه المرحلة من التحليل القاعدة الأساسية التي توفر المدخلات الرئيسة اللازمة لوضع الخطة التنموية السياحية.

خطة التنمية السياحية المقترحة:

بناءً على المقومات والإمكانات التي تتوفر في الولاية الشمالية، اقترح الخطة التالية للتخطيط للتنمية السياحية:

1. إنشاء قاعدة بيانات عن المقومات والإمكانات السياحية بالولاية الشمالية.
2. استخدام نظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد لإعداد خريطة تبين المواقع السياحية الحالية والمقترحة تكون دليلاً سياحياً.
3. تأهيل وتهيئة مناطق الجذب السياحي، خاصة في مجال الخدمات.
4. تفعيل دور الإعلام الداخلي والخارجي للتسويق والجذب السياحي.
5. تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال السياحة.
6. تأهيل وتدريب الكوادر المختصة في مجال السياحة.

نتائج البحث:

توصل البحث إلى العديد من النتائج منها:

- إن الولاية الشمالية تزخر بالعديد من مقومات وإمكانات السياحة.
- لم يتم إعداد خطة من قبل القائمين على السياحة باستغلال المقومات السياحية المتاحة، حتى تصبح اهم الموارد المالية لاقتصاد الولاية.
- يمكن تحقيق أشكال التنمية السياحية المقترحة من منتجعات، قري سياحية، حدائق بالمدن، سياحة العزلة.....
- عدم توفر العديد من مقومات الجذب السياحي خاصة في مجال الخدمات.

الخلاصة والتوصيات:

بناءً على ماتقدم من رؤى حول التخطيط للتنمية السياحية وتعميق مفهوم التنمية السياحية، وإمكانية تطبيق ذلك لتحقيق الغرض من السياحة كصناعة تعود بالفائدة المادية على حكومة الولاية وعلى المواطنين، نورد بعض التوصيات منها:

- ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية المحلية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمنطقة التي تمتلك المصادر والموارد السياحية.
- الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات، والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدم، وأيضاً تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وتأمين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية، والتوسع وإيجاد مناطق سياحية جديدة تتلاءم مع تغير وتطور عمليات التنمية السياحية.
- نشر الوعي السياحي بوساطة وسائل الاتصال من تلفاز وإذاعة وصحافة بهدف:
  - نشر السلوك الجماهيري السليم الذي يتفق مع متطلبات الترغيب السياحي وحسن استقبال للسائحين ومعاملتهم.
  - توجيه عناية المواطنين للمحافظة على البيئة ومستوى النظافة في المناطق السياحية.

- حماية التراث الوطني من كل ما يتعرض له من سرقة وتدهور.
- تثقيف الجماهير بحملات إعلامية مركزة لإظهار أهمية السياحة اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً وبيئياً وصحياً وسياسياً ... الخ.

- تبسيط الإجراءات الجمركية للبضائع التي يحتاجها السياح أو البضائع التي تحتاجها صناعة التنمية السياحية مثل الأجهزة في الفنادق والأثاث ... الخ. وهذا بدوره يخفض من أسعار الإقامة في الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى. وكذلك تبسيط وتخفيض الإجراءات الجمركية على أغراض وحاجات السواح التي يجلبونها معهم لغرض الاستعمال وليس البيع مثل أجهزة كاميرات الفيديو. أو التلفون النقال أو بعض أجهزة التصوير ... الخ.

- تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق ويتم ذلك عن طريق :

- كما يجب تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصاً في بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، و تقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.
- وضع قانون للاستثمار السياحي والفندقي بحيث يكون بسيطاً وواضحاً وتحديد جهة مرجعية ورقابية واحدة مختصة منعاً للازدواجية والروتين وكبح الفساد الإداري.

المراجع:

1. الروبي، نبيل (1987)، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
2. الزهراني، عبد الناصر و قسيمة، كباشي (2010)، التنمية السياحية المستدامة في جزيرة فرسان، مجلة الدراسات الإنسانية، العدد الثالث، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
3. الشيراوي، عبد المنعم محمد (2002)، واقع وآفاق مستقبل السياحة في البحرين، بيروت، دار الكنوز .

4. توفيق، ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار وهران عمان.
5. جمال جعفر عباس (2009)، صناعة السياحة ودورها في تنمية وتطوير المواقع الآثارية بمحافظة مروي. مجلة الدراسات الإنسانية، العدد الثاني .شركة مطابع السودان للعملة المحدودة. الخرطوم.
6.خربوطلي، صلاح الدين (2004). السياحة المستدامة، سلسلة دار الرضا، دمشق.
7.شمسين، نديم (2001)، مبادئ السياحة، الجمعية الجغرافية السياحية، دمشق.
8.صالح،حسن عبد القادر (1996)، جغرافية الوطن العربي منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان .
9.عبد القادر، مصطفى (2003)، دور الإعلان في التسويق السياحي، الحواسب الجامعية للندوات ط1 ، بيروت.
10.غنيم، محمد عثمان (2004)، التخطيط السياحي والتنمية، الأردن.
11.كافي، حسين (1987)، رؤية عصرية للتنمية السياحية، النهضة المصرية، القاهرة.
12. كافي، مصطفى يوسف (2006)، صناعة السياحة كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية، دار الفرات- نينار للنشر والتوزيع .
13. كباشي حسين قسيمة (2012)، التنمية السياحية المستدامة:أسس ومبادي عامة. مطبعة إعتزاز، الخرطوم.
14.محمد فتح الرحمن أحمد (2010)، مستقبل السياحة في محلية مروي. مجلة الدراسات الإنسانية، العدد الثالث . شركة مطابع السودان للعملة المحدودة. الخرطوم.
15. CHARLES, K. Tourism planning & Development CBI, 1978.

إثبات الملكية في وثائق الشايقية (وثائق الشيخ محمد محمد خيرالطيب شيخ البلد بمنطقة شبا نموذجاً للدراسة)

د. محمد فتح الرحمن أحمد إدريس

استاذ مساعد – كلية الآداب والدراسات الإنسانية – قسم الآثار

جامعة دنقلا – السودان

Abstract

The study of documents is avery important study ,that enable researchers and historiographers to determine many important aspects for communities in periods when these documents were written especially social economical , political and juristic side . The documents in this study for Sheikh Mohammed Mohammed Kheir Altayb ,and its main purpose is to confirm the property of many dealings as" purchasing palm trees cultivation land rent ,and marriage contract.

مستخلص

تعتبر دراسة الوثائق من الدراسات الهامة التي تتيح الفرصة للباحثين والمؤرخين تحديد العديد من الجوانب الهامة التي تخص المجتمعات في الفترات التي كتبت فيها هذه الوثائق، خاصة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية. والوثائق المتعلقة بهذه الدراسة وثائق خاصة بالشيخ محمد محمد خير الطيب والغرض منها إثبات ملكيته في كثير من المعاملات (شراء أشجار نخيل إيجار أراضي زراعية وصداق زواج).

مفهوم الوثيقة وأهميتها:-

الوثيقة في اللغة العربية لفظة محدودة المعنى كما أنها أيضاً لفظة عامة، فهي على وزن فعيلة، وهي لفظة مؤنثة وتشتق منها كلمة "وثيق" بمعني محكم أو موثوق به ومشتقاتها الأخريات تشمل الثقة والموثوق والوثوق والائتمان والتأكيد. وهكذا نطلق

اللفظة علي التوثيق والعقود لتضفي عليهما صفة الصحة والموثوقية والإلزامية والتقيد بالمحتويات والعقد (بن منظور :876) .

كلمات مفتاحية:

إنتاي: الأنثى من الحيوان في اللغة الهجين بالمنطقة .

الجدول الضكر: الضكر هو الذكر في نفس هذه اللهجة الجدول الرئيس وغالباً يتوسط الزرع ليسهل توزيع الماء للجداول الصغير.

الفَرِخ: الرقيق الزنجي الصبي (دون سن البلوغ).

الفَرِخة: مؤنث الفَرِخ بنفس الصفات.

العَبِد: الرقيق الزنجي البالغ.

تِحِت: الاتجاه نحو النيل.

فوق: الاتجاه المعاكس للسير نحو النيل "عكس تِحِت).

القنديلي والبركاوي والكُرْش: من أجود أنواع التمور.

الوثيقة في الاصطلاح:ـ

عُرفت الوثيقة المكتوبة بأنها إعلان مدون عن شيء له طبيعته القانونية صيغ في قالب أو شكل خاص مناسب للظروف (حمودة، 1980 : 18).

الوثائق عبارة عن مواد خام يستطيع الباحث الجاد الاستفادة منها في الوصول إلي المعلومات والحقائق عن أي فرع من فروع المعرفة الإنسانية المهتم بدراستها. والوثائق عبارة عن أوعية للمعلومات المكتوبة وهي المستند الرسمي للأعمال التي انُجزت في الماضي والتي تنجز حالياً ومشروعات المستقبل. تُقدَّر قيمة الوثيقة بالمعلومات التي يمكن أن تؤخذ منها وتتفاوت قيمة هذه المعلومات حسب رغبة المستفيدين منها. (مالك، 1992 :2).

تمثل الوثيقة وعاء الانتاج الفكري في شكله الموضوعي والمادي، وهي بذلك تكون مستودعاً للثقافات والحضارات الإنسانية وذاكرة خارجية للمجتمعات المختلفة، وهي بهذه الخصائص تصلح لأن تكون مرآة تعكس مراحل تطور المعرفة ممثلة في شكل ومضمون أوعيتها ومصادرها المتعددة. مرت وسائط الكتابة وأدواتها لتطورات كثيرة

في الشكل والمحتوى الموضوعي خلال حقب تاريخية مختلفة، فقد عُرفت في الحضارات القديمة في شكل لفافات البردي والألواح الطينية (الطين المشوي) والرق، إلى أن احدث اختراع الورق والطباعة نقلة نوعية كبيرة ثم توالت الحلقات وصولاً إلى عصر الوسائط غير الورقية التي تشمل المصغرات الفلمية والاسطوانات البصرية والحاسوب والأقراص المدمجة . وأياً كان شكل الوثيقة أو محتواها فقد قطعت الوثيقة مشواراً طويلاً في الزمن تنقل المعارف بين الأجيال باعتبارها أداة معلومات مصدرية وذات قيمة علمية عالية. والوثيقة تكتسب مع مرور الزمن وبالتقادم صفة أثرية وتبقى ذات فائدة لقرون عديدة متى توفرت لها ظروف الحفظ والوقاية ضد عوامل الإتلاف وكذلك الصيانة التي تمكنها من البقاء سليمة وصالحة للتداول لمختلف الأغراض والأعمال. ولتحديد مفهوم الوثيقة لابد أن يتبعها بعض الصفات كأن تكون وثائق خاصة، وثائق ديوانية، وثائق إرشيفية، وثائق إدارية، وثائق تاريخية ....الخ (الطيب، 2006 :4).

إذا كانت النقوش والتماثيل والوثائق والصور الكتابية وغيرها من أواني ولوازم قد تركها الانسان القديم شاهداً موثوقاً به على مدى اتساع حضارة هذا الإنسان، نستطيع من خلالها معرفة حياته من كل جوانبها، فإن الوثائق صارت أمراً لاغنى عنه إذ هي المصادر الأولية الصحيحة لمعرفة واقتناء المعلومات علي اختلاف اوجهها، لأن الذاكرة لا تستطيع أن تستوضح الماضي بكل دقائقه وخفاياه، وإن التاريخ معرض للزيادة والنقصان، ومن هنا تبرز أهمية الوثائق في حياة الأمة حيث تروي بأمانة وصدق كل دقائق حياتها وتصرفاتها، بل هي تاريخها الحقيقي والشاهد الصادق المعبّر عن تلك الحضارات (قبيسي، 1991 :70).

تختلف عمليات تقييم الوثائق من وقت لآخر، كما أنها تختلف من عصر إلى عصر حسب التطور الحضاري، وما يتبع ذلك من تطورات في عمليات خلق الوثائق من الناحية المادية واللغوية والعلمية، ويقصد بعمليات تقييم الوثائق تحديد الوثائق التي تحفظ بصفة دائمة، والوثائق التي تحفظ بصفة مؤقتة والتي تعدم (مالك، 1992:29).

لدراسة الوثيقة يمكن أن ننظر إليها من ناحية خطها ولغتها وصيغة نصها القانوني بحيث أنها تحوي ما يسمى بالعمل القانوني أو تحوي واقعة قانونية، والعمل القانوني يراد به العمل الإداري الذي يراد به إحداث تعديل أو إلغاء التزام ما، ويمكن أن يفصّل في هذا العمل أمام القضاء. ومن أمثلة الأعمال القانونية البيع والهبة ..الخ.

لقد عالجت الوثيقة أغراضاً إدارية معينه فمثلاً وثائق التمليك المتعلقة بالأراضي والأرقّاء والمواريث والوثائق الشرعية التي تثبت حكماً صادراً عن القضاة أو الحكام احتفظ بها اصحابها لضمان حفظ حقوقهم وممتلكاتهم من الضياع (الخولي، 1994: 57).

تنفرد الكتابة بأهمية خاصة في الإثبات لاسيما إثبات التصرفات القانونية فالاثبات الكتابي أسمى الطرق لإثبات الاتفاقات، كما أن الكتابة تعد أقوى طرق الاثبات، وهي تصح لإثبات جميع الوقائع سواء كانت تصرفات قانونية أو وقائع مادية. والكتابة لها قوة مطلقة في الإثبات فلا يجوز إثبات عكسها إلا بكتابة أخرى مثلها (تناغو سمير عبد السيد، 1988 :54).

ميّزت قوانين الإثبات بين أنواع المستندات وبين القوة الحجية لكل نوع منها وقد قسم الشارع المستندات أو المحررات إلى رسمية وعرفيه أو رسمية وعادية. ولكي تكتسب الورقة المكتوب عليها الصفة الرسمية، ينبغي أن يقع تحريرها بواسطة موظف رسمي (قاضي - موثق – مأذون – جهة حكومية) أو يوقّع بامضائه عليها، وأن يكون قائماً على رأس عمله فعلاً وقت تحريرها وأن تحرر طبقاً لما هو مقرر في القانون من حيث اللغة والشكل وبيانات التوثيق والإشهاد واكتمال التوقيعات والأختام.

أما المستندات أو الأوراق العرفية (العادية) فهي التي يقوم الأفراد بتحريرها بمعرفتهم فيما بينهم من تعاملات سواءً قاموا هم بكتابتها أو أوكلوا شخصاً يقوم بتحريرها. وهذه لا تدخل في عمل السلطات، وإنما يحتفظ بها الشخص لحفظ حقوقه والاحتجاج بها عند اللزوم (الخولي، 1994 : 57).

مجتمع محلية مروي:-

قبل أن نخوض في دراسة نصوص الوثائق موضوع الدراسة نريد أن نرجع قليلاً إلى الفترة التي كُتبت فيها هذه الوثائق (منطقة الدراسة وهي محلية مروي)، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والعدلية ومستوى التعليم والأعراف والتقاليد، فالوثيقة بإمكانها الكشف عن الثقافة السائدة في المنطقة .

من المعروف أن معظم المناطق الواقعة على النيل قبل مائة عام (فترة كتابة الوثائق) كانت مجتمعاتها تقليدية تعتمد على الزراعة اعتماداً كاملاً وإن الأرض الزراعية في السودان هي القوة الاقتصادية الكبرى، ولكل حقبة تنظيم يضع الأسس التي تنظم العلاقة بين المالك والمنتفع، وبين المالك وجاره وبين المالك والسلطة. وقد أعطت إدارة الحكم الثنائي في السودان اهتماماً كبيراً لمسألة الأرض وتوظيفها ووضعت لها عدد من القوانين، واعترفت بالملكية الخاصة واعتبرت الارض ملكاً خاصاً اذا اثبت الشخص بالدليل المكتوب أو الشهادة سابق ملكيته أو ملكية أسرته لها واستمرار تلك الملكية. ثم قامت بتنظيم انتقال الملكية بصورها المتعددة إلى الأفراد سواء عن طريق الإيجار أو الشراء أو الشفعة أو القضاء (أبوسليم، 1992: 12).

كان الاعتماد الأساس على الزراعة في المنطقة (منطقة الشايقية) ومعظم السكان كانوا مزارعين يفلحون الأرض ويعتمدون على محصول النخيل اعتماداً أساسياً كمحصول نقدي ومازالوا حتى الآن. بالإضافة إلى بعض المحاصيل الأخرى كالقمح والذرة والفول المصري وهذه تشكل المحصولات الغذائية. لذلك نجد أن شجرة النخيل تشكّل عندهم كل الحياة وقد ظهر ذلك في معاملاتهم وأشعارهم، فقد وصفوها في كل مراحلها منذ زراعتها كما قال أحد شعرائهم:

حلاتك إنتي يا بلدي سحابة صيف وبرق أمشير
تحتك نيل عليهو نخيل يتراقص مع الهبباي
شتيلو التحتو يلعب لعبة الشاشاي

وشجرة النخيل عند الشايقية لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فثمارها تؤكل وتباع وتصنع منها مشروباتهم ومأكولاتهم (الحلومر، البقنية، الشربوت،

وقراصة البلح). كما تستخدم سيقانها وجريدها في سقف المنازل، كما يستخدم جريدها كحطب للوقود، وصناعة كراسي للجلوس وتستخدم أليافها (الاشميق) في صناعة الحبال، وسعفها يستخدم في صناعة السلال والبروش. وكان يستخدم جريدها عند الختان وفي مناسبات الزواج ويحمل مع المتوفي ويوضع مع شواهد القبور وظهرت في أشعارِهم، زمن ذلك نستنتج أن كل جزء من النخلة مستخدم في الحياة اليومية، وهذا ما أكسبها أهمية أكثر من غيرها من الأشجار، لذلك الاهتمام والاعتناء بها وبالمعاملات المرتبطة بها.

تعريف بشيخ البلد محمد محمد خير الطيب :

هو محمد محمد خير الطيب بن ادريس بن محمد عبد الحميد بن عبد القادر بن محمد بن حمد بن مرزوق المكني بجروم بن كدنقا بن شايق (عبدالحميد محجوب، 2014 : 296). تم تعيينه شيخاً للبلد في منطقة (شبا) التابعة لعمودية البركل، وهذه الوظيفة كانت من الوظائف المهمة في الحكم الثنائي (الإدارة الأهلية) وكان الشخص الذي يُعين فيها لابد من أن تتوفر فيه العديد من الصفات، لأنه سيقوم مقام الحكومة في فض النزاعات وجباية الضرائب وحفظ الأمن، وكان له مجلس يُعقد كل أسبوع للفصل في مثل هذه القضايا. وكان يتمتع بشخصية قوية حفظ بها الأمن في المنطقة طوال فترة تقلده للمنصب.

وثائق الشيخ محمد محمد خير الطيب:ـ

الوثائق المتعلقة بهذة الدراسة هي وثائق خاصة بالشيخ محمد محمد خير الطيب الذي تقلّد منصب (شيخ البلد) في منطقة (شبا) التي تقع علي بعد 4 كلم جنوب مدينة كريمة وكانت تتبع لعمودية البركل. وكتبت هذه الوثائق أيام فترة الحكم الثنائي، فمن خلال بعض الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث لدراسة العمارة الإسلامية بمحلية مروي ومن بينها دراسة منزل الشيخ محمد محمد خيرالطيب الذي اشتهر ب(حوش الحجر) بمنطقة (شبا) عثر الباحث على مجموعة من الوثائق فاق عمرها المائة عام يحتفظ بها أحفاده وهي تتناول عدد من الموضوعات أغلبها وثائق تمليك وإيجار أراضي زراعية بمنطقة (شبا) والمناطق المجاورة، إضافة إلى بعض وثائق زواج وصداق،

وكان الغرض من كتابتها اثبات الحق القانوني للشيخ وملكيته لبعض الممتلكات التي كانت مملوكة لأشخاص آخرين وسنقوم بتقسيم الوثائق حسب نصها، فالغالبية في هذه الوثائق وثائق بيع وشراء (أشجار نخيل). إضافة إلى وثائق تتعلق بإيجار أراضي زراعية ووثائق زواج .

نماذج من الوثائق الرسمية وتحليلها :-

سنتناول بعض من النماذج لوثائق الشيخ محمد محمد خير الطيب (اعلام شرعي)، يتعلق بملكيته لأشجار نخيل بالإضافة إلى وثائق خاصة (وثائق عُرفيه)، وهي عبارة عن عقود زواج وإيجار بعض الأراضي، ومن خلال هذه الوثائق نستطيع أن نوضح كيف كان يتم البيع والشراء بالوثائق، وكيفية اثبات حقوق المالك وتوضيح العلاقة بين صاحب الملك والمشتري وصيغة الوثيقة أو نصها وخطها وسمات التوثيق المتبعة في تلك الفترة.

نص الإعلام الشرعي الوثيقة الرسمية رقم (1):-

توضح الوثيقة رقم (1) الصادرة من محكمة دنقلا الشرعية بتاريخ 2/ربيع الثاني عام 1329ه الموافق الاحد 2/ ابريل العام 1911م أنه حضر كل من احمد بن الحضري (البائع) ومحمد محمد خير الطيب (المشتري)، امام عبد المجيد عبد الحميد (مسئول الحكومة) القائم بالأعمال نيابة عن القاضي الشرعي بدنقلا، وبعد تعريف المالك والمشتري بنفسيهما بشهادة شاهدين هما عثمان بابكر ومحمد عبد الله الامين، وذكر احمد بن حضري انه (باع) إلى محمد محمد خير الطيب (نخلة من النخيل البركاوي النابت) ماهو (باسمه) وملك له فى الساقية رقم (62) صمودية محمد جبارة بمبلغ (90 قرشاً) وقبل البائع والمشتري بالثمن قبولاً شرعياً وبموجب ذلك صدر هذا الإعلام الشرعي. (أنظر الوثيقة رقم 1).

وبتحليل الوثيقة رقم (1) نجد أن نصها تركز حول نقاط أساسية :-

1) انها صادرة من قاضي المحكمة الشرعية بدنقلا وهو الجهة التي تنظم العلاقة بين البائع والمشتري، ومدوّن عليها تاريخ صدور الوثيقة بالتاريخ الهجري والميلادي.

2) تعريف المالك والمشتري بنفسيهما أمام القاضي بشهادة شاهدين .

3) إقرار البائع بأنه (باع) إلى المشتري بالقيمة المتفق عليها(بيع بالتراضي).

4) قبول المشتري بالثمن المتفق علية (90 قرشاً).

5) تحديد السلعة المراد بيعها شجرة نخلة موصوفة ب(البركاوي النابت).

6) تحديد الساقية بالرقم (62) المعين عليها (الصمد) محمد جبارة .

7) خلو البيع من الموانع الشرعية.

8) الإعلام الشرعي عليه توقيع القاضي الشرعي بمديرية دنقلا.

9) وضوح ختم المحكمة أعلى الإعلام الشرعي.

10) اللغة المستخدمة في الإعلام لغة عربية بسيطة وسهلة.

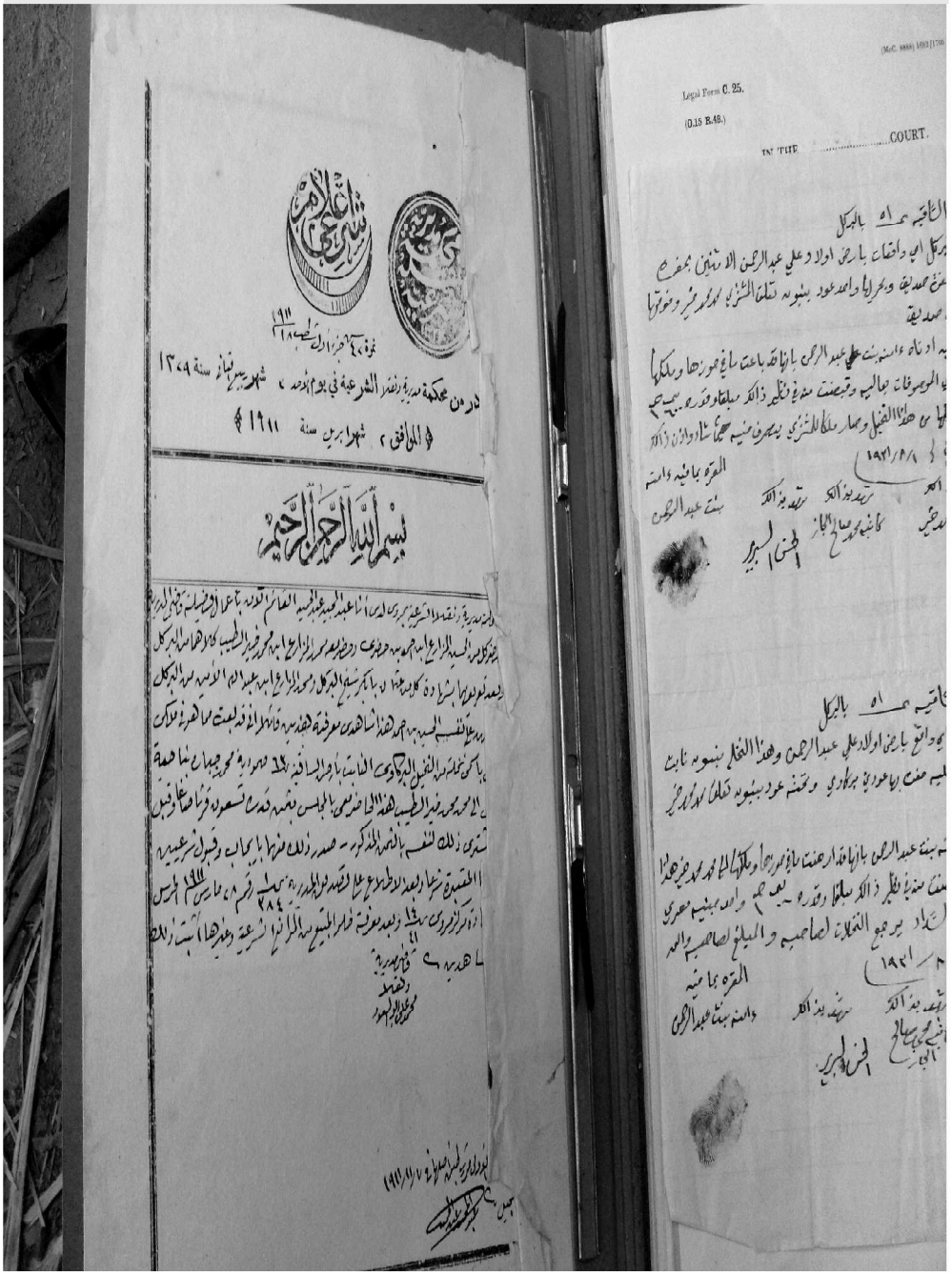

وثيقة رقم (1) إعلام شرعي صادر من محكمة دنقلا الشرعية

نص الاعلام الشرعي الوثيقة الرسمية رقم (2)

توضح الوثيقة رقم (2) إنها صادرة من محكمة دنقلا الشرعية بتاريخ الأحد 29/ذو القعدة 1327ه الموافق 12/ديسمبر 1909م حضر أمام فضيلة الشيخ إبراهيم أحمد كل من المزارع صديق أحمد عبد الرحمن (المدين) والمزارع محمد محمد خير الطيب (الدائن) والشاهدين بن علي سكسوك وعلي أحمد الأمين، وعرَّف الدائن والمدين بنفسيهما بشهادة الشهود المذكورين، بعدها (أشهد) صديق على نفسه إنه إستدان مبلغ وقدره (1500مليم) (مائة وخمسون قرشاً) من المزارع محمد محمد خير الطيب وذكر بأنه (رهن) عدد (خمسة أعواد نخيل من البركاوي) نظير ذلك المبلغ وحدد النخيل بأن أربعة عيدان منها في حفرة واحدة والخامس في حفرة أخرى وتوجد عيدان النخيل بالساقية رقم (52) بناحية البركل صمودية محمد أحمد علي حسين ولتأكيد التحديد ذكر أن الساقية يحدها من الشمال ساقية الأمين بشير ومن الجنوب ساقية محمد صالح سميد ومن الغرب مترة محجوب ميرغني وشرقاً السلوكة52/1 . و(أباح) بمحصول النخيل طيلة مدة وجود المبلغ مع الدائن، الذي ذكر بأنه قبل هذا الرهن إيجاب وقبول شرعيين أمام الشاهدين وذُكر في الإعلام خلو الرهن من الموانع الشرعية وبموجب ذلك تم استخراج الإعلام وتسجيل ذلك في السجلات (انظر وثيقة رقم2).

تحليل الوثيقة الرسمية رقم (2):-

1) إنها صادرة من قاضي المحكمة الشرعية بدنقلا.
2) مدون عليها تاريخ صدورالوثيقة بالتاريخ الهجري والميلادي.
3) حضور كل من الدائن والمدين أمام القاضي لضمان الحقوق.
4) تعريف الدائن والمدين بنفسيهما أمام الشهود.
5) إقرار المدين بالاشهاد على نفسه بأنه (استدان مبلغ وقدره مائة وخمسون قرشاً من المدين) وبموجب هذا الإقرار يكون قد ضمن للضامن حقه أمام القاضي.

6) رهن المدين عدد (5) عيدان نخيل بركاوي من ملكه ووصفهم وصف كامل، وهنا انتقلت الملكية من المدين إلى الدائن حتى يسترد الدائن دينه.

7) تحديد الساقية بالرقم وتحديدها من كل الاتجاهات شمال، شرق، غرب وجنوب. وهذا الوصف جاء لضمان وحفظ حقوق الدائن .

8) تحديد اسم الصمد المعين علي الساقية، ورود اسم الصمد في الإعلام باعتباره القائم على الأعمال في الساقية والمنظم لها .

9) ورود لفظ (أبحثُ) للدائن الاستفادة من محصول النخيل المعنى مدة وجود المبلغ مع الدائن) خوفاً من حصول نزاع في محصول النخيل بعد غياب المدين.

10) قبول الدائن بالرهن نظير المبلغ الذي قام بدفعه للمدين أمام الشهود.

11) خلو الرهن من الموانع الشرعية، كان لابد من التأكد من خلو الرهن من الموانع قبل الشروع في الاتفاق بين الطرفين حرصاً وحفاظاً على ضمان الحقوق .

12) توقيع القاضي الشرعي على الإعلام الشرعي بعد موافقة الطرفين .

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة رقم (2) إعلام شرعي صادر من محكمة دنقلا الشرعية

نص الإعلام الشرعي الوثيقة الرسمية رقم (3):ـ

توضح الوثيقة رقم (3) أنها صادرة من محكمة دنقلا الشرعية بتاريخ 16/ رجب 1333ه الموافق 20/مايو 1915م حضر أمام محمد نعمان قاضي المحكمة الشرعية كل من حمد الباهي الفكي (البائع) ومحمد محمد خير (المشتري). بشهادة البلك محمد الدوش وعثمان علي أحمد وشهد حمد على نفسه أنه (باع) ما هو في ملكه ومسجل باسمه (نخلة بركاوية)، في الساقية رقم (70) بمبلغ خمسمائة مليم قبضها البائع من المشتري وقبل المشتري بذلك وبعد الاطلاع على التصديق أصدر القاضي هذا الاعلام الشرعي (أنظُر الوثيقة رقم 3).

تحليل الوثيقة رقم (3):ـ

1) صادرة من قاضي المحكمة الشرعية من محكمة دنقلا الشرعية.
2) موضّح على الوثيقة التاريخين الهجري والميلادي.
3) حضور البائع والمشتري أمام القاضي.
4) حضور الشهود أمام القاضي.
5) ورود لفظ بيع ما هو في ملكه وتحديد السلعة التي تم بيعها (نخلة بركاوية).
6) تحديد المبلغ (خمسمائة مليم والساقية (رقم 70) الموجودبها النخلة.
7) قبول المشتري بعد الاطلاع على تصديق المديرية .
8) غياب إمضاءات الشهود وإنما ورد ذكرهما في نص الوثيقة فقط.

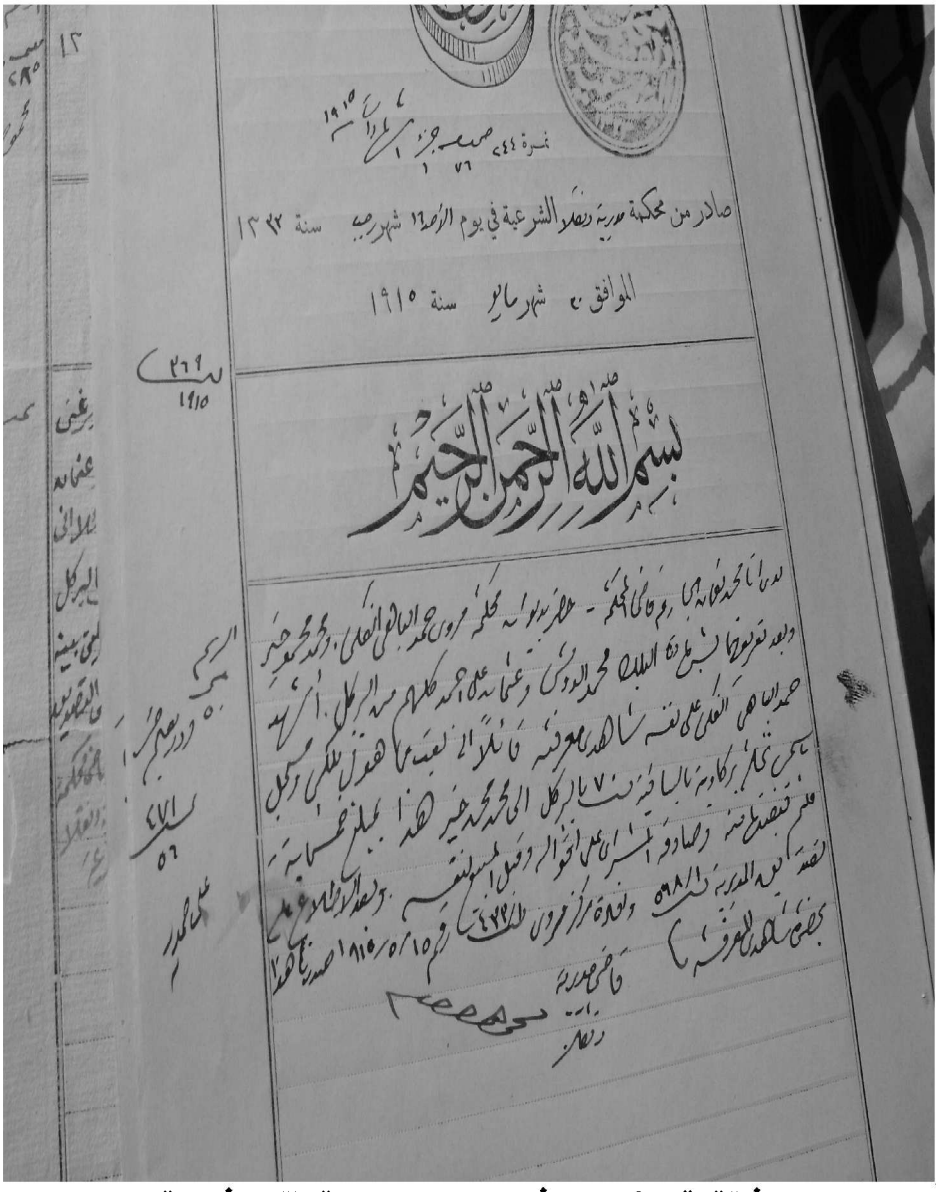

صادر من محكمة مديرية دنقلا الشرعية في يوم الأحد ١٦ شهر رجب سنة ١٣٣٢

الموافق ٠ شهر مايو سنة ١٩١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة رقم (3) إعلام شرعي صادر من محكمة دنقلا الشرعية

احتفظ الشيخ محمد محمد خير ببعض التصاديق التي بموجبها يستخرج الإعلام الشرعي من المحكمة ومن الملاحظ أن التصاديق عليها أختام البائع والمشتري إضافة إلى بعض عقود البيع التي يوجد عليها بعض الأختام (البائع والقابل والشهود). وسنعرض منها بعض النماذج لهذه العقود والتصاديق.

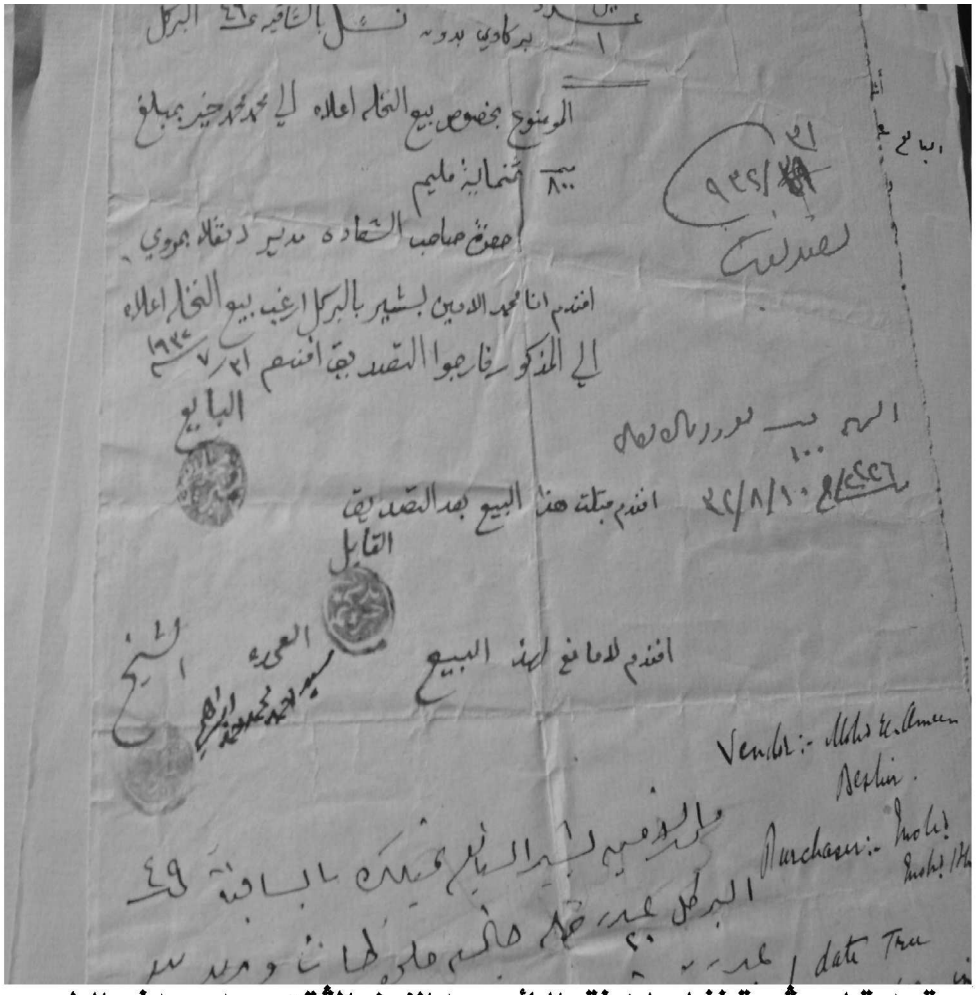

تصديق لبيع شجرة نخيل عليه ختم البائع محمد الامين والمشتري محمد محمدخير الطيب

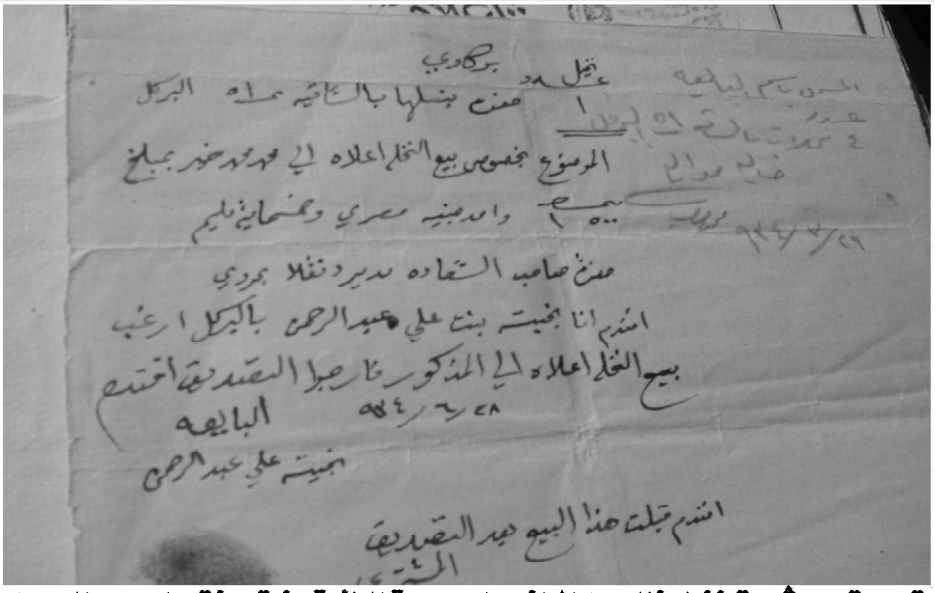

تصديق بيع شجرة نخيل خالي من الموانع عليه بصمة البائعة بخيته بنت علي عبد الرحمن

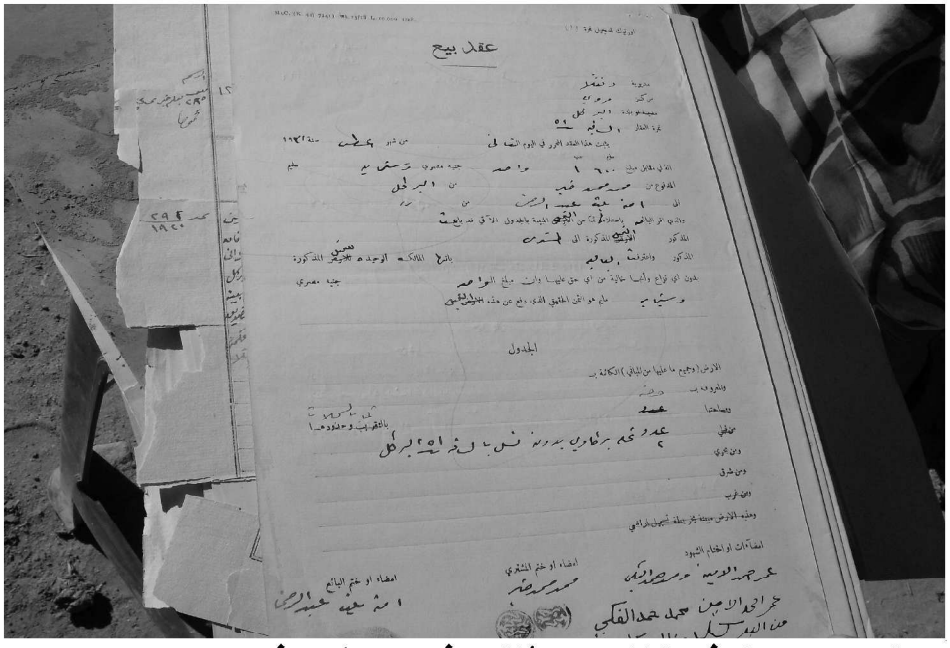

عقد بيع لعدد (2) شجرة نخيل عليه أختام الشهود والبائع والمشتري

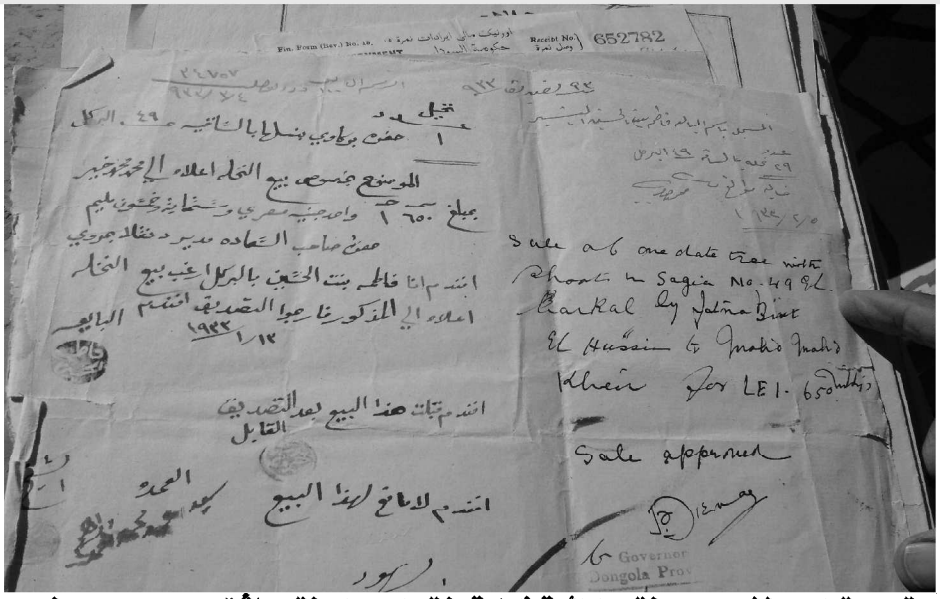

تصديق لبيع نخله عليه ختم البائعة فاطمة بنت الحسين وختم المشتري محمد محمد خير

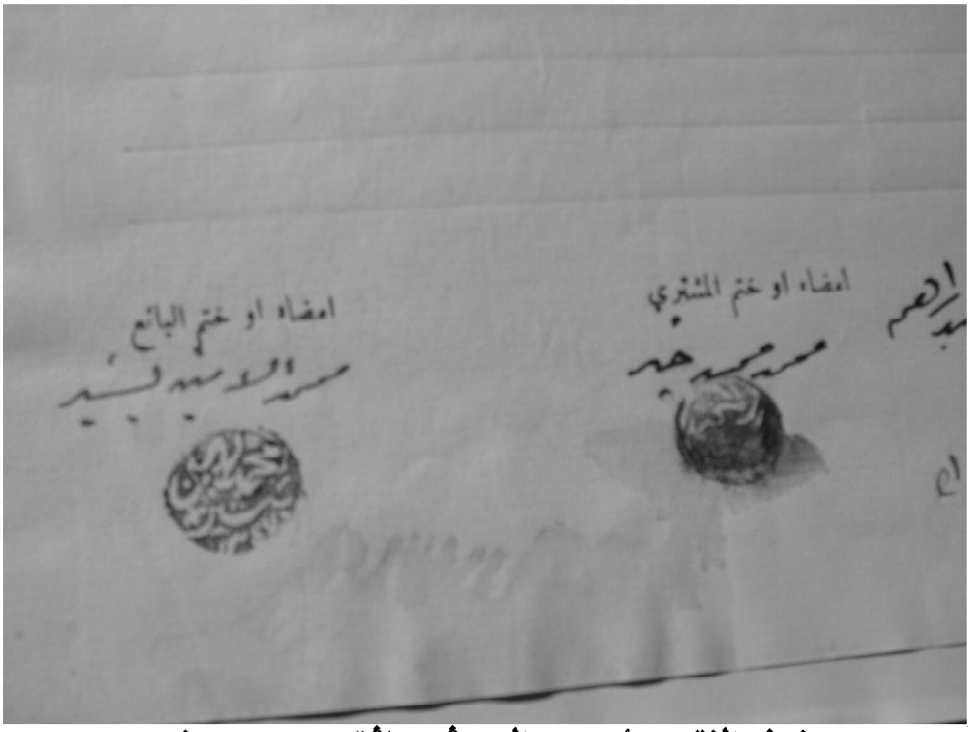

نموذج لأختام البائع محمد الأمين بشير والمشتري محمد محمد خير

نماذج من الوثائق العرفية (العادية):-

احتفظ الشيخ محمد محمد خير أيضاً ببعض الوثائق الخاصة التي تُعرف بالوثائق (العرفية أو العادية) وهذا النوع من الوثائق يقوم الأفراد بكتابته بمعرفتهم فيما بينهم من تعاملات، سواء قاموا هم بكتابتها أو أوكلوا شخص بكتابتها، ومعنى ذلك أن كتابتها لا تحتاج لموظف رسمي من الدولة لذلك لا نجد توقيع الموظف أو ختم الدولة فيها، إنما نجد أختام الأطراف الذين تتم بينهم المعاملات التجارية والشهود الذين يشهدون على عملية البيع والشراء. وسنتعرض لنماذج منها وهي كما يلي:-

نص الوثيقة العادية أو العرفية رقم (1):-

توضح الوثيقة أنه حضر خلف الله ولد حسين أمام الشهود وأقر واعترف وأشهد علي نفسه أنه باع إلى أولاد الطيب محمد أحمد ومحمد محمدخير تلتين حمارة انتاي (أنثى) بولدها وتم وصف الحمارة بأنها زرقاء اللون وغبشاء وخاطفة بين اللونين الزروقية والغبوشية وولدها أخضر اللون والسعر الذي تم به الشراء خمسة وعشرين واستلم صبير ولد طه المبلغ من أولاد الطيب وانتقلت ملكية الحمارة وصارت ملكهم ولهم فيها حق التصرف، وبموجب الاتفاق بين الطرفين تم كتابة هذه الوثيقة التي تعرف أيضاً ب (السند) الذي شهد عليه خلف الله ود حسين، وولد النقر، وأحمد محمد صالح الملك، وكذلك الشاهد والكاتب عبد الرحمن أحمد وراق (انظر الوثيقة العامة رقم 1).

تحليل الوثيقة العادية أو العرفية رقم (1).:-

1) الوثيقة العامة توضح اتفاق بين طرفين بدون تدخل السلطات وتعرف بالعرفية وبالسند .
2) حضور البائع والمشتري أمام الشهود وإقرار البائع بلفظ بعت.
3) تحديد السلعة المراد بيعها أمام الشهود وفي الوثيقة أدناه كانت السلعة حمارة وابنها.
4) تم وصف الحمارة بوصفاً دقيقاً أنها أنثى وغبشاء اللون بل ذكرت أنها خاطفة اللونين بين الزروقية والغبوشية، ثم تم وصف ابنها بانه أخضر اللون .
5) 5 تحديد المبلغ الذي تم به الشراء وهو خمس وعشرين ريال مقبوضة بيد البائع .

6) انتقال حق الملكية من البائع إلى المشتري وله حق التصرف في السلعة التي قام بشرائها.

7) حضور الشهود أثناء عملية البيع والشراء وورود لفظ وشهدنا على إقراره.

8) يمكن أن يكون كاتب السند أو الوثيقة من أحد الشهود كما شهد الكاتب عبد الرحمن أحمد وراق في الوثيقة رقم (1).

9) كتبت الوثيقة بلغة عربية مزج فيها بين اللغه العربية الفصحى واللهجة المحلية وكان خطها غير واضح وفيه أخطاء إملائية (حمارة إنتاي، وغبشات وزرقات).

10) تحديد التاريخ الذي تمت فيه المبايعة بالعام الهجري في آخر الوثيقة .

11)تحمل الوثيقة أختام البائع والمشتري.

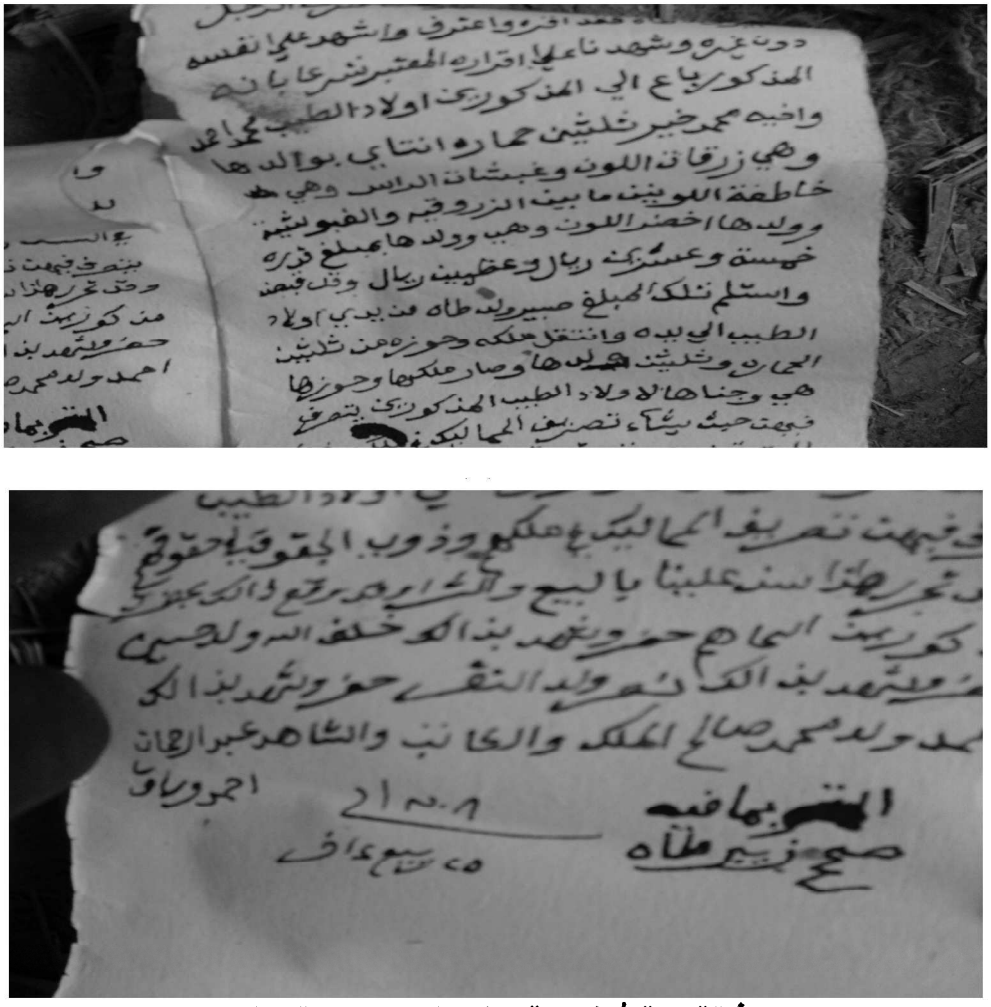

وثيقة عامة عُرفيه رقم (1) سند بيع لحمارة وابنها

نص الوثيقة العادية أوالعرفية رقم (2):-

توضح الوثيقة العامة رقم (2) أن بغداي الحاج عمرعبد الرحيم اقرّ وهو بكامل صحته وهو البالغ الرشيد أمام الشهود، بأنه باع إلى محمد محمد خير الطيب نصف عظم في الساقية صمودية أحمد سعد وفي المترة الفوق الساقية صمودية ادريس محمد أحمد الطيب، الساقية المعنية يحدها من تحت البحر ومن فوق الجبل وبحريها

ساقية محمد عباس وقبليها ساقية احمد الماحي، وذلك بمقابل (350 قرش) وقد تحرر هذا السند باعتماد الشهود، الذين قاموا باستلام المبلغ من المشتري كما أقرّ محمد محمد خير بأنه استلم السند من بغدادي الحاج عمر. بشهادة كل من محمد عبدالله وإبراهيم محمد صالح، ومحمد عباس، وأحمد الماحي ومحمد احمد صالح الفكي، وموضحٌ أسفل السند أختام البائع والشهود (أنظر الوثيقة العامة رقم 2).

تحليل نص الوثيقة العامة رقم (2):-

1) الوثيقة عبارة عن سند بيع بالتراضي بين بغدادي الحاج عمر ومحمد محمد خير.
2) إقرار البائع بأنه (بكامل صحته، وهو البالغ الرشيد) وهذه العبارة لها أهميتها لأن السند المكتوب بين الطرفين يكتب لضمان الحقوق لذلك ورود عبارة بكامل صحته ينفي الاشتباه في البيع الذي تم بين الطرفين، ويعضّد أنه تم بالتراضي دون ممارسة أي ضغوط على البائع الذي يعي ما يقوم به .
3) الإقرار ببيع نصف الساقية لمحمد محمد خير الطيب بمبلغ 350 قرش.
4) تحديد حدود الساقية حتى لا يكون هناك نزاع بين الطرفين. فالوصف كان دقيقاً يصف الساقية المعنية من كل الاتجاهات.
5) ورود في الوثيقة واقعة استلام المبلغ المتفق عليه أمام الشهود.
6) ورد في الوثيقة إقرار استلام المشتري للسند بشهادة الشهود.
7) ملاحظة وجود عدد كبير من الشهود في هذا السند (5) شهود.
8) وجود أختام الشهود أسفل السند، وختم البائع وسط السند بجانب عبارة (المُقر بما فيه) أي بمعنى ما في السند من وقائع .
9) غياب التاريخ في هذا السند وربما كان مدون أعلى السند الذي لم نجده مكتملاً.

وثيقة عامة أو عرفية رقم (2) توضح مبايعة نخيل بين بغدادي والشيخ محمد محمد خير

نص الوثيقة العامة أو العرفية رقم (3) :-

هذه الوثيقة اختلف فيها الغرض من سابقاتها فهي تتعلق بإيجار عدد 7 عيدان طين في منطقة حزيمة، فالوثيقة تذكر شروط الإيجار وتذكر المكان وهو منطقة حزيمة بالمتره صمودية على الشريشابي بأرض خور المحفور قبليها الملك محمدالعوني وبحريها خور المحفور ومن فوقها الحجر، وتحتها نمرة بشيرعلي. وأقرَّ الواضعون أسماءهم وأختامهم أدناه وهما طه حمد ووالدته عشمانة بشير أن السبعة عيدان طين الموضحات عاليه ملكاً لهم (وبرضانا أجرناهم) لمحمد خير الطيب ثلاثة سنين من تاريخة على شرط أن يقوم بزراعتها كل سنه وأجرة السنة عشرون قرش وجملة، إيجار الثلاث سنوات ستون قرشاً. وقد استلم أصحاب الأرض جملة المبلغ بحضور الشهود الموضحين، وعلى المستأجر القيام بكل ما يتعلق بالأرض من أوامر ونواهي الحكومة. وقد تراضي الطرفان بما في الوثيقة (انظر الوثيقة العامة رقم 3).

تحليل نص الوثيقة العامة رقم (3):-

1) اختلف الغرض في هذة الوثيقة عن سابقاتها في تتعلق بإيجار أرض زراعية.
2) مكتوب أعلى الوثيقة شروط تتعلق بعملية الإيجار.
3) تم تحديد الأرض (7 عيدان أرض) والصمد الموجود علي الساقية المعنية وتحديد بحريها وقبليها وتحتها وفوقها.
4) إقرار أصحاب الأرض بأن الأرض ملكاً لهم .
5) تأكيد إيجارهم بلفظ (برضانا أجرناها) وهذا دلالة على رضاهم بالإيجار.
6) تحديد عدد السنين (ثلاث سنين) التي سيوجرها المستأجر، وتحديد المبلغ السنوي للإيجار وهو (عشرون قرشاً).
7) إقرار أصحاب الأرض باستلامهم مبلغ إيجار الثلاث سنين (ستون قرشاً).
8) إلزام المستأجر بزراعة الأرض كل سنة .
9) إلزام المستأجر بدفع كل ما تطلبه الحكومة طيلة فترة إيجار الأرض.
10) تراضي الطرفين بما جاء في الوثيقة .

11)كتابة أسماء الشهود وكاتب الوثيقة وأختامهم أسفل الوثيقة وتدوين التاريخ الذي حررت فيه الوثيقة بالتاريخ الهجري (1327ه).

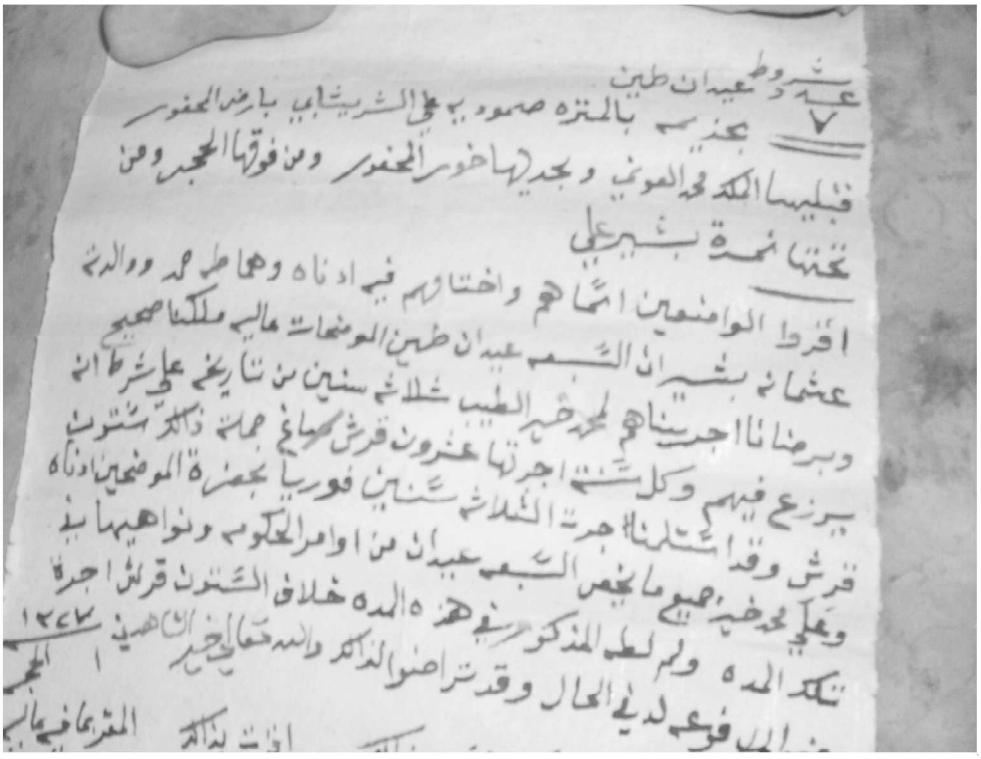

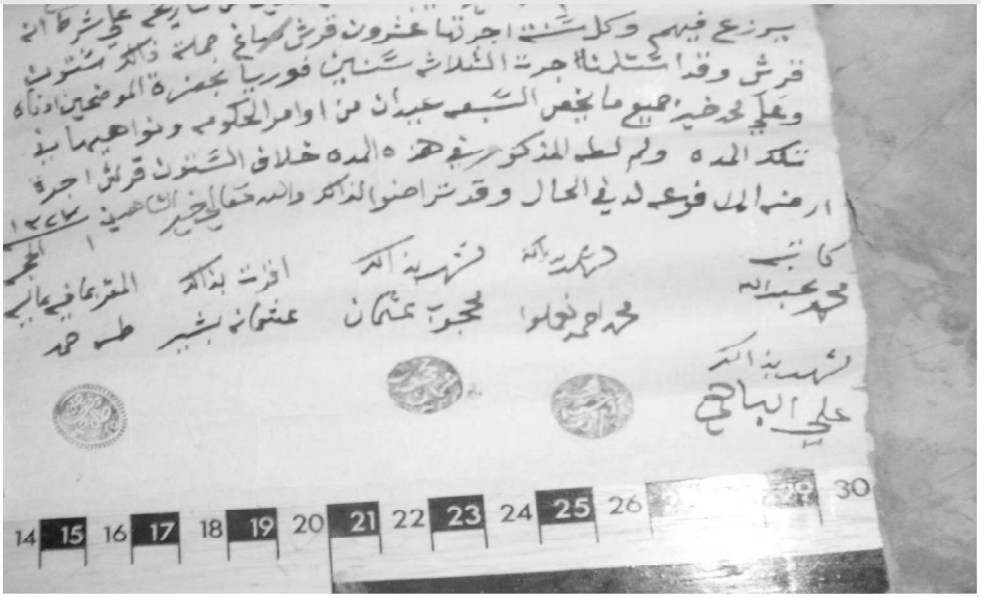

وثيقة عامة رقم (3) توضح إيجار أرض زراعية لمدة 3 سنوات بناحية حزيمة

نص الوثيقة العامة أو العرفية رقم (4):-

هذه الوثيقة عبارة عن صداق فاطمة بنت الشيخ الطيب شقيقة الشيخ محمد محمد خير الطيب وهذا الصداق وهبه لها زوجها الباهي محمد وهي وثيقة طويلة جداً ووجدها الباحث مقطعة إلى عدة أجزاء لذلك سنعرضها كما وجدت .

الوثيقة بدأت بعبارة أما بعد فقد أصدق الباهي محمد زوجته فاطمة بنت الطيب صداق زايد عن الصداق فأصدقها كمية كبيرة من شجر النخيل الموصوف فمثلاً أصدقها خمسة عيدان من البركاوي، وحفرة من البركاوي بين القنديلي والكروش وأصدقها نصف حفرة بركاوي أخرى وأصدقها حفرة في النخلة المعروفة بتمرة الفاصل ونصف حفرة فوق الجدول الضكر ونصف قنديلي تحت الدرب ونصف عظم فوق الحلقة ألّت الطيب ونصف أرباع في النخل الكبار، وثلث في النخل الموجود في دار الكدنقاب كما أصدقها الفرخ قميري وخمسة عظام في العبد بخيت وأصدقها ناقة ونصف قعود وثلث في المهرة الحمراء ونصف في العبد خير الله وثلثين في العبد عبد الله بن بقارة، وأصدقها البقرة الحمراء المشاركين فيها أولاد الفقية عبد الرحمن بن عوف

وأصدقها نصف في الفرخة عمايم وسوار عشرة قروش فضة وخشم في ساقية ود الياس مرهون في أربعة قروش من صالح ود الياس، وهذا كله بحضور أبيه إدريس في مجلس الكتب ورضاه في صحة بدنه وتمام عقله وتاريخ ذلك يوم الجمعة بعد صلاة العصر في الثاني من ربيع الثاني في السنة التي توفي فيها عبد الله اليمني وبحضور وشهادة الحاج موسى وحمد بن إبراهيم وعبد السلام بن كنبلاوي ومراد بن تلبون وأخيه صلاح ولد عليج والكاتب إبراهيم العكداوي شاهد ومعه الفقية سعد بن الحاج مدني الكرسني شاهد بما في الوثيقة .

تحليل الوثيقة العامة أو العرفية رقم (4).

1) هذه الوثيقة عبارة عن صداق لأخت الشيخ محمد محمد خير الطيب
2) ورود كلمة اصدق الزوج محمد الباهي واسم الزوجة فاطمة بت إدريس.
3) اعتراف بأن الزوج أصدق الزوجة صداق زايد عن صداق رصيفاتها في ذلك الوقت.
4) مذكور في الصداق كمية كبيرة من أشجار النخيل مختلفة الأنواع وهي من أفضل أنواع النخيل (بركاوي، قنديلي، وكروش) وهذا النخيل تم وصفه وتحديده في سواقي ومناطق مختلفة .
5) أصدقها من الرقيق الفرخ قميري وخمسة عظام في العبد بخيت.
6) أصدقها ناقة ونصف قعود.
7) أصدقها ثلث في المهرة الحمراء.
8) أصدقها نصف في الرقيق العبد خير الله وثلثين في عبد الله.
9) أصدقها نصف في الفرخة عمايم .
10) أصدقها سوار وعشرة قروش فضة .
11) تسجيل ذلك بحضور أبيه وهو في تمام صحته .
12) تدوين التاريخ يوم الجمعة بعد صلاة العصر في الثاني من ربيع الثاني في السنة التي توفي فيها الشيخ عبد الله اليمني، وهو حدث مهم في المنطقة فأصبح الناس يؤرخون به.

13) ذكر أسماء الشهود على الصداق وبما فيهم الفقيه سعد الحاج مدني الكرسني مؤسس خلوة (شبا) التي كانت مجاورة لمنزل شيخ البلد .

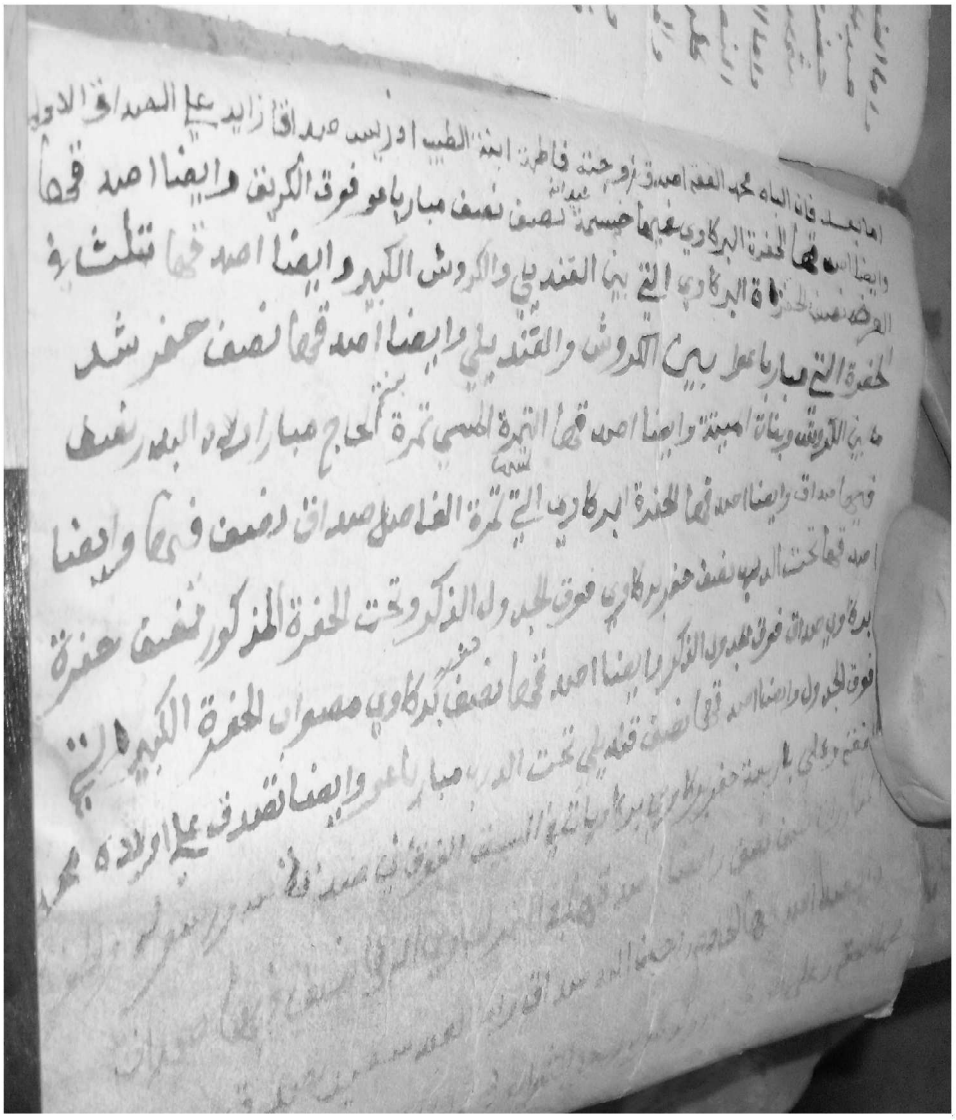

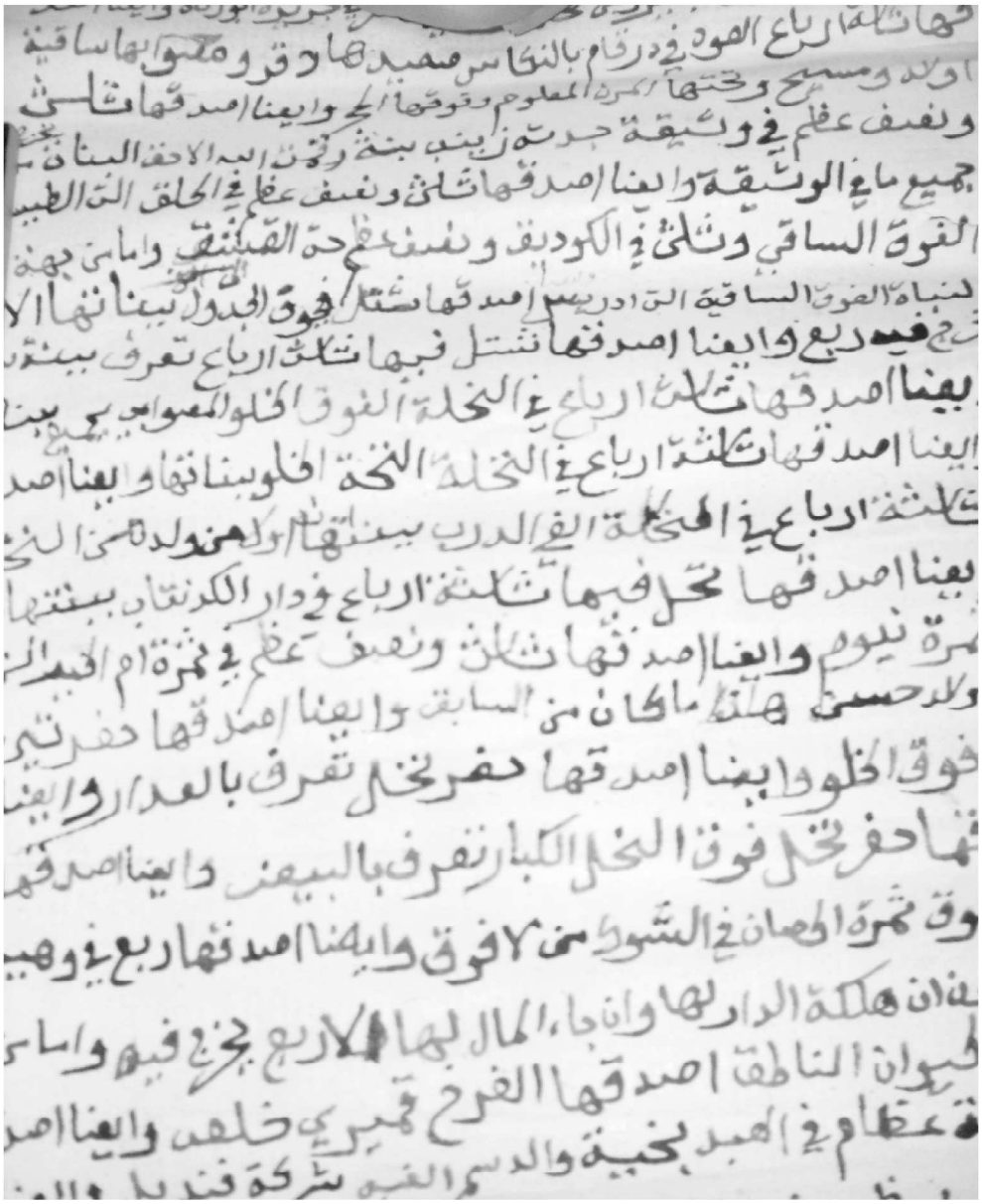

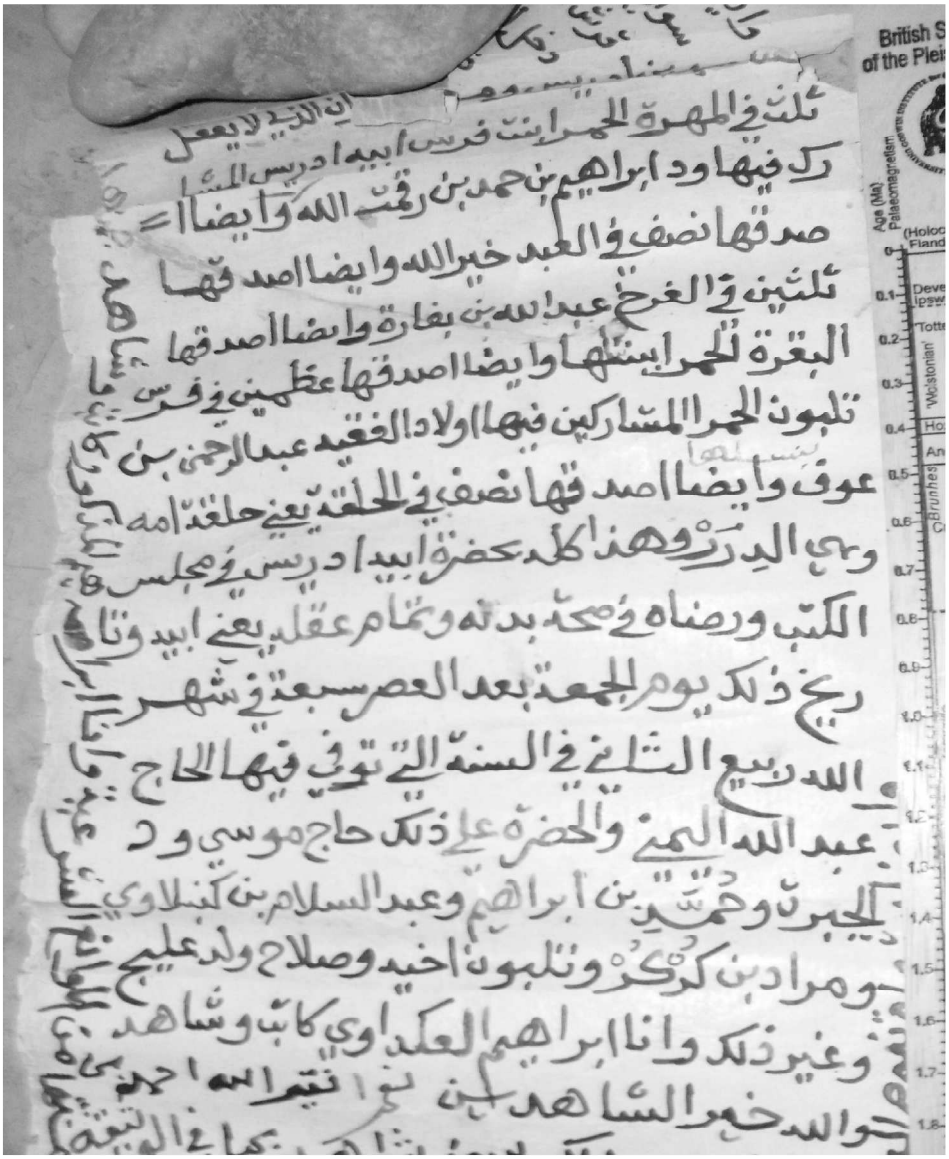

وثيقة زواج

خلاصة :

من خلال ما سبق نخلص إلى أن الوثائق موضوع الدراسة ذات صبغة قانونية، وقد انتهجت كل طرق التوثيق وعلامات الإثبات القانونية المعمول بها في المعاملات القانونية في تلك الفترة .

ونجد أن الشيخ محمد محمد خير اشترى شجر النخيل الموصوف وأثبت ملكيته له بأقوى طرق الإثبات وهو الكتابة (إعلام شرعي) ما يعرف بالدليل القانوني الصادر من المحكمة (محكمة دنقلا الشرعية) لضمان حقوقه من الضياع في حالة وفاة الشخص البائع أوالمشتري أو غياب شهود الواقعة لأن الاعتماد على الذاكرة في إثبات الحقوق أمر لا يتناسب مع تطور الأحداث فربما تتشابك المصالح أو تنشب خصومة بين البائع والمشتري أو يكون هناك خراب لبعض الذمم أو التعرض للنسيان بمرور الأيام وكلها قد تؤدي إلى ضياع الحقوق وتفتح الباب أمام المنازعات والبغضاء مما يهدد أمن وسلامة المجتمع.

في كل الوثائق الرسمية نجد تعريف المكتوب عنه وهو الشخص الذي كتبت الوثيقة بإذنه وتعبيراً عن إرادته وهو المتصرف أو الفاعل القانوني بالنسبة لسائر التصرفات القانونية الشرعية. كما نجد في وثيقة إثبات الملكية يتضمن مجموعة ألقاب واسم ووظائف قاضي المحكمة الشرعية الذي يعتبر الفاعل (الوثيقي) أو المنفذ لما جاء في الوثيقة وهو جزء أساس من أجزاء الوثيقة الرسمية.

أما طريقة اخراج الوثيقة الرسمية الصادرة من محكمة دنقلا فكانت تتم بالطريقة التالية:-

تقسَّم صفحة الوثيقة إلى ثلاثة أجزاء حيث خصص الجزء الأعلى للأختام وتاريخ الفعل القانوني الذي يكتب بكل من التاريخ الهجري وما يقابله بالميلادي، ولون الختم المستخدم أحمر. يلي ذلك البسملة. ثم يأتي نص الوثيقة أو ما يعرف بالتصرف القانوني، وفي أسفل الوثيقة نجد توقيع القاضي والتاريخ .

فيما يتعلق بالنص فإنه يتضمن الإدعاء بالملكية، وهو أهم جزء من أجزاء وثيقة إثبات الملكية، كما يُذكر تحديد السلعة ووصفها وصفاً دقيقاً والإقرار ببيعها للطرف الآخر وهو الشخص المشتري، وقبول المشتري بصيغة ما جاء في الوثيقة، ولابد

من تضمين الشهود وتاريخ الوثيقة. وفي الوثائق العادية (العرفيه) نجد إمضاء الشهود في نهاية الوثيقة وختم لكل شاهد.

أما فيما يخص الأوراق التي كتبت عليها الوثائق الرسمية فهي أوراق عادية مسطرة والأحبار المستخدمة فيها أحبار عادية، والأحبار التي كتبت بها الوثائق العرفية أو العادية فهو الحبر الأسود لعله حبر الدخان. وكانت أداة الكتابة هي الدواية (القصبة) كما نلاحظ كتابة النص دون فواصل، وخلو الكتابة من الهمزات وعلامات الشكل وبعض الأخطاء الإملائية ومعظم الوثائق العرفية كتبت باللهجة المحلية.

ختاماً نذكر أن للشيخ محمد محمد خير عدد من الوثائق الهامة التي تناولت موضوعات مهمة ويمكن دراستها وتحليلها واستخلاص معلومات هامة عن الفترة التي كتبت فيها. ونشير أنها محفوظة بطريقة غير علمية (ملفوفة داخل علب حديدية) وربما تضيع معظم المعلومات المدونة فيها، لذلك أناشد الجهات ذات الاختصاص بدراسة مثل هذه الوثائق التي تتعلق بتاريخ الأمة .

المراجع:-

1) الطيب ابشر الطيب، 2006/الوثائق والارشيف المفاهيم الاقتناء التداول اليدوي والالي – الخرطوم.
2) ابن منظور، لسان العرب، دت
3) جمال الخولي، 1994م ***اثبات الملكية في الوثائق العربية***، الدار المصرية اللبنانية ط1.
4) تناغو سمير، 1988م، ***النظرية العامة في الاثبات***، - الاسكندرية
5) عبد الحميد محجوب محمد العاقب، 2014م ***ديار الشايقية الجزء الثاني*** –كرري للطباعة الخرطوم .

6) محمد ابراهيم ابو سليم 1992 ***بحوث في تاريخ السودان –الاراضي العلماء – الخلافة –سربر- علي الميرغني*** . دار الجيل بيروت

7) محمد محجوب مالك، 1992 ***إدارة الوثائق الارشيفية*** –دار الجيل بيروت .

8) محمد قبيسي، 1991 ***علم التوثيق والتقنة الحديثة*** /دار الافاق – بيروت.

9) محمود عباس حمودة، 1980م–***المدخل لدراسة الوثائق العربية***،دار الثقافة للطباعة والنشر– القاهرة.

10) وثائق الشيخ محمد محمد خير الطيب (منطقة شبا).

الأسباب التاريخية لانفصال دولة جنوب السودان

د. اشتياق عبد الله محمد حسن

أ. مساعد - كليه الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعه دنقلا – السودان

Abstract

This study investigates the historical roots that led to the separation of Southern Sudan from the country of the Sudan to be a separate country of its own identity in 2011. This study was processed on a basic hypothesis which exists in the relationship between the imperialistic policies employed in the Sudan and the separation of the South southen. The study has concluded with the fact that the policies employed in Southern Sudan which were different from those practiced in Northern Sudan were the main reasons that led to the disputes and lack of trust between the one nation country, this policy which led to a war that lasted more than half a century and finally resulted in the complete separation of the South to be a separate country having its own government and regime .

مستخلص

تتحدث هذه الدراسة عن الجذور التاريخية التي أدت إلى انفصال جنوب السودان عن دولة السودان ليصبح دولة قائمة بذاتها في العام 2011م وقامت هذه الدراسة على فرضية أساسية وهي أن هنالك علاقة مابين السياسات التي استخدمها

الاستعمار في السودان وما بين انفصال جنوب السودان، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات التي تم استخدامها في الإقليم الجنوبي من السودان والتي اختلفت عن تلك السياسات التي استخدمها في الإقليم الشمالي، هي التي قادت إلى الصراعات وعدم الثقة بين أبناء الوطن الواحد مما قاد إلى حربٍ استمرت أكثر من نصف قرن من الزمان، كان الناتج هو انفصال الجنوب مكوناً دولة جنوب السودان.

المقدمة:

تعتبر دولة جنوب السودان من الدول الحديثة في المجتمع الدولي حيث تم الإعلان عنها كدولة مستقلة في العام 2011م حيث كان إقليم جنوب السودان بولاياته العشر جزءً من دولة السودان التي نالت استغلالها في العام 1956م إلا انه ومنذ الاستقلال كانت هنالك صراعات دائرة في جنوب السودان تم تصويرها على أنها حرب بين الجنوب والشمال، حيث استمرت هذه الحرب لأكثر من خمسين عاماً، حيث تعتبر هي الأطول في إفريقيا، وقد بذلت الحكومات الوطنية العديد من الجهود من أجل إيقاف هذه الحرب منها ما أدى إلى ازدياد الموقف ومنها ما أدى إلى السلام لفترة معينة إلى أن جاءت اتفاقية السلام في العام 2005م والتي أعطت الجنوبيين حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية وبالفعل تم الاستفتاء فكان ميلاد دولة الجنوب في العام 2011م. إلا أن هنالك العديد من الأسباب التاريخية التي قادت إلى الحروب والتي تتمثل في السياسات التي تم استخدامها من قبل الاستعمار.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على السياسات التي تم استخدامها من قبل الاستعمار وكانت لها دور في عدم الاستقرار السياسي في السودان ومن ثم انفصال الجنوب.

أهميه الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي يمثلها الجنوب للشمال من حيث الاستقرار وتأثير كل منهم على استقرار الآخر ومعرفة الجذور التاريخية التي قادت إلى الصراع ومن ثم الانفصال.

فرضيات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية وهي أن هنالك علاقة بين السياسات التي استخدمها الاستعمار في السودان وانفصال جنوب السودان.

دراسات سابقه:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت قضية جنوب السودان قبل الانفصال منها دراسة بهاء الدين مكاوي (التعدد العرقي الأثني وأثره على الاستقرار السياسي) ودراسة نيكانق صمويل (جنوب السودان بين خياري الوحدة والانفصال) ودراسة عزيزة احمد كباشي (جنوب السودان بين الماضي والحاضر والمستقبل) حيث تدور هذه الدراسات حول معالجة قضية الجنوب ودور الحكومات الوطنية تجاه هذه القضية من خلال السياسات التي تم استخدامها (الاستيعاب ـ الاندماج الوظيفي ..الخ). وتؤكد هذه الدراسات علي وحدة الدولة، وأن هناك العديد من الثقافات والعرقيات المختلفة التي توجد داخل إقليم الجنوب والتي من شأنها أن تصبح بؤر للصراعات الداخلية، ومما يؤكد صحة هذه الدراسات الصراعات العرقية التي تدور داخل دولة جنوب السودان مثال ما بين الدينكا والنوير ومن خلال هذه الدراسة نتناول الأسباب التاريخية لانفصال جنوب السودان.

تنظيم الدراسة:

لأغراض الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور كالآتي:-

أولاً: أسباب عدم التكامل في السودان

ثانياً: الأسباب السياسية والاقتصادية لانفصال الجنوب

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية والثقافية لانفصال الجنوب

أولاً: أسباب عدم التكامل في السودان

من المتفق عليه أن للاستعمار أهدافاً قريبة المدى تتمثل في الجوانب الاستراتيجية والاقتصادية وأهداف بعيدة المدى على الجانب الحضاري، ذلك بغرض تشويه المعالم الحضارية للبلدان المستعمرة، واستخدم في ذلك أساليب متعددة ومختلفة للوصول إلى تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة ومن هذه الأساليب السيطرة العسكرية، القمع واستغلال ونهب الثروات الطبيعية وتجزئة وتفتيت الوحدة الداخلية من خلال

سياسة فرق تسد والتلاعب بالحدود وتشجيع التبشير الغربي والاستيطان الأجنبي وفرض لغة المستعمر وثقافته على البلدان المستعمرة (كباشي، د.ت، ص69).

فالمستعمر كان يدرك خطورة النضج السياسي والوضع الثقافي اللذين كان يتمتع بهما السودان الأمر الذي جعله يوقن بأهمية وضعه في إفريقيا (احمد، أفكار جديه 2004، ص145) فهو القطر الذي يربط بين العالمين العربي والإفريقي بالإضافة إلى أنه يعتبر بوابة العروبة والإسلام بالنسبة لإفريقيا وهذا يشكل هاجساً بالنسبة للمستعمر. لذلك كان لابد له أن يوجد ثغرة تحول دون وحدته وبالتالي فقد اتبع المستعمر في السودان السياسة التي اتبعها في العديد من البلدان التي تم استعمارها وذلك لأن الاستعمار سواء أكان ممثلاً في بريطانيا أو فرنسا فإنه كان يخشى من قيام وحده قومية تنتظم البلاد المستعمرة فقام بتفكيك وتقسيم الإمبراطورية العثمانية من خلال تطبيق اتفاقية "سايكس بيكو" بعد الحرب العالمية الأولى. فالاستعمار البريطاني طبق سياسة التجزئة في السودان وبالتالي أصبحت مشكلة الجنوب من أكبر مشاكل السودان القومية على الإطلاق فبدلاً من أن يكون هم الحكومات الوطنية المتعاقبة على السودان تنمية البلاد وترقيتها، كان همُها كيفية العمل على وحدة السودان. فالسياسة البريطانية خاصة بين عامي " 1919 - 1956" لعبت دوراً هاماً في نشوء مشكلة الجنوب وعمدت إلى بلورتها وتعميق الخلاف بين الشمال والجنوب حتى وصلت المشكلة إلى ما وصلت إليه من تعقيد (كباشي، سابق، ص70).

إن الجذور التاريخية والأبعاد الحقيقية لقضية جنوب السودان لم تكن في واقع الأمر سوى تركة ألقاها عن قصدٍ الاستعمار البريطاني بعد أن جثم على صدر البلاد ما يزيد عن نصف قرن. لقد خلق الاستعمار هذه المشكلة عن قصد ورعاها وما زالت القوى الدولية ترعى هذه القضية وتدعمها وذلك من أجل تحقيق أهداف استراتيجية خاصة بهم وخوفاً من وحدة السودان التي يمكن أن تشكل خطراً عليها. لقد عمل الاستعمار والدول الغربية على رعاية هذه القضية وتصعيدها وتعقيدها في الوقت الذي لا تعدو فيه هذه القضية عن كونها مسألة حضارية يمكن أن تعالج داخل السودان،

فحاولوا أن يجعلوا منها قضية سياسية تحول دون تقدم واستقرار ونماء السودان. لقد تضامنت عدة عوامل متعددة ومتداخلة ففجرت مشكلة الجنوب منها ما هو سياسي ، ومنها ما هو اقتصادي، كما أن منها ما هو اجتماعي وهذا الأخير هو الذي تتأتى منه الأبعاد الدينية والثقافية ولا يمكن بأي حال من الأحوال إبراز عامل دون سواه، ثم القول بأنه العنصر الحاسم في استقراء المشكلة فأي عامل من هذه العوامل يؤثر في العوامل الأخرى ويتأثر بها وفق إجراء جدلي فعال ، وقد يقول قائل " إن هذه المشكلة تنطلق من فحوى سياسية، إذا أشعل المستعمر نارها وظل الغرب والشرق أحياناً يتعهدها ويزيد منها حتى مقدم الحكم الوطني الذي استفحل الأمر في عهده " وقد يقول آخر "إنها معضلة تخلف اقتصادي نتيجة تنمية غير متوازنة " بينما يقول ثالث " أنها تكمن في خوف متوهم أو حقيقي من قهر ثقافي " بيد إن كل ذلك لا ينفى ما للعامل الديني من تأثير هائل في ثنايا هذه المشكلة (البوني، 1999م،ص4). من كل هذه الأقوال نستطيع أن نؤكد أن هذه المشكلة متداخلة ومعقده فالاستعمار عمل على تعقيد هذه المشكلة وتداخل أسبابها حتى لا نستطيع إيجاد الحل بالنسبة لها بسهولة فإذا كان عامل واحد فقط كان يمكن الحل ببساطة ولكنه جعلها مشكلة متداخلة الأسباب بحيث يؤثر كل سبب في الآخر. خلق الاستعمار هذه المشكلة لأغراض تتعلق باستراتيجيته في أفريقيا وليكون الجنوب رأس الرمح للتصدي لأي حركة إسلامية في الشمال ويهدد التوجه العربي الإسلامي السوداني، كما أن الصراع بين بريطانيا ومصر للاستحواذ على السودان فرض نفسه إذ حققت بريطانيا تقدماً ونجاحاً في السيطرة على الجنوب ليبقى في أيديها في حالة استقلال شمال السودان ومصر ، وقد اتخذت خطوات متعددة في الجانب الدستوري لتقرير فصل الجنوب . ففي عام 1943 تم تكوين المجلس الاستشاري لشمال السودان إيذاناً بالفصل بين الشمال والجنوب وقد تصدى مؤتمر الخريجين لهذا المجلس(صالح، 2000م،ص56- 59) أما في فترة الصراع بين دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا استطاعت بريطانيا أن تؤثر تأثيراً كبيراً على جنوب السودان من أجل الاحتفاظ به، بالرغم من الدعوى لوحدة السودان

"شمالاً وجنوبا". أما مصر فهي لم تستطيع أن تخلق أي من الموازنات المؤثرة لها داخل الجنوب مما أدى إلى نجاح السياسة الاستعمارية البريطانية أن تخلق من الجنوب بؤرة معادية للإسلام والعروبة والتمرد المسلح والدعوات الانفصالية التي كانت تهدد باستمرار وحدة السودان . وبالفعل فقد كان هنالك صراع حقيقي يدور في الجنوب بدعم من الإدارة البريطانية موجهاً ضد الشمال العربي - المسلم ويدعو إلى انفصال الجنوب عن الشمال وكان هذا الصراع من أخطر أنواع المهددات التي واجهت السودان الموحد، ويعتبر من أهم القنابل المزروعة والموقوتة التي خلّفها الاستعمار البريطاني في السودان (عباس، 2004م، ص54). ولكن العمل على فصل الجنوب لم يكن غاية في حد ذاته وإنما كان وسيلة وأداة هي الأخطر لتحقيق الهدف الأساس وقد اعتمد الاستعمار لبلوغ ذلك أساليب ووسائل كثيرة يغلب على بعضها طابع ثقافي مميز بينما ينحو الآخر منحى سياسي وكان الفصل بينهما على صعوبته مما يقتضيه البحث والدراسة فقط حيث أن السياسي لا يخرج من كونه الوجه التنفيذي للمنظور الثقافي وهكذا فالاستعمار كان يهدف إلى تحقيق استراتيجية محكمة من خلال فصله للجنوب في الوقت الذي لا يعدو أن يكون الفصل وسيلة لتحقيق أهداف أخرى فالفصل لم يكن مقصوداً لذاته وبالرغم من ذلك حاول الاستعمار استعمال تلك الوسيلة بإحكام حيث عمل على بذر بذور الفتنة والاختلاف الثقافي وإثارة سكان الجنوب ضد سكان الشمال وتلفيق وقائع وأحداث من نسج أيديه من أجل أن ينمو الخلاف بين شقي البلاد. لقد صدق ما قاله أحد المفكرين السودانيين وهو الأستاذ حسن دراوي في كتابه الاتحاد مع مصر"أن الاستعمار ضرب ضربته القاصمة في جنوب السودان حيث انفرد به أكثر من نصف قرن وعزله عن السودان الشمالي بل عن العالم أجمع مما كان له أسوء الأثر في حياة السكان إذ تركهم فريسة للتأخر والجهل والفاقة والحرمان حتى صار مضرب الأمثال في التخلف في جميع أنحاء المعمورة فمن المسئول عن عرى الجنوبيين؟ ومن المسئول عن انحطاط مستوى المعيشة عندهم؟ تقرر من غير شك أو تردد وبكل اطمئنان وثقة رداً على ذلك، إن الإنجليز والإنجليز وحدهم هم

المسئولون عن كل ما حاق بجنوب السودان وعن هذه المأساة العالمية الدامية التي مثلت على مسرح الإنسانية في الجنوب (جوهر، 1987م، ص89). فكان رأى البريطانيين منذ بداية احتلالهم للبلاد أن الجنوب والشمال إقليمان لا تجمع بينهما جامعة وذلك لأن هنالك اختلاف في المناخ وطبيعة الأرض وعناصر السكان وثقافتهم، معتقداتهم، أساليب عيشهم بما في ذلك الطباع الموروثة والمكتسبة وقد أقنعتهم هذه الفواصل الطبيعية بضرورة فصل الجنوب عن الشمال إن عاجلاً أم آجلاً غير أن الموانع المادية من نفقات الإدارة والتي كانت تتكفل بها الخزينة المصرية قد حالت دون سرعة تنفيذ المخطط ولذلك رسموا له سياسة طويلة الأمد تعتمد على اختلاف كل الظروف والعوامل التي تعمّق الخلاف وتباعد الثقة دون التقاء بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب، إذن بالرغم من أن السياسة التي اتبعتها الحكومة منذ عام 1902 كانت تقوم على معاملة المديريات الشمالية الستة على أنها تمثل موضوعاً منفصلاً عن موضوع المديريات الجنوبية الثلاثة إلا أن الحكومة ونظراً لانشغالها بترسيم الحدود الدولية للسودان وإنشاء الجهاز الإداري لم تبدأ سياسات الفصل الفعلي بين الشمال والجنوب إلا بعد 1915 وكانت أهم خطوة في هذا السبيل عام 1917 (الشيخ، 1997م، ص31). وفي سبيل ذلك استخدمت مجموعة من العوامل والأساليب المختلفة التي تعمل على تعميق الاختلافات بين الشمال والجنوب بل داخل الجنوب نفسه عمل على دعم عدم التجانس بين القبائل الجنوبية المختلفة وهكذا توالت الأسباب بل أن الإدارة البريطانية خلال فترة احتلالها للسودان قسمته إلى قسمين وتعاملت مع كل منهم كجزء منفصل ليس له علاقة بالآخر. ربما كان هذا الميراث الاستعماري مقصوداً من أجل إضعاف هذه الدولة الغنية، ومن أجل أن تواصل تبعتها للاستعمار عقب استقلالها بحكم الضعف البنيوي وبالفعل فإن محاولات قياداتها لخلق الحس القومي المشترك في الغالب بين هذه العناصر باءت بالفشل بل أحياناً كان جهاز الإدارة في الدولة هو تكريس لنمو هذه النزاعات الإثنية بحكم التوزيع غير العادل لنواتج مفاعيل التنمية (شاهين، 1999م، ص434). " فالواقع أن انحسار الاستعمار عن البلاد ونيلها

للاستقلال وظهور السودان كدولة مستقلة وسط الجماعة الدولية لا يعنى تصفية الاستعمار وإنما مشكلة الجنوب السوداني تعتبر واحدة من أكبر وأهم الآثار التي خلفها الاستعمار فالآثار التي خلفها الاستعمار سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة من أهم العقبات التي واجهت الحكومات الوطنية السودانية، فمسئولية الأوضاع السائدة بالجنوب تقع مسئوليتها بالدرجة الأولى على الاستعمار وكذلك على المبشرين الذين عمل الاستعمار على دعمهم خاصة وأن الجنوب كان يعتبر منطقة مغلقة لا يسمح للشماليين بالدخول أليها أو الجنوبيين بالخروج منها.

لقد أهمل الجنوب من قبل الإدارة البريطانية من حيث التطـــــــــــور الاجتمـــــاعي والاقتصـــــــادي فالأموال التي كانت تقدمها مصر سنوياً للجنوب خلال الفترة التالية لإعادة الفتح كانت تستخدم في الحفاظ على جيش الاحتلال المتمركز بالجنوب للقيام بحملات تأديبية وسيطرة إدارية (آلير، 1992م، ص18) من كل ذلك نخلص إلى أن مشكلة عدم التكامل السوداني نتجت أساساً بسبب سياسات الإدارة البريطانية التي اتبعتها في الجنوب دون الشمال.

ثانياً: الأسباب السياسية والاقتصادية لانفصال الجنوب

لقد اتخذت الإدارة البريطانية سياسة التجزئة في السودان وتمثل ذلك في سياسة المناطق المقفولة ومحاربة الإسلام واللغة العربية كل هذه الإجراءات اتخذت في جنوب السودان دون شماله وكان قانون الجوازات الأداة لتنفيذ سياسة المناطق المقفولة بالإضافة إلى أنها عمدت على وضع خطة تنمية غير متوازنة أو متكافئة بين شقي البلاد في الشمال والجنوب، وقد صاحبت ذلك الاتجاه السياسات الاستعمارية الرامية لبذر بذور الشقاق والتفرقة وأخذت تعمل على إذكاء روح الفتنة وإشاعة الكراهية وتأجيج نيرانها وبث الدعايات المفرطة وترديدها. ولا أدل على ذلك من وصف الشماليين " بسماسرة البشر" في الوقت الذي كانت تمارس فيه تجارة الرقيق في كل أنحاء العالم وبصفة خاصة الولايات المتحدة والأقطار الأخرى التي كانت تتصف بالحرية والديمقراطية وكفالة حقوق الإنسان (عبدالله، 1986م، ص176). لقد وضع السكرتير الإداري أولويات السياسة نحو الجنوب في العودة لقوانين العادات والتقاليد

واللهجات القبلية والمحلية ومحاربة الأسماء والعادات وطريقة اللبس العربية وذلك بإخلاء الجنوب من الشماليين ومن المسلمين بصفة عامة . إضافةً إلى ما تقدم كانت هنالك أهداف أخرى للإنجليز من وراء جعلهم الجنوب مسيحياً فهم لم يأمنوا ظهور بؤرة دينية أخرى في الشمال وكانت نظرتهم لو قدِّر لثورةٍ أن تنشأ في الشمال فمن الأصوب أن يظل الجنوب مسيحياً كي لا يتأثر بها بجانب ما يمثله من خط رجعة للإدارة الاستعمارية إذا خرجت من الشمال لأي سبب من الأسباب ومن ذلك يتضح لنا أن تنصير الجنوب لم يكن لهدف ديني وإنما كان لخدمة الاستراتيجية الاستعمارية (البوني، سابق، ص14).

لقد بدأت ملامح السياسة البريطانية الرامية إلى فصل الجنوب عن الشمال تتضح خلال عشرينات القرن الماضي وفى سبيل ذلك انتهجت الحكومة الاستعمارية سياسات وبرامج لإقامة وحدات فعلية تعتمد في تنظيمها الإداري على العرف والتقاليد والتراث الثقافي المحلى ومن أجل تحقيق ذلك أصدرت قانون المناطق المقفولة الذي اعتبرت بمقتضاه المديريات الجنوبية الثلاثة في ذلك الوقت وبعض المناطق من مديريات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق (الانقسنا) مناطق لا يجوز الدخول إليها من قبل الشماليين إلا بتأشيرة من السكرتير الإداري أو مدير المديرية المختص. وقد تبع ذلك إصدار عدد من اللوائح والقواعد المنظمة كما تم إخراج التاجر الشمالي الذي كان يوجد بالجنوب من الأسواق الجنوبية نهائياً، وتم إنشاء عدد من المشروعات الزراعية ومشروعات الخدمات في إطار تطور اقتصادي خاص بالجنوب يختلف عن التطور الاقتصادي الذي يوجد في الشمال(عبدالغفار، 1996م، ص137). من كل ذلك نستخلص أن مؤسسات وأجهزة الاندماج والتكامل قد عُطِّل وجودها وتأثيرها عن طريق الاستعمار وذلك وفق خطة محكمة. فكان المستعمر قد استخدم أدوات عديدة من أجل عزل الجنوب عن الشمال وهذه الأدوات نلخصها في الآتي(عباس، سابق، ص81- 92):-

أولاً: طرد التجار الشماليين وإبعادهم

ثانياً: الاستغناء عن الموظفين المسلمين

ثالثاً: طرد الشماليين بشكلٍ عام

رابعاً: ترحيل القبائل المسلمة وعزل الجنوب

خامساً: تضييق فرصة إقامة العلاقات الإنسانية (الزواج) بين الشماليين والجنوبيين

وبناءً على قانون المناطق المقفولة والأدوات التي استخدمت من أجل تنفيذه لم يعدُ بإمكان أي جنوبي أن يأتي إلى الشمال أو أي شمالي أن يدخل الجنوب إلا بعد الحصول على تأشيرة سواء أكانت خروج أو دخول وفى الغالب هذه التأشيرة لا يستطيع الحصول عليها إلا بعد مشقة وعناء مما يجعله يترك الأمر وينصرف عنه ويعدل عن السفر.

لقد استخدمت الإدارة البريطانية وكما ذكر عدة وسائل من أجل تحقيق انفصال الجنوب ولكن وضعها للسياسات جاء بعد إدراكها لطبيعة إنسان الجنوب والإمكانيات التي تؤثر عليه والتي يفتقر إليها وانطوى بعضها على شيء من المبالغة والتجاوز وتجلَّى ذلك الإدراك أكثر ما تجلى في ثلاث حالات هي الاعتراف بفطرية إنسان الجنوب واستعداده لقبول الإسلام والادعاء بعدم أهلية إنسان الجنوب لتقبل المسيحية بالإضافة إلى الأثر التدميري للحضارة الغربية على إنسان الجنوب (نفس المصدر ،ص63) أيضاً وكما هو معروف فإن من أسباب عدم التكامل القومي يتمثل واحداً منها في التفاوت في التطور الاقتصادي بين الشمال والجنوب، فمن بين الخمس نقاط التي أوردتها لجنة التحقيق في أحداث تمرد 1955 في الجنوب كأسباب حقيقية تقف خلف تلك الأحداث تمحورت أربع منها حول موضوع الهوية بينما كانت الخامسة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد أشارت اللجنة إلى أنه ولأسباب سياسية ومالية وجغرافية واقتصادية تمكن الشمال من التطور بسرعة في كل المجالات " الحكم المحلي – أنظمة الري – الصحة – التعليم العالي – التنمية الصناعية " بينما تخلف الجنوب في كل المجالات المشابهة وهذا أدى إلى شعور وسط المجموعة المتخلفة سواء أكان هذا الشعور حقيقي أو متوهم أنهم أخضعوا بالقوى (دينق، 1999م، ص15).

وفي الجانب الاقتصادي عمل المستعمر على إنشاء المشاريع الزراعية مثل مشروع الجزيرة مما يؤدي إلى دعم التقدم الاقتصادي ورغم إن كل ما قام به المستعمر كان يهدف لتحقيق مصالحة الاقتصادية إلا أنه عمل في نفس الوقت على تقدم الشمال الاقتصادي في الوقت الذي عمل فيه الاستعمار على تخلف الجنوب، واستخدام وسائل عدة من أجل تحقيق ذلك، وعمل على إخراج التاجر الشمالي من الجنوب وإبعاده عنه فالتاجر الشمالي كان يمكن أن يكون نواة لحركة اقتصادية تتيح للجنوب فرصة تطور اقتصادي في المستقبل فتم إخراجه وذلك لأنه كان يمثل للإدارة الإنجليزية عدة مخاوف أولها أنه عنصر يتم عبره كثير من صور التكامل بين شطري القطر فهو في نظره ناقل لعدوى اللغة والثقافة العربية والإسلام بالإضافة إلى تعمد الإنجليز المحافظة على الجنوب على درجة بعيدة من التخلف بالنسبة للشمال ولذلك غادر الإنجليز الجنوب ولم يتركوا إلا عدداً محدوداً من المتعلمين ومشروعاً اقتصادياً واحداً وكانت الخطة في مجملها تقتضى ألا يُسمح أبداً بتداخل شمالي – جنوبي يتيح فرصة لمد عربي إسلامي في الجنوب (عبدالسلام، 1989م، ص31). وبالتالي نستطيع أن نقول أن السياسة البريطانية التي هدفت إلى فصل الجنوب في تلك الفترة اعتمدت على ثلاث جوانب تتمثل في إبعاد الوجود العربي والإسلامي ونشر ثقافة ودين مختلفين في الشمال عن الجنوب (رزق، 1976م، ص213). بالإضافة إلى استخدام أسلوب حكم مختلف في كل منهما عن الآخر فقد كان نظام الحكم المباشر هو السائد في الشمال في الوقت الذي ساد فيه الحكم غير المباشر في الجنوب.

إن الإدارة البريطانية كانت لها سياساتها وخططها الموضوعة مسبقاً لإدارة الجنوب تتمثل أولى هذه السياسات في أنها عينت ضباطاً من المدربين وذوى الكفاءة الإدارية وعلى طريق الحكم العسكري حتى يكون للحكم الإداري في هذه المديريات سلطة على قوات الجيش المرابط في كل إقليم لقمع الثورات ورد اعتبار الحكومة وجباية الضرائب وثاني تلك السياسات التزام الإدارة البريطانية بعدم تغيير أو تبديل شيء من الأوضاع الأهلية المتبعة في الجنوب وكانت تحرص على ذلك كل الحرص،

أما ثالث هذه السياسات فكانت تتمثل في أن حكام الأقاليم الجنوبية من البريطانيين يعملون بصلاحيات مطلقة وغير مقيده من أي ناحية من نواحي الإدارة وكانوا يسمون بأسماء القبائل في الأقاليم التي تطغى عليها قبيلة كبرى على صغريات القبائل وعلى سبيل المثال يقولون هذا مفتش الدينكا بالإضافة إلى أن الحاكم البريطاني في كل إقليم كان يبقى كل مدة خدمته ما لم يحدث ما يقهر الحكومة على نقله لمرض أو خلاف مع المدير(الشيخ،سابق، ص38). أما الخطوة الخاصة بالفصل الفعلي بين الشمال والجنوب فقد تم اتخاذها بعد الحرب العالمية الأولى عام 1920 فابتداء من عام 1921 لم يعد حكام المديريات الجنوبية مطالبون بحضور كافة الاجتماعات التي يعقدها حكام المديريات في الخرطوم وأصبحوا يعقدون بدلاً من ذلك اجتماعات خاصة بهم في الجنوب، بل أصبحوا يتصلون وباستمرار بنظرائهم في الدول الأفريقية المجاورة مثل كينيا ويوغندا وكانت مبرراتهم لذلك صعوبة المواصلات (السابق،ص39- 40). كل ذلك يؤكد السياسات الرامية لفصل الجنوب عن الشمال فالمستعمر في تلك الفترة عمل على دعم المواصلات في الشمال وذلك بمد خطوط للسكة حديد وغيرها وبالتالي فإن جانب المواصلات كان يمكن أن تحل إشكاليته من أجل توحيد السودان ولكن المستعمر أهمل هذا الجانب في الجنوب من أجل أن يدعم استراتيجيته الخاصة بالجنوب وبالتالي من أجل تحقيق هذه الاستراتيجية لم يستخدم جانب واحد فقط وإنما تم استخدام مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ففي الشمال كانت السياسة البريطانية تسمح بتطوير هوية قومية تتركز على الأنصار والختمية وفي الجنوب اتبعت سياسة اللورد لوجارد الخاصة بالحكم غير المباشر وهو ما يعني الحيلولة دون وحدة الأراضي السودانية(عبدالرحمن، 1996م، ص198). وهذا يعني أن السياسة البريطانية كانت تهدف إلى خلق وحدة اجتماعية منفصلة في المديريات الجنوبية عن المديريات الشمالية ابتداء من الجنس وصولاً إلي نظم الحكم بمعنى إنها حاولت بكل ما تستطيع فصل الجنوب عن الشمال فنجدها في إطار هذه السياسة عملت أيضاً على إنشاء وحدة عسكرية عرفت فيما بعد بالفرقة الاستوائية لا

تضم إلا أبناء الجنوب تمهيداً لتأسيس جيش جنوبي منفصل ومقرها الجنوب واعتماد قدر من الحكم الذاتي لحكام المديريات الجنوبية الثلاثة "بحر الغزال – الإستوائية – أعالي النيل" مع تشجيعهم من قبل الحكومة في الخرطوم لمد صلات مع رصفائهم في المستعمرات الإنجليزية بكينيا- يوغندا وهكذا وضع الإنجليز وبإحكام حاجز من حديد بين أبناء الشمال والجنوب (عبدالسلام، سابق، ص30). غير أن وضع هذه السياسات للجنوب بالرغم من إنها بدأت منذ الاحتلال إلا أن تنفيذها كان يتم بسرية تامة دون علم المصريين الذين هم شركاء في الحكم فكانت القرارات تصدر من الحاكم العام مباشرة إلى حكام المديريات وفي بعض الأحيان تكون بالشفرة (موسي، 2001م، ص28) فالسياسة البريطانية في مجملها كانت تقوم على قطع كل علاقة يمكن أن تربط بين الشمال والجنوب ويتضح ذلك بصورة واضحة في المذكرة التي أرسلت للحكام في المديريات الجنوبية في العام 1930م وهذا هو السبب الأساس الذي أدى إلي وقوع العبء التربوي الرئيس على المدارس والإرساليات فكانت بريطانيا نفسها تساند هذه الإرساليات ولكن بالرغم من الدعم الذي كان يقدم للإرساليات في الجنوب ورغم مساندة بريطانيا لها نجد أنها لم تسجل نجاحاً في التأثير في حياة المجتمع الجنوبي هذا فضلاً عن الطاقة الإنتاجية في الجنوب كانت ضعيفة جداً ولعل السبب الرئيس في ذلك هو عدم وجود وسائل اتصال بالمنطقة المترامية الأطراف وهكذا في الوقت الذي كان فيه الشمال يسير بخطى ثابتة إلى الأمام كان الجنوب يسير إلى الوراء وفي عام 1944 أعلن مرسوم بتشكيل مجلس استشاري للشمال لم يأتي ذكر تمثيل الجنوب مما آثار الشكوك في أن المرسوم نابع من خطة سرية لتقسيم السودان إلى كيانين منفصلين (محجوب، 1986م، ص227) بالإضافة إلى كل ذلك نجد أن التنظيمات السياسية في الجنوب تختلف من قبيلة إلى أخرى فالمجتمع الجنوبي قبلي وتميز بالعوامل التالية:- (الصديق، 1998م، ص11).

أولاً: الولاء لزعامة القبيلة

ثانياً: تعدد اللغات

ثالثاً: هيمنة الأديان المحلية وقيمها الاجتماعية.

وهكذا فقد كان للأسباب السياسية والاقتصادية آثارها المباشرة في إيجاد مشكلة جنوب السودان التي يتجسد من خلالها عدم وجود التكامل القومي. فالأسباب السياسية- الاقتصادية عمل المستعمر عن قصد لإيجادها لأنه كان يهدف في الأساس إلى فصل الجنوب عن الشمال وبالتالي جاءت سياساته مختلفة في كل جزء عن الجزء الآخر .

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية والثقافية

إن الاستعمار الذي أتى إلى السودان هو الذي فرق بين الجنوب والشمال فهو كما عمل على إيجاد أسباب سياسية واقتصادية من أجل فصل الجنوب عن الشمال وإيجاد عدم تكامل داخل السودان نجده أيضاً عمل في إطار نفس السياسة علي وضع أسباب اجتماعية وثقافية تقف حاجزاً بين الجنوب والشمال ففي إطار وضع سياسته الخاصة بالشمال دون الجنوب نجد أن واحدة من هذه السياسات كانت سياسة التعليم حيث كانت تتولاه الحكومة في الشمال في الوقت الذي كانت تتولاه الإرساليات في الجنوب وذلك من خلال الكنيسة، ومنذ البداية الكنيسة نفسها عندما بدأت لم تبدأ كنيسة واحده وإنما قسمت العمل بين الكنائس المختلفة" الكاثوليكية - البروتستانتية - الأنجلو أمريكية " فكل كنيسة كانت تعمل في منطقة محدده خاصة بها بالإضافة إلى دخول النصرانية بواسطة المنصرين إلى الجنوب وقسموا الجنوب فيما بينهم ومن ثم بدأت الكنائس في تعليم الأطفال ولكن هذا التعليم لم يكن موحداً بين الناس وإنما كان به نوع من التفرقة خاصة في جانب المسلمين "من المعروف أن معظمهم مسلمين " فكان لا يمكن أن تدخل المدرسة إلا بعد أن تتنصر وهذه أول مرة في تاريخ السودان يحدث مثل هذا، وبالتالي يكون أول من أدخل التفرقة العنصرية في السودان وبسبب الدين هم الإنجليز والنتيجة بسبب العلم تنصر عدد من الناس وهكذا كانت البداية الأساسية (الصوفي، 1999م، ص132).

بعد ذلك ومن أجل تحقيق ذلك الهدف تعمد الإنجليز طرد المسلمين من الجنوب وجاء قانون المناطق المقفولة ليؤكد ذلك غير أن هذا القانون تم بموجبه طرد كل

الشماليين الموجودين في الجنوب، وحرم كل صور الرموز الإسلامية والاجتماعية التي تربط بين الشمال والجنوب وأصبح الدخول إلى الجنوب والخروج منه لا يتم إلا بأذن (تأشيرة). ولكن الأهم من ذلك كله فإن قانون المناطق المقفولة نفسه عندما طرد الشماليين والتجار من الجنوب كان يتوقع على الأقل أن يقف الإنجليز إلى جانب الجنوبيين ويسلموهم التجارة أو حتى يخلقوا كادراً جنوبياً من الناحية الاقتصادية والإدارية. ولكن هذا لم يحدث وإنما أتي باليونان والإيطاليين الذين سيطروا علي التجارة بالإضافة إلى أنهم خصصوا رواتب خاصة بالجنوبيين تقل عن الشماليين ب50٪ هذه المسائل خلقت الإحساس بالغبن لدى سكان الجنوب (السابق،ص133).

لقد اختلف التركيز على الجوانب المختلفة لمشكلة علاقة الجنوب بالشمال باختلاف وجهات النظر في كل النواحي سواء أكانت نواحي جغرافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ولكن الاتجاه الأكثر مثاراً للجدل هو التركيز علي مسألة الهوية العرقية والثقافية حيث يعتبر الشمال عربيا" ومسلماً والجنوب زنجياً ووثنياً فهنالك إحصائيات من قبل الكنسية أجريت في مطلع التسعينيات توصلت للنتائج التالية :-

"أن المسلمين في الجنوب حوالي 18٪والنصارى حوالي (16- 17) ٪ وهذا يعني أن المسلمين أكثر ولكن المسلمين والمسيحيين يشكلون أقلية مقابل الوثنية 65٪(السابق،ص134) وبالتالي فإن المسألة أصبحت ليست في الجانب العرقي فقط وإنما في الجانب الثقافي فالإسلام واللغة اللذان يجمعان ويوحدان أهل الشمال خضعاً معاً لتأثير الثقافة القبلية في الجنوب وذلك لأن من المسلَّم به أن هناك فوارقاً بين الشمال والجنوب وهذه الفوارق تاريخية وثقافية فالجنوب له عادات وتقاليد وأعراق ومعتقدات ولهجات خاصة به تختلف عن كل التي توجد بالشمال بالإضافة إلى أن التركيب القبلي والسكاني يوضح إن الجنوب تسكن به قبائل كثيرة مختلفة العروق والأصول ومتباينة في العادات والتقاليد ناهيك عن مقارنتها بالشمال كل ذلك عمل الاستعمار علي استخدامه من أجل فصل الجنوب عن الشمال وبذر بذور عدم التكامل القومي.

لقد بدأت إجراءات عملية من أجل فصل الجنوب من الشمال ففي المجال العسكري غادر آخر جندي شمالي منقلا في عام 1917م وذلك من أجل إحلال الجنود الجنوبيين مكان الشماليين وطرد كل ما يمكن أن تكون له علاقة بالشمال وكذلك من الإجراءات العملية في المجال الاجتماعي نجد أنه أصدر قانون ينص على عدم جواز زواج المرأة الجنوبية من رجل شمالي وأنه في الحالات النادرة التي رغب فيها رجل أجنبي الزواج من إحدى الجنوبيات فقد كان يجب الحصول على إذن من مفتش المركز و الالتزام بأن يكون الأولاد تابعين للأم (بخيت، 1978م، ص153). كما كان يحرم على الشمالي الذي عاش في الجنوب أن يأخذ أولاده وزوجته إلى الشمال متى رأى العودة إليه كما كان ممنوعاً من أداء شعائر دينه الإسلامي ومن منطلق ذلك تمت محاربة الأسماء والعادات العربية وجعلت اللغة الإنجليزية هي لغة التخاطب وأدخلت مصطلحاتها في القوات المسلحة والشرطة مما أدى إلى التخلي عن التعامل بالعربية في هذه القوات وجعلت العطلة الأسبوعية يوم الأحد بدلاً عن الجمعة وعملوا على الحد من نشاط التجار المسلمين العرب وتشجيع التجار المسيحيين الأجانب وشنت حملة إعلامية واسعة بأن الشماليين هم تجار الرقيق لذا يجب محاربتهم وإبعادهم عن الجنوب. كما تم إخلاء الجنوب من المسلمين غير العرب كالفلاتة وتم فتح المجال واسعاً أمام الكنائس وبعثات التبشير وقدموا لها كافة أنواع الدعم الاقتصادي والمعنوي (صالح، سابق، ص55- 56).

إن إدارة الحكم الثنائي التي كانت تهدف منذ احتلالها للسودان إلى فصل الجنوب عن الشمال وذلك بتنفيذ سياساتها المختلفة في الجنوب عن الشمال كانت تهدف إلى خلق هوية قومية ثقافية جنوبية تختلف عن الهوية الثقافية التي كانت توجد في الشمال ولتنفيذ هذه السياسة لم تجد إدارة الحكم سوى سياسة التعليم الذي يعتبر هو أفضل وسيلة من أجل تحقيق ذلك وبالتالي فقد اتخذت من التعليم والنشاط التبشيري وسيلة من أجل تحقيق ما هو مستهدف في تحقيق الانفصال الثقافي وتجلي جزء من هذه السياسات في حماية الجنوبيين ومحاربة الحركة الوطنية عن طريق

سياسة فرق تسد وتحريك اتجاهات العداء للشمال بالاعتماد علي الإدارة الأهلية كأدوات أساسية في تنفيذ سياسة الحكومة وعلى خلفية ذلك يمكن النظر إلى محاولة الفرز على أساس الهوية الثقافية باعتبارها من أخطر الوسائل التي استخدمت لتحقيق الانفصال السياسي بين الشمال والجنوب (جعفر، سابق، ص55). وكذلك من السياسات التي ترمي إلى الفصل الثقافي حرم التعليم باللغة العربية وفتح الحكام أبواب السودان للمبشرين الإنجليز والطليان علي أن يعلموهم اللغة الإنجليزية ويفهموهم أنهم من جنس آخر غير جنس الشماليين فكان الغرض من التعليم خلق مجموعة من صغار الكتبة ليعملوا برواتب زهيدة دون تولي أي مركز حكومي ذي خطر وكذلك ظل الجنوب بعيداً عن أي تطور في الوقت نفسه لم يسكت السودان الشمالي بل عمل علي الرقي السياسي – الاجتماعي - الاقتصادي بكل ما استطاع من قوة وتصميم (جوهر، سابق، ص128).

لم يكن تشجيع الإدارة الإنجليزية للإرساليات المسيحية وفاء لوجه الدين وخالصاً له وإنما جاء ذلك بعد التأكد من دراسة طبيعة إنسان الجنوب الذي وجد أنه أهلٌ لتقبّل الإسلام. وأن الإسلام يمكن أن يكون عامل وحدة بين أبناء الوطن الواحد فإدراك المستعمر لكل ذلك أدى إلى التشجيع المستمر للدين المسيحي الذي لم يكن سوى عقبة يريد أن ينصبها أو أنه وكما يقول الأستاذ لا زاراس "كانت محاولة لإبدال دين غير صديق بدين صديق " فالهدف ليس الدين المسيحي لذاته ومما زاد التحدي الذي واجهة زعماء أفريقيا المتحررة تكريس الاستعمار للخلافات الدينية والثقافية داخل كل قطر عملاً بالمبدأ الاستعماري المعروف فرِّق تسُد، وكان من أهم أسلحة الاستعمار في تطبيق هذا المبدأ خلق الفوارق والصراعات الاقتصادية بين العناصر المكونة لسكان القطر(عوض، 1988م، ص100). وبالتالي فالسودان واحد من هذه الأقطار ظل يعاني من هذه الصراعات والفوارق بين شقي القطر شماله وجنوبه حيث أن الإدارة البريطانية نظرت إلى كل من المديريات الشمالية والجنوبية وكأن كل منها قائمة بذاتها أو في قطر آخر، وهكذا فالاستعمار هو الذي أوجد جذور التفرقة في

كل جوانبها بين الشمال والجنوب مما كان له أبعد الأثر في خلق مشكلة عدم التكامل القومي في السودان غير أن هذه المشكلة تجلت مظاهرها في صور شتى منها وجود صراعات عرقية وإنعدام ثقة بين شقي البلاد بالإضافة إلى وجود تنمية غير متوازنة (اكوي، 1997م، ص13- 14) من كل هذه الصور يتجلى بوضوح سياسات الاستعمار لفصل الجنوب .

خاتمـــــــة:

لعلنا لا نختلف كثيراً إذا قلنا أن الاستعمار قد نجح في زراعة الكراهية في نفوس الجميع شماليين وجنوبيين بتحريض كل منهم على الآخر مما قاد بدوره إلى عدم وجود التكامل القومي داخل القطر الواحد الشيء الذي تحول إلى حروب استمرت لأكثر من نصف قرن ترتب عليها هلاك الحرث والنسل، وتسبب في إعاقة عجلة التنمية بالبلاد حيث تعتبر قضيه الجنوب هي العقبة التي واجهت جميع الحكومات الوطنية وقادت إلى عدم الاستقرار السياسي في السودان وقد تعاملت كل حكومة تجاه هذه القضية وفقاً لوجهه نظرها ودون دراسات علمية محكمة حيث قادت بعض هذه السياسات إلى تعميق الخلاف بين الجنوب والشمال (سياسة الاستيعاب بالقوة (عبود) كما قاد بعض منها إلى السلام لفترة (اتفاقيه أديس ابابا) كما إن هنالك حكومات قادت اتجاه الحرب والمفاوضات في آن واحد(حكومة الإنقاذ في بداية التسعينات) إلى أن تم توقيع اتفاقيه السلام 2005م وذلك يؤكد أن جميع الحكومات كان لها دور وسياسة تجاه هذه القضية حسب وجهه نظرها. ومن خلال الدراسة توصل الباحث للنتائج التالية -

النتائج:

1/ لقد كان الهدف من سياسة المناطق المقفولة تعميق الفوارق والاختلافات العرقية – الحضارية والدينية بين أبناء الوطن الواحد وذلك بتكريسها وإعطائها أبعاداً مختلفة خاصة البعد الاقتصادي لذلك لم يكن من المستغرب أن تنمو بين الكثير من مثقفي الجنوب مخاوف شديدة من تسلط الشمال عليهم خاصة وأن الشمال يختلف عنهم في كل النواحي ومتقدم عليهم اقتصادياً.

2/ التفاوت الاقتصادي ولَّد أحقاداً اجتماعية وسياسية وجدت تعبيراً لها في حركات " الأنيانيا" في الجنوب "وسونى" في الغرب "ومؤتمر البجة" في الشرق.

3/ إن الأحداث تنهض دليلاً على عمق الهوة التي خلَّفها الاستعمار بين أبناء الوطن الواحد فالشكوك وعدم الثقة ظهرت منذ مؤتمر جوبا وجاء تمرد الفرقة الاستوائية وما صاحبه من مذابح واضطرابات إضافة إلي رصيد عدم الثقة بين الطرفين.

4/ إن التفاوت في كل هذه المجالات لم يأت مجرد طارئ على الساحة وإنما أتى وفق دراسات محكمة كان المستعمر قد عمل على إيجادها بل عمل على دعمها حتى تصبح في الواقع المعاش بالنسبة للسودان.

5/ إن سياسات المستعمر قد أفرزت نتائجها وظهرت الفوارق الاجتماعية والثقافية إلى جانب التنمية التي أصبحت غير متوازنة .

نتجت من كل ذلك صراعات وانعدام ثقة بين أبناء الوطن الواحد في جنوبه وشماله تجلَّي ذلك بصورة واضحة في حرب الجنوب التي أصبحت هي المشكلة الأساسية التي واجهت كل الحكومات الوطنية التي لم تقف مكتوفة الأيدي حيال هذه المشكلة وإنما كان لها بعض المساعي حتى قبل الاستقلال وبالرغم من كل الجهود التي بذلت فقد نجحت سياسة الاستعمار وهي فصل جنوب السودان عن شماله أي قيام دولة جنوب السودان كدولة قائمه بذاتها في المجتمع الدولي .

التوصـــــيات:

1/ الاهتمام بالمورد البشري في السودان باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية والاستقرار والوحدة (تعليم، صحة، خدمات، ...الخ).

2/ حل الخلافات والصراعات داخلياً وذلك لأن معظم جذور الخلافات والصراعات نتيجة لسياسات الاستعمار(أي سببها عامل خارجي).

3/ الاستغلال الأمثل لموارد السودان (السودان يمتلك موارد إذا تم استغلالها بالصورة الصحيحة يصبح سله غذاء العالم).

4/ الوحدة والتكامل بين أبناء الوطن الواحد ونبذ العنصرية والجهوية من أجل الحفاظ على ما تبقي من السودان خاصة إن هنالك صراعات في بعض أجزائه.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1) أبيل ألير، جنوب السودان والتمادي في نقض العهود والمواثيق، ترجمة محمد سعيد، شركة ميدلايت المحدودة، لندن، الطبعة الأولى، 1992م.

2) المحبوب عبد السلام، فصول في حريق الجنوب، بيت المعرفة للإنتاج الثقافي، الطبعة الأولى، 1989م.

3) أكوي دوال أكوي، الوحدة الوطنية والسلام في السودان، دار جامعة الخرطوم للنشر، الطبعة الأولى، 1997م.

4) جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان (1919 ـ 1939م)، ترجمة هنري رياض، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة ـ الخرطوم، الطبعة الثانية، 1978م.

5) حسن جوهر، السودان جغرافياً وتاريخياً، دار الكتب، القاهرة، 1978م.

6) حذيفة الصديق الإمام، التطورات التاريخية لمشكلة الجنوب (1821ـ1890) مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، القاهرة، 1918م

7) عبد اللطيف البوني، البعد الديني لقضية جنوب السودان، 1990 ـ 1989م، سلسلة دراسات إستراتيجية رقم 3، مركز الدراسات الإستراتيجية الخرطوم، الطبعة الأولى 1999م.

8) علي حسن عبد الله، الحكم والإدارة في السودان، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1989م.

9) عمار الشيخ، معالجة الصحافة السودانية لقضية الجنوب 1987 ـ 1989م، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الطبعة الأولى، 1997م.

10) فرانسيس دينق، ديناميكية الهوية أسس التكامل القومي في السودان، ترجمة محمد علي جادين، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999م.

11) كمال الدين جعفر عباس، خلق المشكلات [جنوب السودان نموذجاً]، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 2004م.

12) محمد أحمد المحجوب، الديمقراطية في الميزان، دار جامعة الخرطوم للنشر، الطبعة الثانية، أكتوبر، 1986م.

13) محمد عابدين صالح، الصراع على السلطة في السودان، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000م.

14) محمد سالم الصوفي، السودان (نجاحات، إخفاقات، عوائق)، مناقشة لمدة عشرة سنوات في حكم الإنقاذ، مكتبة طيبة - موريتانيا، 1999م.

15) يونان لبيب رزق، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899 - 1924م، معهد البحوث والدراسات العربية، 1976م.

ثانياً: المقالات والبحوث العلمية

أ: المقالات

16) حمدي عبد الرحمن، ((مشكلة جنوب السودان))، دراسة في الأطر التاريخية، في، عبد العظيم رمضان (تحرير) مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996م.

17) عبد الحميد محمد أحمد، "علاقة السودان بالحركات التحريرية في أفريقيا" في مجلة أفكار جديدة، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، العدد التاسع، إبريل - يونيو 2004م.

18) عبد العزيز راغب شاهين، التنوع والصراع الأثني، حوض النيل، إبراهيم أحمد نصر الدين (تحرير)، الحروب والصراعات في إفريقيا، أعمال المؤتمر السنوي

للدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، القاهرة 1999م.

19) فيصل محمد موسى، (بريطانيا والتراجع عن فصل جنوب السودان)، مجلة دراسات حوض النيل، مركز آبحاث ودراسات حوض النيل، جامعة النيلين، الخرطوم، العدد الثالث، أغسطس، 2001م.

20) محمد هاشم عوض، (السياسة الاقتصادية والوحدة الوطنية)، في العجب أحمد الطريفي (تحرير)، دراسات في الوحدة الوطنية، مجلس دراسات الحكم الإقليمي، جامعة الخرطوم، 1988م

ب : البحوث

21/ سراج الدين عبد الغفار، الصراع في جبال النوبة، لنيل الماجستير في الدراسات الأفريقية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، 1996م.

22/ عزيزة أحمد كباشي، مشكلة جنوب السودان بين الماضي والحاضر والمستقبل، بحث غير منشور، لنيل الماجستير في الجغرافيا السياسية، جامعة النيلين، بدون تاريخ.

مقال علمي بعنوان: هندرة الموارد البشرية وتعزيز الأمن الوطني

د. مدثر حسن سالم عز الدين

أستاذ مشارك–جامعة أبوظبي

الإمارات العربية المتحدة

توطئة: إذا سلمنا بدءً بأن الموارد البشرية هي الثروة الحقيقية التي ينبغي أن نعوِّل عليها في تحقيق الطموحات والمقاصد، فإن الطريق الذي يجب علينا أن نسلكه هو هندرة الموارد البشرية، أو ما يطلق عليه إعادة هندسة الموارد البشرية، والتي تهدف إلى تغيير الإنسان صانع التغيير وقائده وهدفه ووسيلته في ذات الوقت، وجعله شريك إستراتيجي لنجاح الأعمال والمهام، الأمر الذي يصب في تعزيز الأمن الوطني للدولة. وتعتبر الهندرة البشرية بصفة عامة مؤشراً ذو دلالة على اهتمام المؤسسة لما يستجد من تطورات في مجال اهتمامها، والهندرة البشرية المستمرة دلالة تطور الموارد البشرية بالمؤسسة ومواكبتهم للعمل الذي أعدوا له (1). فالعالم يمر اليوم بمرحلة تتطلب هندرة بشرية مستمرة وخبرة ودقة وحذر في كافة المجالات، الأمر الذي يجعل للتدريب المستمر خصوصية نوعية تحتاج إلى كثير من تغيير وتطوير المفاهيم والوسائل والأهداف، ولا يتم ذلك إلا من خلال إعادة صياغة هندسة التدريب للموارد البشرية باعتبارها شريكاً إستراتيجياً لنجاح الأعمال وتعزيزاً للأمن الوطني للدولة (2).

ولعل المعنى من برامج هندرة الموارد البشرية هو التعريف بماهية الهندرة للموارد البشرية، وإبراز خصائصها وتحديد أهدافها ومنافعها المباشرة ودورها في إثراء المعارف والمعلومات وتنمية المهارات والقدرات وغرس الميول والاتجاهات الإيجابية لدى العاملين على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم ووظائفهم ليسهموا في تحسين الأداء المهني وتعزيز العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين الوظيفة والمجتمعات المحلية وبيئة العمل، وجعل النفقات والاعتمادات المخصصة للهندرة استثماراً تنموياً للموارد البشرية له جدواه، وليس مجرد تكاليف مالية ضخمة تصرف بلا عائد (3).

لذلك فإن إيجاد قيادات وكوادر قادرة على التعامل مع استثمار الموارد البشرية وفقاً للمعايير الحديثة والمتطلبات المتجددة والمتغيرة، وبالتالي تسخيرها لخدمة كافة منظمات الدولة تعزيزاً للأمن الوطني يعد أمراً ضرورياً، وذلك عبر إعادة صياغة برامج هندسة الموارد البشرية، وتصميم برامج متخصصة تستجيب للمستجدات الحالية والمستقبلية، كمتطلب ضروري لنجاح الأعمال، الأمر الذي يسهم في تعزيز الأمن الوطني للدولة. إن المطلوب هو إعادة صياغة هندسة استثمار الموارد البشرية في الدولة لكافة القطاعات، ليؤدي بدوره لنجاح أعمال تلك القطاعات، مما يعزِّز الأمن الوطني. وقد برزت في الآونة الأخيرة العديد من الكتابات التي أدلت بدلوها في هذا المجال القديم والحديث. قديم من حيث وجوده كمسميات، وحديث من حيث تغير المفاهيم والأبعاد التي تتناوله، وهو ما ذهبنا إليه في هذا المقال.

مفاهيم حول الإستراتيجية والموارد البشرية وهندرة الموارد البشرية والأمن الوطني:

الإستراتيجية: هذا المصطلح أشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (STRATEGOS) بمعنى فن الجنرالات، إلا أن استخداماته المعاصرة وبتطور الحياة وميادينها أصبحت متعددة، وكلفظ قد يوصف قرار بأنه إستراتيجي، أو موقع ما، أو سلعة، أو خدمة، أو قطاع من قطاعات المجتمع، أو سلاح بأنه سلاح إستراتيجي...إلخ. ولعل ما يعنينا منها هنا بأنها عبارة عن الرؤى والتطلعات والتصورات المستقبلية التي تستحضرها القيادات العليا في المؤسسات المختلفة لبلوغ المستقبل ومواجهته والتعامل مع تحدياته وتهيئة مستلزماته من خلال إعادة صياغة هندسة الموارد البشرية كشريك إستراتيجي تعزيزاً للأمن الوطني في شكل أهداف وخطط وسياسات عامة وترجمتها عن طريق الآليات والتقنيات والممارسات، والعمل على التغلب على نقاط الضعف الداخلية والمهددات الخارجية من جهة، والسعي إلى تدعيم نقاط القوة الداخلية واستغلال الفرص الخارجية من جهة ثانية، وذلك لنجاح الأعمال، وبالشكل الذي يعزز الأمن الوطني للدولة (4).

فالإدارات الناجحة والتي تعي دورها هي التي تعمل على أن يكون هذا التبادل إيجابياً، بمعنى أن يستفاد من العوامل الخارجية بأقصى قدر ممكن لكي تخدم البيئة الداخلية للمؤسسة، والعكس بالعكس. إن ذلك يستدعي أن تتوفر الرؤية والنظرة

البعيدة والتنبؤ السليم، وكلما نجحت المؤسسة في ذلك، كلما كانت لها القدرة على التنافس والاحتفاظ بمكانتها، والقابلية للاستمرار.

بهذا لم تعد الاستراتيجية حصراً على العلوم العسكرية، بل انتقلت إلى العلوم الإدارية والاقتصادية والسياسية والأمنية وكافة الجوانب الحياتية الأخرى من منطلق تنافسي، وبالتالي خرجت الإستراتيجية من المحدودية إلى الشمولية ومن الغموض إلى الوضوح، وأصبح لدى المنظمات استراتيجيات خاصة بها تعنى بهندرة الموارد البشرية لتصبح شريك استراتيجي لنجاح الأعمال تعزيزاً للأمن الوطني(5).

الموارد البشرية: هي جميع الناس الذين يعملون في المؤسسة رؤساء ومرؤوسين، والذين جرى توظيفهم فيها، لأداء كافة وظائفها وأعمالها تحت مظلة هي: ثقافتها التنظيمية التي توضح وتضبط وتوحد أنماطهم السلوكية، ومجموعة من الخطط والأنظمة والسياسات والإجراءات، التي تنظم أداء مهامهم وتنفيذهم لوظائف المؤسسة، في سبيل تحقيق رسالتها وأهداف إستراتيجيتها المستقبلية (6).

ويعد المورد البشري أحد عناصر الإنتاج، بل أهم عنصر من عناصره، بحسبان أنه يحرك بقية عناصر الإنتاج الأخرى، وبالتالي ترتبط عملية الكفاءة والفعالية في المؤسسة بكفاءة ذلك العنصر البشري وفعاليته، والتي ترتبط قبل ذلك بكفاءة وفعالية إدارة تلك الموارد البشرية. ولعل أبرز تحول حدث في إدارة تلك الموارد البشرية هو التحول في النظرة إلى الإنفاق على الموارد البشرية بأنه استثمار بعائد، الأمر الذي يدعم ويدفع عمليات إعادة الهندسة للموارد البشرية لغايات تحقيق وتعزيز الأمن الوطني للدولة.

هندرة الموارد البشرية: نجد أن أبسط وأشهر تعاريف الهندرة هو التعريف الذي أورده مؤسسا الهندرة (مايكل هامر وجيمس تشامبي) في كتابهما الشهير (هندرة المنظمات) والذي ينص على النحو التالي: الهندرة هي، إعادة التفكير بصورة أساسية وإعادة التصميم الجذري للعمليات الرئيسة بالمنظمات لتحقيق نتائج تحسين هائلة في مقاييس الأداء العصرية، كالخدمة والجودة والتكلفة وسرعة إنجاز العمل، أي إعادة تصميم العمليات بشكل جذري بهدف تحقيق طفرات كبيرة في الأداء (7).

إن الهندرة ترتبط بالعمليات وليس الإدارات، وهي ليست عملية ترميم إنما تغيير جذري، يتطلب قناعة ورؤية مستقبلية ودعم من الإدارات العليا، وإختيار سليم للفريق الذي سيقوم بعمليات الهندرة. وهناك إعتقاد خاطئ بأن عملية إعادة الهندسة تشمل إعادة بناء المنظمة، والحقيقة أنه لا يمكن إعادة بناء المنظمة، بل الممكن هو إعادة بناء عملياتها. كما قد يعتقد البعض خطأً بأن هندسة التغيير هي التقنية، في حين أن التقنية هي الطريقة التي يتم من خلالها تغيير شكل العمليات أو الطريقة التي يتم بها الأداء.

ولعل رياح التغيير التي تجتاح عالم الأعمال اليوم هي الدافع والمحرك الحقيقي لمشاريع الهندسة الإدارية في العالم أجمع. ويكفي أن نعرف أن مجموع ما صرفته المنظمات الأمريكية فقط لمشاريع الهندسة الإدارية خلال العقد المنصرم قد تجاوز الخمسين مليار دولار أمريكي، وهو إستثمار كبير قامت به المنظمات لقناعتها بأن العائد على هذا الاستثمار سيكون أكبر بكثير، وهو ما تحقق فعلاً لكثير من المنظمات.

وعموماً نجد أن التجارب الفاشلة للعديد من المنظمات التي طبقت الهندسة الإدارية وفق آليات غير سليمة قد أسهمت بشكل كبير في بناء تصور مغلوط عن هذه الأساليب الفعالة، إلا أن النجاحات التي تحققت للعديد من المنظمات الرائدة تؤكد أثر هذه الأساليب في بناء بيئة الأعمال المفتوحة والقادرة على التأقلم مع المتغيرات التي تستجد.

وقد يخلط البعض بين إعادة الهندسة الإدارية وإدارة الجودة الشاملة، فبرغم التشابه في الملامح العامة، مثل مبادئ الإجراءات، والحاجة للتغيير، احتياجات العميل، أهمية قياس الإجراءات، وأن كليهما يهدف لتحسين تنفيذ الأعمال لكسب المنافسة والبقاء والإستمرار، إلا أن ما يفرق بينهم أن إدارة الجودة تكاملية ومتدرجة بطبيعتها، بينما إعادة هندسة الأعمال متباينة وجذرية في احداث التغيير، كذلك فإن تقنية المعلومات لها دور رائد في إعادة الهندسة الإدارية.

وعندما تدخل جهود إعادة هندسة الأعمال حيز التطبيق الفعلي، فمن الضروري توظيف البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، التي يجري ترسيخها لدعم مبادرات إعادة الهندسة. وتبرز فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج إعادة الهندسة من خلال تحليل برامج إعادة الهندسة وتصميم عمليات إعادة الهندسة والرسوم والبرامجيات وأدوات الحالة وبرامج الجدولة وخرائط العملية وقواعد البيانات التي تتابع رضا العملاء وشكواهم، كما يسهِّل البريد الإلكتروني الاتصال والتنسيق عبر المسافات الجغرافية والتنظيمية.

وبالنسبة لتطبيق هندسة الأعمال، فلا توجد وصفة سحرية لكيفية تطبيق هندسة التغيير بنجاح، وإنما يجب اتباع المنهجية العلمية السليمة، ولعل هنالك جملة من المفاتيح التي يمكن استخدامها كدليل لنجاح برنامج هندسة التغيير. إن المفتاح الأول للنجاح يتمثل في العميل، سواء أكان عميلاً داخلياً أو خارجياً، فالعميل الداخلي هو الموظف، والعميل الخارجي هو متلقي الخدمة أو المنتج، فأهم ما يميز منظمة عن سواها هو شكل العلاقة مع العميل. وعلى ما تقدم فإن أول خطوة من خطوات عملية هندسة التغيير هي تحقيق رضاء العميل، وبذلك فقط يمكن إطلاق الطاقات للحلول التي يبتغيها ويتطلبها العميل الداخلي والخارجي. والمفتاح الثاني للنجاح هو الإبقاء على ما يعظِّم القيمة المضافة، والتخلص من أي عمل لا يؤدي إلى زيادة ملموسة في الأداء أو الإرتقاء بنوعية الخدمات والمنتجات المقدمة. ومفتاح النجاح الثالث هو التوجه بالتخطيط الإستراتيجي، أي تحديد معالم الطريق بأسلوب التوجه الإستراتيجي، ولابد من وضع الحدود الواقعية للعمل، بمعنى القيادة من أعلى والتفاصيل من القاعدة. والمفتاح الرابع للنجاح يتمثل في الاستعانة بفريق عمل مسلح بالخبرة، مع توزيع الأدوار بين أفراد هذا الفريق، بشكل يمكِّن من الاستفادة من كافة التخصصات والمعارف والخبرات المتوفرة لدى الفريق. ومفتاح النجاح الخامس يمر من خلال إعادة التصميم كلياً والتنفيذ على مراحل. أما المفتاح السادس للنجاح يتمثل في الالتزام بالنظام في العمل، حتى لا تحدث ثغرات قد تؤدي إلى تداعي عمليات البناء فيما بعد. والمفتاح الأخير للنجاح في برامج إعادة الهندسة الإدارية أو هندسة التغيير بأن نجعل المستشار- وهو مهم لهذه

العمليات، بمثابة المرشد خلال العمليات- فهو الذي يعلم الطرق الناجحة والمداخل المعروفة وغير المعروفة، ولا نجعل المستشار يقوم بكل العملية، فالمنظمة هي من ستتحمل المسؤولية والنتائج وعليها أن تتخذ القرارات النهائية، وهذا بداية الطريق لتصبح منظمة متعلمة. فالمستشار قادر على أن يزودك بأسلوب تنظيم هيكل برنامج إعادة الهندسة وتسهيل الاجتماعات التي ترسي قواعد العمل والمساعدة في التعامل مع الرافضين للتغيير، وهم كُثر، وتتعدد أشكالهم.

وعموماً قد يواجه الفريق (القائمين على عمليات إعادة الهندسة) بالعديد من المشاكل والأخطاء شأنها في ذلك شأن عمليات التغيير التي تحدث في المنظمات. ولعل السبيل لتجنب تلك المشاكل والأخطاء يتم من خلال اتباع المنهجية الفعالة، ووجود نموذج للاحتذاء به، الاستعداد والجاهزية وتسريع ايقاع العمليات مع التركيز خلالها، الوضوح، علو الهمة مع عزيمة لا تلين، والتزام جانب الواقعية.

الأمن الوطني: نجد أن هذا المفهوم حديث نسبياً، وهو إلى الآن يكتنفه الغموض، ولم يحدد بصورة قاطعة. إلا أن هناك من يرى أن الأمن الوطني لا يخرج في معناه عن مفهومين هما: مفهوم ضيق، مفاده أن الأمن الوطني يتحقق عندما تتحرر الدولة ومواردها البشرية من مشاعر الخوف والتوتر لزوال ما يسبب تلك المشاعر من الأخطار الحسية، أي أن حالة إطمئنان محدودة تتحقق في الدولة لغياب نوع خاص من التهديدات التي تتعرض لها مصالحها وحقوقها المادية والمعنوية. أما المفهوم الآخر، فهو مفهوم شامل يدل على معنى إيجابي يتضمن ما يشير إليه المفهوم الضيق، إضافةً إلى شعور الدولة بالاطمئنان لاستيفاء مواردها البشرية ما لها وما عليها (8).

كذلك يُقصد بالأمن القومي قدرة الدولة على تأمين حاجاتها من الموارد وإدارتها بفاعلية في خطط وبرامج التنمية تؤمن بدورها درجة مناسبة من الاكتفاء الذاتي وضمان السيادة على الأرض وما عليها من موارد، والقدرة على مجابهة ومعالجة التهديدات المحلية والخارجية المباشرة وغير المباشرة التي تفرزها المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية (9).

وعموماً فإن الأمن الوطني هو جهد مخطط ومنظم يصدر عن الدولة بكافة مؤسساتها وقطاعاتها لتنمية ودعم الأنشطة الرئيسة المختلفة، ودفع أي تهديد أو أي أضرار داخلية أو خارجية. إن هذا الجهد بالضرورة من أوجب واجبات المنظمات الأمنية بالدولة في المقام الأول، إلا أن ذلك لا يعفي بقية قطاعات المجتمع في الدولة من أن تسهم بدورها في تعزيز وحماية الأمن الوطني للدولة. ولعل ذلك يُعد مدخلاً لإبراز مجالات الأمن المختلفة. فهناك الأمن النفسي، الأمن الإجتماعي، الأمن المعيشي، الأمن الغذائي، الأمن المدني، الأمن الفكري، الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي...إلخ (10).

وهنا يبرز تساؤل منطقي حول موقع الهندرة والإدارة بصورة عامة من خارطة الأمن القومي. والإجابة ببساطة هي أن الإدارة الفاعلة من خلال هندرة الموارد البشرية في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال (مثل المصانع والمزارع والورش ومنظمات الخدمات...إلخ) تسهم في تهيئة وتنمية قاعدة انتاجية قوية تعزز القدرة أو الركيزة الاقتصادية للأمن القومي. فالقدرة الاقتصادية تقوم على الموارد، وعلى رأس هذه الموارد يأتي البشر، ليس عدداً فحسب، بل قدرات (مهارات ومعارف) وقيماً واتجاهات وسلوكيات، ومن هؤلاء البشر يأتي المديرون ومساعدوهم والعاملون في باقي المستويات.

وعليه ووفق هذا المفهوم الواسع للأمن الوطني، تبرز من جديد ضرورة إعادة هندسة الموارد البشرية وانتظام كافة المؤسسات في خطط وأهداف تستلهم مواردها البشرية وتوظيفها لهذه الغاية. وعلى المؤسسات أن تدرك الأهمية الإستراتيجية للموارد البشرية كمسألة حيوية للنجاح، وأن العنصر الوحيد القادر أن يوفر لها الميزة التنافسية والتفاضلية المستمرة هو مواردها البشرية. هذا التحول الحقيقي في النظرة لإدارة الموارد البشرية قد سلط الضوء على محورية الموارد البشرية في تطوير أساليب تفكير جديدة لطرق استخدام المدخلات المتاحة للمؤسسات بالشكل الذي يحقق في نهاية الأمر الفعالية والكفاءة لمخرجاتها النهائية، من جهة ثانية، جاء إدراك المؤسسات لأهمية

الرأسمال البشري كمحرك أساس لديناميتها، بسبب قناعتها بأن عامل التغيير سيرتبط مباشرة بمواردها البشرية المخلصة والمنتجة والمبتكرة، وليس من خلال عوامل أخرى.

إننا إذا ربطنا بين مفاهيم الموارد البشرية والإستراتيجية والهندرة والأمن الوطني للدولة، كما وردا بهذا المقال، يتضح جدوى التأثير المتبادل والمنظومة المتكاملة التي تتضافر فيها جهود كافة المنظمات في الدولة لهندرة كافة الموارد البشرية في الدولة بمختلف قطاعات المجتمع لجعلها شريكاً إستراتيجياً لنجاح الأعمال وتعزيزاً للأمن الوطني، وذلك باعتبار أن لكل مؤسسة في الدولة دوراً مهماً في تعزيز الأمن الوطني من خلال جعل مواردها البشرية شريكاً إستراتيجياً لنجاح أعمالها، وبالتالي تعزيزاً للأمن الوطني للدولة.

المصادر والمراجع:

1) السيد، محمود وهيب، تطور مفهوم الأمن القومي، م12(القاهرة: بدون جهة نشر: 2003م).

2) المشاط، عبد المنعم، الإطار النظري للأمن القومي العربي (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية: 1993م).

3) القحطاني، فيصل بن معيض آسمير، استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة: 2006م).

4) عبد الله، سلام الحاج، التداخل السكاني والعلاقات الدولية، تحليل البيئة الإستراتيجية للسودان وتشاد 1984- 2000م (جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة: 2000م).

5) عبد رب الرسول، على السيد إبراهيم، التهريب: مشكلة اللاجئين (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1414ه) .

6) عقيلي، عمر وصفي، إدارة الموارد البشرية- بعد استراتيجي، ط2 (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009م) .

7) حسن، عبد العزيز علي، الإدارة المتميزة للموارد البشرية- تميز بلا حدود (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع: 2008م) .

8) الغيث، محمد والمعشوق، منصر، توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص: المعوقات ومداخل الحلول (الرياض: معهد الإدارة العامة، 1417ه) .

9) مصطفي، أحمد سيد، إدارة الموارد البشرية- المهارات المعاصرة في إدارة البشر(القاهرة: بدون جهة نشر: 2006م).

10) عبد الله، سلام الحاج، هندرة الموارد البشرية (الخرطوم، المؤتمر الدولي الثالث للموارد البشرية في السودان:8- 10 أبريل 2007م) .

شركة مطابع السودان للعملة المحدودة